UNITED NATIONS
BAHRAIN

أهـداف التنمية
المستدامة البحرين
BAHRAIN SDGs 2030

التقرير الوطني الطوعي الأول لمملكة البحرين لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

صاحب السمو الملكي

الأمير سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد نائب القائد الأعلى

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

حضرة صاحب الجلالة

الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين المفدى

صاحب السمو الملكي

الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة

رئيس الوزراء الموقر

صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء

استطاعت مملكة البحرين على مر السنين أن تبني حضارة تمتد جذورها لما يزيد عن ٣٠٠٠ سنة، فهي أرض الحضارات، ومفترق طرق تجارة العالم القديم، وقد حباها الله بشعب منفتح اجتماعيا وفكرياً ومتقبل للآخر، وها هي اليوم تقف شامخة كمملكة عصرية حديثة، وتمضي بسواعد أبنائها وقاطنيها دون تمييز، لمواصلة العمل والبناء والتنمية، لتحقيق تطلعات حكومتها، ورؤيتها الاقتصادية ٢٠٣٠ وآمالها شعبها في الرفاه والازدهار.

تمتلك مملكة البحرين تجربة ثرية في مضمار التنمية بشتى أبعادها، وهي تجربة تمتد على مدى عقود قبل فترة الاستقلال وما بعدها، إذ وضعت البحرين نصب عينيها تهيئة بيئة حضارية تتوفر فيها مقومات العيش الكريم للإنسان البحريني بشكل مستدام، وأولها إتاحة التعليم النظامي الذي انطلق منذ نحو مائة عام في البحرين، فضلا عن توفير الخدمات الصحية للجميع، والعمل على ضمان الاستقرار الاجتماعي للأسرة البحرينية من خلال توفير السكن الملائم، جنبا إلى جنب مع جهودها لبناء اقتصاد قوي يولد الآلاف من فرص العمل بشكل سنوي، ويتيح مستويات مرتفعة من المعيشية للمواطنين.

لقد واكبت المسيرة التنموية في البحرين حركة التطور العالمي في مجال التنمية المستدامة، وتعد اليوم نموذجاً حظي بتقدير أممي في القدرة على حشد وتوجيه الإمكانات والموارد المتاحة بالشكل الأمثل من أجل تحقيق تطلعات مواطنيها، بحيث لم يستثن ركب التنمية أحداً في البحرين، إذ شملت برامج عمل الحكومة المتتالية الجميع ووازنت بين النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الآن ومستقبلاً.

وتؤكد مملكة البحرين بتقديم تقريرها الطوعي الأول إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى على الدور الفاعل الذي لعبته بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى على المستويات الاقليمية والدولية في صياغة هذه الأهداف.

وانه لمن المناسب خلال هذا المنتدى الدولي ان يتم تسليط الضوء على ما حققته المملكة من إنجازات وقصص نجاح وما تواجهه من تحديات تحرص البحرين على أن تشارك بها دول العالم في إطار تبادل التجارب والخبرات، وكذلك المساهمة في دعم جهود المجتمع الدولي لتحقيق الأهداف وتعزيز الأمن والسلم الدوليين.

إن مملكة البحرين تسعى دائمًا إلى رفع مستوى معيشة المواطن بوصفه المحور الرئيس لكافة خطط وبرامج التنمية بمختلف ابعادها، وهو الأمر الذي تضعه اجندة التنمية المستدامة ضمن أولوياتها. وقد كانت البحرين سباقة اليه عبر استراتيجيتها التنموية ومن خلال برامجها الحكومية، قبل ان يتم بدء الحراك الدولي في التنمية المستدامة حيث انها حققت بنجاح الأهداف الإنمائية للألفية قبل حلول موعدها في عام ٢٠١٥، سواءً من حيث توفير التعليم المجاني والقضاء على الأمية وتمكين المرأة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، مرورًا الى توسعة نطاق الضمان الاجتماعي ومحو الفقر ورفع مستوى الرعاية الصحية ورفع العمر المتوقع للحياة وغيرها من المبادرات التي ضمنها الدستور والسياسات العامة للجميع دون تمييز، وهي في مجملها تطلعات تجسد اليوم تحدياً عالمياً تضطلع منظمة الأمم المتحدة بدور بارز في إمضائه ضمن جهودها لتعزيز السلام والتعاون بين الدول لخير الإنسانية وحماية الشعوب.

وقد أعطى هذا النجاح زخماً كبيراً لجهود المملكة في تبني أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وموائمتها مع برنامج عمل الحكومة (٢٠١٥– ٢٠١٨)، لذلك فإننا نؤكد على مواصلة الحكومة لجهودها في تنفيذ هذه الأهداف بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء

إنه لمن دواعي سروري أن أقدم التقرير الوطني الطوعي الأول لمملكة البحرين للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة لاستعراض المسيرة التنموية الشاملة في مملكة البحرين في ظل القيادة الرشيدة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى وبجهود الحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء وبمؤازرة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء والتي استطاعت أن تحقق العديد من الانجازات في مجال التنمية المستدامة، وفي مجال الأهداف الانمائية للألفية قبلها مما أهلها لنيل اعترافاً دولياً في هذا المجال.

لقد وضعت حكومة البحرين برئاسة صاحب السمو الملكي الامير خليفة بن سلمان ال خليفة رئيس الوزراء الموقر منذ بواكير القرن الماضي في فترة ما قبل الاستقلال وما بعده الأساس الذي قامت عليه دعائم النهضة التي تعيشها البحرين حالياً في كافة المجالات، حيث انصبت جهودها على التنمية بمفهومها الشامل، الذي لا يختلف في غاياته عن أهداف التنمية المستدامة، التي تتبناها الأمم المتحدة، وهو ما يفسر نجاح البحرين في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في زمن قياسي، حيث كانت أغلب هذه الأهداف متحققة بالفعل على أرض الواقع في البحرين، وبشكل يمهد الطريق لمتابعة خطواتها بثقة في طريق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

ومن هذا المنطلق اهتمت حكومة البحرين بإعداد التقرير الطوعي وتقديمه للمنتدى ليوثق تجربة البحرين في متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وما قدمته من مبادرات وما واجهته من تحديات. وهي تجربة ثرية تحمل في طياتها الكثير من التفاصيل وتمثل نموذجا للإرادة الوطنية القادرة على الوصول إلى النجاح وحافزاً للحوار المجتمعي حول أهداف التنمية المستدامة وتبنيها.

لقد عملت اللجنة الوطنية للمعلومات المنوط بها مهمة متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ على تقييم مجمل للأهداف والمقاصد والمقاربة والمضاهاة بينها وبين برنامج عمل الحكومة ٢٠١٥-٢٠١٨ ونجحت في دمج نحو ٧٨٪ من المقاصد فيه. وتتطلع البحرين إلى موائمة ومقاربة أكثر عمقاً لتلك الأجندة في برنامج عمل الحكومة القادم ٢٠١٩-٢٠٢١ لتعزيز استدامة مسيرتها التنموية. كما قامت اللجنة بعملية الاشراف على إعداد التقرير من خلال عملية

تشاورية واسعة لاستقطاب أكبر مشاركة مجتمعية ممكنة، ونظمت ورش عمل للحوار مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وأكاديميين ومراكز بحوث ودراسات ومكاتب الأمم المتحدة المعتمدة في البحرين. وقد ساعدت هذه العملية على نشر الوعي المجتمعي بأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ومقاصدها.

اشتمل التقرير على خمسة فصول استهلها بملكية أهداف التنمية المستدامة وآلية إعداد الاستعراض، ثم السياسات والبيئة التمكينية، ثم عطف على تحليل الوضع والتقدم المحرز، وعرضاً للقضايا محورية من منظور وطني، تلاها النقاش المواضيعي الخاص بموضوع المنتدى الحالي «التحول إلى مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود» واخيراً خاتمة استشرفت التطلعات المستقبلية لتوطين أهداف التنمية المستدامة٢٠٣٠. ارتكز التقرير على منهجية أصيلة في قراءة الأجندة العالمية والربط بينها وبين خطط التنمية الوطنية؛ ولم يكتفي بعرض الانجازات، بل حوت فصوله على الفرص والتحديات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والمؤسسية.

بين التقرير أن أهم تحدي تواجهه مملكة البحرين يتمثل في السعي نحو الاستدامة لدولة جزرية صغيرة في قضية تغير المناخ، حيث محدودية الموارد الطبيعية، والنمو السكاني والتحضر وما يرافقه من طلب الأراضي والموارد والخدمات. كما تشكل التحديات الاقتصادية ومنها عدم استقرار أسواق النفط وارتفاع الدين العام والعجز المالي في ميزانية الدولة، فضلاً عن الوضع الإقليمي المتوتر وتزايد خطر الإرهاب عقبة أمام مسيرة التنمية في المنطقة ومنها البحرين، الأمر الذي يتطلب تكاتف الجهود الدولية لمواجهة هذه التحديات.

ختاما، نتوجه بجزيل الشكر إلى مكتب المنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة بمملكة البحرين ومكاتب الأمم المتحدة المعتمدة في المملكة للمساهمة الإيجابية في رفع الوعي بأهداف التنمية المستدامة و إعداد التقرير وبما يعكس الشراكة الناجحة والمتميزة بين مملكة البحرين ومنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

محمد بن إبراهيم المطوع
وزير شئون مجلس الوزراء
رئيس اللجنة الوطنية للمعلومات

تَبنتْ الأمم المتحدة بُعيد إطلاق أجندة التنمية المستدامة وأهدافها السبعة عشر عام ٢٠١٥؛ سياسةً واضحة، قائمة على دعم الدول وطنيًا ودوليًا؛ في سبيل بلوغ أو تحقيق هذه الأجندة وأهدافها. وأولت مكاتب الأمم المتحدة في البحرين الاهتمام الكبير بالمبادرات الوطنية لمختلف الجهات بدءً بالمؤسسات الحكومية ثم القطاعين الخاص والأهلي وانتهاءً بالأفراد، سعياً وراء نشر الوعي بثقافة الأهداف أولاً ثم كيفية تفعيلها وادماجها في المجتمع ثانياً. وما كان لهذه المساعي أن تنجح من دون وجود رغبةً حقيقية لمملكة البحرين للشراكة مع الأمم المتحدة؛ ولعل اتفاقية إطار الشراكة الإستراتيجية التي وقعتها البحرين، ومكاتب الأمم المتحدة (وعددها ستة عشر مكتبًا) في أكتوبر ٢٠١٧، للأعوام) ٢٠١٨ – ٢٠٢٢)؛ أكبر مثال على هذا التعاون الذي يُجسد – بشكل مباشر– الهدف السابع عشر المتعلق بعقد الشراكات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والذي يُمكِّن الطرفين من تحقيق أقصى درجات الاستفادة من هذه الأهداف، ونشرها، وتعميمها؛ سواء من خلال الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة بتقديم خبرات فنية أو نقل الخبرات والتجارب الخارجية، أم بعرض تجربة البحرين نفسها إلى الخارج؛ كنموذجٍ ناجح في سبيل تحقيق هذه الأهداف.

ويأتي تقديم مملكة البحرين هذا التقرير الطوعي الأول؛ لاستعراضه في المنتدى السياسي رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة؛ ليكشف التزامها المسئول بتحقيق هذه الأهداف التنموية، والتي وجدنا أن البحرين سباقة في تحقيق الكثير من مضامينها؛ وذلك من خلال دستورها وميثاقها الوطني (٢٠٠١/٢٠٠٢) من جهة، ثم البرامج الحكومية، والرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠، والاتفاقيات التي وقعتها مؤخرا مع مكاتب الأمم المتحدة من جهة أخرى؛ وهو ما يدلل على حرص البحرين على تحقيق التنمية في مختلف أبعادها، واللحاق بركب الأمم المتحضرة. كما أنه يُبرز جهود البحرين غير العادية في امضاء فعالياتها التنموية رغم التحديات التي تواجهها، فهي قطعت مراحل لتنويع اقتصادها ووفرت فرص عمل نوعية لمواطنيها بشراكة كاملة بين نصفي المجتمع في سوق العمل التزاماً بمبادئ المساواة بين الجنسين والاهتمام الدائم بالمرأة والشباب وذوي الإعاقة. كما وفرت أنظمة شاملة للحماية الاجتماعية لدعم الفئات الأكثر حاجة، وهو ما ينسجم مع مبدأ الأمم المتحدة، الذي ينص على (عدم تخلف أحد عن الركب)؛ وذلك من خلال أرقام وإحصائيات تشترك في تقديمها ورفد التقرير بها؛ مجموعة من الوزارات الخدمية المتخصصة.

وفيما يتعلق بتقديم التقرير؛ فقد كنا شركاء رئيسيين مع مملكة البحرين؛ بدءًا بطرح الفكرة، ثم الدخول في العمليات الإجرائية اللازمة، التي تخللتها ورش عمل لمختلف شرائح وأطياف المجتمع؛ من قطاعات خاصة، وأهلية، وأكاديمية، وبرلمانية، وغيرها؛ تهدف إلى تعريفها بمبادرة البحرين في تقديم هذا التقرير، والاستئناس بآرائها، ومقترحاتها حول أهداف التنمية المستدامة؛ ما تحقق منها، وما لم يتحقق، والتحديات والفرص الممكنة؛ وذلك لتضمينها التقرير؛ توخيًا لبلوغ أكبر قدر من المصداقية والشفافية. وانتهاءً بمرحلة كتابة هذه التقرير، وفحص محتواه، وتقديم الاستشارات اللازمة؛ ليخرج بالصورة النموذجية، اللائقة، والمُشرِّفة.

وقد بذلت مملكة البحرين؛ مُمثلة في اللجنة الوطنية للمعلومات، والتي من مهامها مُهمة الإشراف على كتابة التقرير؛ بتوجيه من رئيس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان، وبرئاسة سعادة وزير شئون مجلس الوزراء الأستاذ محمد بن إبراهيم المطوع، إلى جانب المعدّ الرئيسي للتقرير الطوعي الوطني، والفريق الوطني المعني بذلت جهودًا واضحة ولافتة في إخراجه بالصورة الحالية، فلهم كل الشكر والتقدير.

وفي المحصلة؛ يشير هذا التقرير إلى أن الأولويات الوطنية الرئيسية في مملكة البحرين تسير حسب الأبعاد الكبرى في خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، المتعلقة بـ (الناس، والكوكب، والازدهار، والسلام والعدل). كما أنه ربط ما تم إنجازه من هذه الأبعاد على أرض الواقع مع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها، ولم يغفل التحديات والعقبات، سواء ما يتعلق منها بتغيرات المناخ، أو الزيادة السكانية، أو ضمان استدامة النمو الاقتصادي وتنوع مصادر الدخل والطاقة المستدامة، أو ما يتعلق بالوضع الأمني الاقليمي؛ حيث عدّ تلكم التحديات إشكاليات حقيقية؛ تمنع من الوصول إلى التنمية الشاملة والمستدامة.

كل الشكروالتقدير لمنظمات الأمم المتحدة المختلفة؛ لدورها في دعم مسيرة إنجاز هذا التقرير، وخالص الامتنان والتقدير لحكومة مملكة البحرين، وقيادتها، واللجنة الوطنية للمعلومات، والمعدين، والفريق الوطني؛ على متابعة تحقق أهداف التنمية المستدامة في برامج الحكومة، ورصدها، وقياس التقدم المحرز، إلى جانب جهودها التشاورية مع القطاعات المختلفة.

أمين الشرقاوي
المنسق المقيم لأنشطه للأمم المتحدة بمملكة البحرين

المحتويات

الموضوع **صفحة**

الرسائل الرئيسية 9
الموجز 15
الفصل الاول: ملكية أهداف التنمية المستدامة وآلية إعداد التقرير 18
1. 1. تمهيد 18
1. 2. الملكية الوطنية لأجندة التنمية المستدامة ورأي الناس 18
1. 3. الآليات المؤسسية 19
1. 4. آلية إعداد التقرير 21
1. 5. المساهمة الاقليمية والدولية 22
الفصل الثاني: السياسات والبيئة التمكينية 23
2. 1. تمهيد 23
2. 2. التكامل بين الابعاد، والتكييف الوطني 26
2. 3. نحو تنمية لا تستثني أحداً Leave No One Behind 27
الفصل الثالث: تحليل الوضع والتقدم المحرز 31
3. 1. تمهيد 31
3. 2. الوضع الحالي بالنسبة إلى أهداف ومقاصد التنمية المستدامة 32
الفصل الرابع: قضايا محورية من منظور وطني 34
1.4 تمهيد 34
4. 2. المدن 34
4. 3. التحدي البيئي 36
4. 4. القضايا السكانية والاجتماعية 37
4. 5. التعليم والابتكار والثقافة 50
4. 6. التنمية الاقتصادية من منظور الاستدامة والازدهار 56
4. 7. الأمن والحوكمة والتطوير المؤسسي 66
الفصل الخامس: النقاش المواضيعي: التحول إلى مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود 74
5. 1. تمهيد 74
5 . 2. المدن والتنمية الحضرية في البحرين 74
5. 3. المياه والصرف الصحي جودة خدمات وإدارة مستدامة 81
5. 4. خدمات طاقة حديثة موثوقة ومستدامة وميسرة للجميع 87
5. 5. البحرين: بحر وبر 89
5. 6. ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة 95
6. الخاتمة 98

الرسائل الرئيسية

تمتد مسيرة البحرين التنموية لعقود من الزمن، وقد تسارعت وتيرتها مع المسيرة التنموية الشاملة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وصدور "الرؤية الاقتصادية 2030" التي كرست الاستدامة، والتنافسية، والعدالة، بهدف مضاعفة دخل الأسرة الحقيقي بحلول عام 2030. وأولت الحكومة بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر وبمساندة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس الوزراء اهتماماً كبيراً بالتنمية الاقتصادية والبشرية والبنية التحتية والحضرية، مما حقق الأهداف الإنمائية للألفية بنجاح، ووضع الأسس السليمة لانطلاق التنمية المستدامة.

الإنجازات

- ✓ تساوي نسبة السكان دون خط الفقر المدقع صفراً.
- ✓ بلغ متوسط النمو الاقتصادي السنوي في العقد الماضي 37.4%، ومتوسط الناتج المحلي للفرد حوالي 22 ألف دولار أمريكي في عام 2017.
- ✓ تفوق نسبة الإنفاق على الخدمات الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية 35% من اجمالي الانفاق الحكومي.
- ✓ التعليم الأساسي مجاني وإلزامي، وبلغت نسبة الالتحاق الصافية للمرحلتين الأساسية والثانوية 100% و86.4% على التوالي قاضية بذلك على الأمية، فيما تبلغ نسبة الالتحاق في رياض الأطفال 82%.
- ✓ يحصل السكان على العلاج والأدوية مجاناً، وانخفضت وفيات الأمومة إلى 28.6 حالة وفاة لكل مائة ألف مولود حي مقارنة بـ 226 حالة وفاة لكل مئة ألف مولود عالمياً، وتدنت وفيات الأطفال دون الخامسة إلى 9 حالات وفاة لكل ألف مولود حي مقارنة بـ 44 حالة عالمياً.
- ✓ رسخ الدستور مساواة المرأة والرجل. وبمبادرة من المجلس الأعلى للمرأة تم تشكيل لجان تكافؤ الفرص وتطبيق الموازنات المستجيبة لذلك، وتتولى المرأة البحرينية 55% من المواقع الإشرافية، وبمشاركة تبلغ 53% في القطاع الحكومي و33% في القطاع الخاص.
- ✓ القطاع الخاص شريك استراتيجي في التنمية ويوفر فرص عمل متكافئة بأجور مرتفعة أسهمت في انخفاض البطالة إلى حوالي 4%.

- ✓ استفاد حوالي 65% من المواطنين من الخدمات الإسكانية، ويجري العمل على تشييد خمس مدن مستدامة.
- ✓ تغطي شبكات المياه الصالحة للشرب، وشبكات الصرف الصحي، والطاقة النظيفة 100% من السكان.
- ✓ زود صندوق العمل (تمكين) الشركات الصغيرة والمتوسطة بالمهارات اللازمة للنجاح. وضخ أكثر من 2.5 مليار دولار أمريكي لصالح أكثر من 47 ألف مؤسسة، وساعد في تدريب أكثر من 120 ألف فرداً من النساء والشباب وذوي الإعاقة منذ تأسيسه.

الأولويات الوطنية الرئيسية حسب الأبعاد الكبرى للتنمية وأجندة 2030

الناس

(1) تمكين البحرينيين لرفع مساهمتهم في التنمية، وتحسين مستوى المعيشة مع التركيز على الفئات الأكثر حاجة؛ (2) الحد من التفاوت بكل أشكاله، وتحقيق المساواة بين الجنسين؛ (3) تعميم أنماط تغذية وحياة صحية، وتوفير السكن اللائق، (4) تأمين استدامة الخدمات بكلفة متيسرة؛ (5) تعزيز التعليم والبحث العلمي والابتكار وقيم المواطنة والعمل المنتج.

- التفاوت الاجتماعي والفقر
- المساواة بين الجنسين
- السكن وخدماته
- الصحة والتغذية
- المعرفة والثقافة

الكوكب

(١) إدارة استراتيجية مستدامة للموارد الطبيعية من خلال تعزيز أنماط انتاج واستهلاك مستدامة؛ (٢) تطوير سياسات اقتصادية وحضرية لتحقيق التنمية المستدامة؛ (٣) المساهمة في التصدي للتغير المناخي وآثاره على المملكة؛ (٤) اتخاذ الإجراءات المناسبة لترشيد استخدام المياه والطاقة.

- الخدمات الرئيسية
- مدن مستدامة
- البيئة والموارد الطبيعية
- الاستدامة والتغير المناخي

الإزدهار

(١) ترسيخ اقتصاد قوي ومتنوع ونظام مالي ونقدي مستقر، وتأمين بنية تحتية داعمة للتنمية المستدامة؛ (٢) اعتماد سياسات تحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في انسجام مع متطلبات الاستدامة؛ (٣) تعزيز التنويع الاقتصادي ودعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة ذات القيمة المضافة العالية، التي تولد فرص العمل اللائق للمواطنين؛ (٤) اعتماد سياسات تضمن الاستخدام الأمثل للقوى العاملة الوافدة وتوفير إطار تشريعي وواقعي يضمن الحماية والحقوق للجميع.

- الاقتصاد التضميني
- التشغيل وظروف العمل اللائق
- استدامة النمو
- البعد الخارجي

السلم والعدل

(١) تعزيز الأمن والاستقرار من خلال تطبيق مبدأ سيادة القانون على الجميع؛ (٢) تحقيق العدالة وتعزيز النظام الديمقراطي والعلاقات الخارجية مع مختلف دول العالم؛ (٣) تعزيز فعالية وكفاءة الأداء الحكومي.

- الاستقرار الخارجي الإقليمي
- الأمن الداخلي
- مؤسسات تضمينية، مشاركة وقضاء مستقل

عدم تخلف أحد عن مسيرة التنمية

يضمن الدستور والسياسات العامة حصول الجميع على الخدمات الأساسية. وتقدم البرامج الحكومية ومشاريع المجتمع المدني الدعم للمعنفات، وذوي الإعاقة، وذوي الدخل المحدود. كما تشمل الخدمات العامة والاجتماعية الوافدين وتوفر لهم التأمين الصحي والإيواء، والحماية من الفصل التعسفي والتحرر من نظام الكفالة من خلال برنامج العمل المرن الذي يتيح للوافد العمل دون كفيل. كما أطُلقت العديد من المبادرات لحفظ حقوق العمالة الوافدة ومكافحة الاتجار بالبشر.

التكامل الإقليمي والمساهمة الدولية

البحرين جزء من منظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتكاملها الإقليمي مهمٌ إستراتيجياً لاستدامة الأمن والاستقرار بها. تقدم البحرين مساعدات إنسانية للتخفيف من آثار الكوارث وتوفر أكثر من 600 ألف فرصة عمل دائمة للوافدين. بلغت تحويلاتهم المالية 927 مليون دينار بحريني (أي ما يعادل 2.5 بليون دولار أمريكي) عام 2017 يساهمون بها في تنمية بلدانهم وتخفيف الفقر عن أسرهم.

آلية التنفيذ

يتم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عبر برامج عمل الحكومة بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. ويشمل البرنامج الحالي 6 محاور استراتيجية تتقاطع مع المجالات الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة، وقد بينت المقارنة أن 78% من مقاصد الأهداف مدرجة في البرنامج الراهن. وسيتم الاستمرار على هذا النهج في البرامج القادمة.

المقاربة التكاملية بين برنامج عمل الحكومة وأهداف التنمية المستدامة

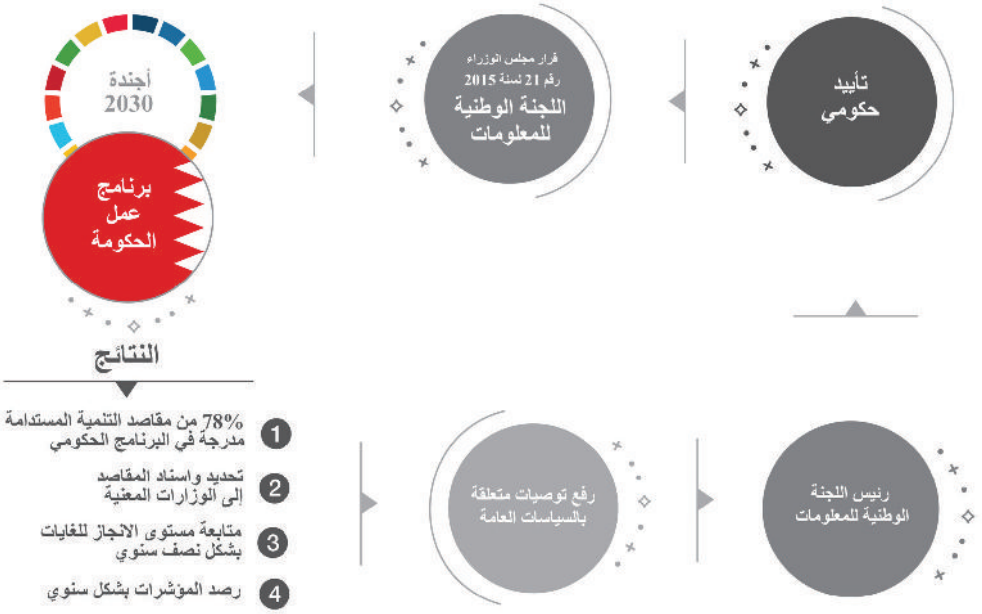

إعداد التقرير

تقوم اللجنة الوطنية للمعلومات برئاسة سعادة وزير شئون مجلس الوزراء بمتابعة أهداف ومقاصد التنمية المستدامة ومؤشراتها، وربطها ببرامج عمل الحكومة، ورصد البرامج والسياسات التي تحقق هذه المقاصد، وقياس التقدم المحرز لها. وأشرفت اللجنة الوطنية للمعلومات وبمتابعة من اللجنة التنسيقية على إعداد التقرير الوطني من خلال فريق تولى جمع المعلومات والبيانات من التقارير القطاعية، والتقارير الوطنية المقدمة للمنظمات الدولية كما تم عقد ورش عمل تشاورية، وأُخذ بمخرجاتها في عملية إعداد التقرير.

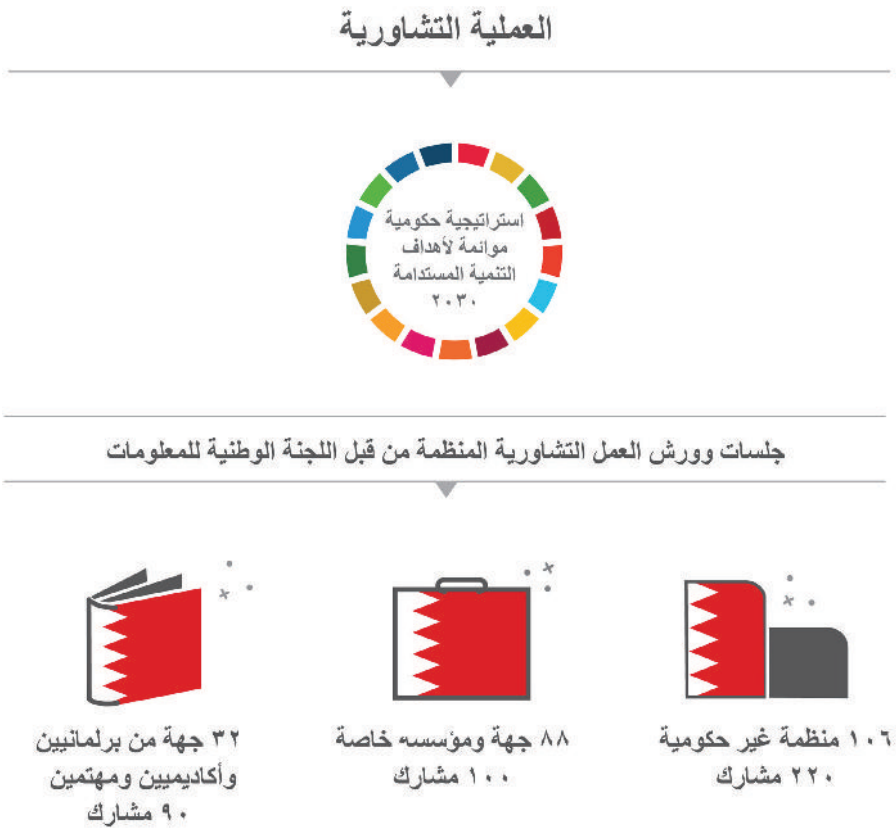

تحديات حالية ومستقبلية

تواجه البحرين كونها من الدول الجزرية الصغيرة النامية التحديات التالية:

- يهدد تغير المناخ الموارد المائية والزراعية والتنوع الحيوي والمنشآت الساحلية والبنى التحتية والصحة. ويتطلب ذلك نقل وتوطين التقنيات الخضراء المناسبة وتوفير التمويل اللازم وبناء القدرات الوطنية ورفع الوعي المجتمعي.
- إستدامة الإقتصاد المزدهر لتوفير بيئة جاذبة للإستثمار وفرص عمل مجزية ومتكافئة للمواطنين.

- تعزيز دور الإحصاءات الوطنية المبنية على الأدلة لتحسين جودتها وشفافيتها والرصد المنتظم لمؤشرات التنمية المستدامة.
- التصدي لظاهرة التطرف والإرهاب والنزاعات والنأي بالمجتمع البحريني عنها لصون ترابطه ووحدته والحفاظ على المكتسبات الوطنية التنموية.

تؤكد البحرين مجدداً إلتزامها بأهداف التنمية المستدامة لتحقيق رفاه المواطنين وإستدامة الموارد للأجيال القادمة.

الموجز

يسعى الاستعراض الحالي إلى رصد مسيرة مملكة البحرين لتحقيق التنمية المستدامة، ويتناول تجارب وخبرة البحرين في التعامل مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومستوى الانجاز الذي تحقق لمجمل الأهداف والمقاصد معززاً بالإحصاءات، وعاكساً الترابط الزمني متعدد الأبعاد لقضايا التنمية ذات العلاقة، والربط الفكري بين مسبباتها وآثارها وما تم اتخاذه من سياسات لاستدامة التنمية ورفاه الإنسان. التقرير يشكل أساساً صالحاً لتبيان الفرص والتحديات والمجالات التي تتطلب التطوير مستقبلاً.

جاء إعداد التقرير الوطني الطوعي الأول لمملكة البحرين لأهداف التنمية المستدامة 2030 نتاج لعملية تشاورية وتشاركية للجهات الحكومية مع طيف واسع من فئات المجتمع وبالخصوص منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والاكاديميين والمهتمين بقضايا التنمية؛ الأمر الذي ساهم في نشر الوعي وإثارة الاهتمام بخطة التنمية المستدامة 2030 والخطط التنموية الوطنية وأوجه ترابطهما وسبل تأزرهما، ومهد الطريق لكافة المهتمين للمساهمة في إعداد التقرير والاستفادة منه مستقبلاً.

إرتكز التقرير على منهجية أصيلة في قراءة الأجندة العالمية والربط بينها وبين خطط التنمية الوطنية؛ ولم يكتفِ بعرض الانجازات، بل حوت فصوله على الفرص والتحديات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والمؤسسية. وبذا يكون التقرير وثيقةً محفزةً للحوار والنقاش بين مختلف الاطراف التنموية والأكاديمية، ومادة غنية للتوعية والاعلام في عملية تبدأ بعد عرض التقرير في الأمم المتحدة، ولا تنتهي معه.

إيماناً من مملكة البحرين بأن التنمية المستدامة شأن وطني وعالمي لابد للدول من التنافس لتحقيقه لذا فقد تنافست المملكة في الحصول على جوائز التنمية المستدامة، وبادرت بمنح جوائز عالمية لمبادرات تخدم وتسرع في تنفيذ أجندة 2030. وتعتبر جائزة الملك حمد لتمكين الشباب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وجائزة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة للتنمية الحضرية والإسكان وجائزة سموه للتنمية المستدامة، وجائزة الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة العالمية لتمكين المرأة، حافزاً نحو التنافس لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

تطرق التقرير لجملة من الممارسات الجيدة لعل أبرزها إنشاء اللجنة الوطنية للمعلومات التي ساعدت ويسرت تنظيم تبادل بيانات ومؤشرات أجندة 2030 بين الجهات المزودة لتلك البيانات والمستخدمة لها، وتحديثها دورياً. الأمر الذي زاد المعلومات الرسمية جودة وموثوقية، ومكّن من إتخاذ القرار على أُسس علمية سليمة وبصورة شمولية دون إغفال إتجاه ومرتكزات قضايا التنمية، وكذا إستشراف التوجهات المستقبلية وبما يضمن إستدامة التنمية وتحقيق مبدأ التشاركية والتشاورية.

تعد "الرؤية الاقتصادية والمخطط الاستراتيجي الهيكلي 2030" خطوة هامة في مجال التخطيط للتنمية المستدامة في المملكة. فيما أجندة التنمية المستدامة 2030 بطبيعتها الشمولية والمترابطة والتي لم تستثني أحداً وبإعتبارها خارطة طريق العالم نحو مستقبل مستدام، تشكل تحدياً ودافعاً نحو إدماج أهدافها ومقاصدها في برامج عمل الحكومة المتتالية لسد الثغرات وتحقيق المزيد من الإنجازات. المقاربة والمضاهاة بين أجندة 2030 وبرنامج عمل الحكومة جاءت لتؤكد أن البحرين نجحت في دمج نحو 78% من المقاصد في برنامج الحكومة الحالي 2015-2018. وتتطلع البحرين إلى موائمة ومقاربة أكثر عمقاً لتلك الأجندة في برنامج عمل الحكومة القادم 2019-2021 لتعزيز استدامة مسيرتها التنموية.

وتعتبر وثيقة الشراكة الاستراتيجية الموقعة بين مملكة البحرين ووكالات الأمم المتحدة للفترة 2018 – 2022، تأكيداً إضافياً على التزام مملكة البحرين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث تندرج ضمن هذه الوثيقة مبادرات عديدة تدفع بهذا الاتجاه ومنها مبادرة التعاون لدعم إعداد التقرير الوطني الطوعي الأول لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

بين التقرير أن أهم تحدي تواجهه مملكة البحرين يتمثل في السعي نحو الاستدامة لدولة جزرية صغيرة في مناخ متغير، حيث النمو السكاني والتحضر وما يرافقه من طلب الأراضي والموارد والخدمات تولد ضغوطاً على الموارد الطبيعية المحدودة فيها. أن تركز السكان والمنشآت التنموية على المناطق الساحلية واحتمالية ارتفاع مستوى سطح البحر بفعل تغير المناخ يشكل تهديداً لاستدامة النظم الإيكولوجية الساحلية الغنية للبحرين بكلفته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويشكل السعي نحو تحديد مناطق التحضر/النمو الحضري مستقبلاً واتخاذ إجراءات التكييف مع ارتفاع مستوى سطح البحر أمراً بالغ الأهمية لاستدامة التنمية والحفاظ على الاستثمارات الضخمة في المنشآت التنموية الساحلية وعلى خدمات النظم الايكولوجية ورفاه الإنسان.

أن تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بالصلات التي تربط بينها أمرُ صعبُ ما لم يكن هناك تعاون دولي ودعم فني وتقني لذلك. فللتنمية كلفة، تزيدها الرغبة بتحقيق الاستدامة والتي تعد تحدياً للدول الجزرية الصغيرة. ويشكل توطين التكنولوجيا الذكية خاصة في مجال البيانات الضخمة والأمن السيبرالي، ونظم المعلومات الجيومكانية، ونموذجة البيانات، واستشراف السيناريوهات أمراً هاماً في رصد التقدم نحو الاستدامة. الدعم مطلوب أيضاً في مجال تبني التقنيات الخضراء كتقنيات تحلية مياه البحر بالطاقة الشمسية، والانتاج النظيف، وتدوير النفايات، وتعظيم الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة، وشبكات المواصلات والمدن الذكية وغيرها، وتشكل الشراكات العالمية للبحرين في مجال التمويل ضرورة كبرى لتجسير الفجوة وتحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030. كما أن تضامن

المجتمع الدولي مع البحرين في تدعيم الاستقرار والأمن ضرورة لرفع مستوى التنمية البشرية والرقي برفاهية الإنسان، والمضي قدماً نحو الاستدامة.

أخيراً تأمل مملكة البحرين أن يتحول التقرير وإعداد الاستعراض الحالي إلى عملية وثقافة مجتمعية للاستدامة على مستوى المملكة تتضمن تعزيز قواعد الإحصاءات الوطنية وتيسير التشاركية فيها، والتوسع في إعداد تقارير الاستدامة على المستوى القطاعي والمؤسسي، وبناء القدرات ونشر الوعي المجتمعي بمفاهيم وممارسات وسلوكيات الاستدامة. هذه العملية ستيسر تفهم المجتمع لمسببات اتخاذ السياسات الرامية للاستدامة سواء تلك المتعلقة بالاستهلاك الرشيد للموارد أو بالحفاظ على الاستقرار والسلم والتماسك المجتمعي أو الشراكات وغيرها.

الفصل الاول: ملكية أهداف التنمية المستدامة وآلية إعداد التقرير

1. 1. تمهيد

تقدم مملكة البحرين تقريرها الوطني الطوعي الأول إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى للرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030. يستعرض التقرير السياسات الوطنية والمعلومات الحديثة عن مختلف قضايا التنمية في المملكة، والتقدم المحرز والخطوات المتخذة لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 على الصعيد الوطني، والتحديات التي تواجهها. ويقدم التقرير عرضاً لمجمل أهداف التنمية المستدامة مع التركيز على القضايا ذات الاولوية بالنسبة إلى المملكة، وعلى الأهداف التي ستناقش في الجلسات المواضيعية خلال المنتدى والذي يعقد تحت شعار "التحول نحو مجتمعات مرنة ومستدامة" وللأهداف6، 7، 11، 12، 15، (و17)، علماً بأن البحرين تُعد لتنظيم ثلاث فعاليات جانبية في المنتدى حول كل من السياسات والمشاريع الإسكانية، وإصلاح سوق العمل، وجهود صندوق العمل "تمكين" في تمكين البحرينيين في القطاع الخاص وريادة الاعمال.

1. 2. الملكية الوطنية لأجندة التنمية المستدامة ورأي الناس

تتجلى الملكية الوطنية لأجندة التنمية المستدامة 2030 وتسريع تنفيذها على أعلى المستويات بمملكة البحرين في وضع الأطر القانونية الناظمة والآليات المؤسسية لمتابعتها؛ وتكييف مضامين تلك الأجندة مع الخصائص الوطنية وبرنامج عمل الحكومة (2015 - 2018)، ومشاركة المواطنين عبر أكثر من وسيلة للتنوير بها وتحديد أولويات المملكة. فقد بينت نتائج الاستبيان الذي نظمته الأمم المتحدة (2015/2014) واستوفاه 6,336 فرداً أن اهتمام المواطنين البحرينيين ينصب على عدة محاور أهمها التعليم الجيد، ورعاية صحية أفضل، وفرص العمل الأفضل، والحماية من الجرائم والعنف.

كما جاءت جميع استطلاعات الرأي التي تم إجرائها لاحقاً في إطار إعداد هذا التقرير سواء لمنظمات المجتمع المدني أو للقطاع الخاص أو للقطاع الأكاديمي والمهتمين بالتنمية المستدامة، لتؤكد أن أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية لمملكة البحرين تمثلت بقضايا التعليم الجيد (الهدف 4)، والصحة الجيدة (الهدف 3)، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد (الهدف 8)، بجانب الأمن والاستقرار للحفاظ على المكتسبات وإستدامة التنمية فهي أولى أولويات المواطن في البحرين. وهذا أمرُ طبيعي فقضايا التنمية المستدامة الأساسية للشعوب في مختلف دول العالم كالفقر والجوع، وتوفر مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، وموثوقية الطاقة، وتوفر الاسكان والبنى التحية وغيرها متوفرة ولا تشكل هماً للمواطن البحريني، إذ نجحت الدولة في تأمينها على مر السنين عبر برامج عملها المتتالية.

1. 3. الآليات المؤسسية

جاء القرار رقم (21) في مارس 2015 بشأن إنشاء اللجنة الوطنية للمعلومات[1] برئاسة وزير شئون مجلس الوزراء وعضوية الوزارات والأجهزة الحكومية، وتعديلاته[2] بهدف متابعة أجندة التنمية لما بعد عام 2015، وربطها ببرامج وخطط التنمية ملبياً لتطلعات المملكة في رصد استدامة مسيرتها التنموية. فيما تولت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية مسئولية رصد مؤشرات التنمية المستدامة، والتنسيق لجمع البيانات من مصادرها المختلفة وتصنيفها وفق الجنس والموقع وغيرها. ونجحت في دمج 78% من مقاصد

[1] http://www.legalaffairs.gov.bh/LegislationSearchDetails.aspx?id=72316#.WxOHODSFMdV
[2] http://www.legalaffairs.gov.bh/LegislationSearchDetails.aspx?id=145170#.WxOHtzSFMdU

أجندة 2030 ضمن البرامج والمبادرات الخاصة ببرنامج عمل الحكومة 2015-2018. من جانب آخر تم تجاوز بعض المقاصد إما لعدم تطابقها مع الحالة البحرينية بسبب طبيعتها الجغرافية والحضرية، مثل كل ما يتعلق بالغابات والأوبئة والبيئة الريفية وغيرها أو نتيجة لتحققها فعلياً كوجود هوية قانونية لكل مواطن ومقيم، وتسجيل جميع المواليد في سجل مركزي فور الولادة بما يتوافق مع إتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل التي إنضمت البحرين لها عام 1989.

لقد ساعد التنظيم المؤسسي من حيث وجود اللجنة الوطنية للمعلومات في تبني أهداف التنمية المستدامة في جميع القطاعات الحكومية، والبدء في جمع وتبويب المؤشرات الخاصة بها، وإعداد تقارير الاستدامة وتزويدها تباعاً لهيئة المعلومات والحكومة الالكترونية مؤسساً بذلك نظاماً للرصد والإبلاغ عن تلك المؤشرات، وتبادل المعلومات المتعلقة بالتنمية بين كافة الشركاء. كما إن إنشاء منظومة إلكترونية لمتابعة تنفيذ مهام برنامج عمل الحكومة بصورة دورية سهل الحصول على المعلومات الدقيقة بشأن الإحصاءات والمؤشرات الرئيسية للجهات الحكومية ورفع التقارير الدورية إلى مجلس الوزراء الموقر ومتابعة تنفيذ المشاريع الحكومية وإتخاذ القرارات المناسبة بشأن المشاريع المتعثرة، والإحاطة بالصعوبات التي تواجه التنفيذ وإيجاد أفضل الحلول لها.

ولاستكمال الآليات المؤسسية، تم تطوير قاعدة المعلومات الوطنية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030 بهدف تعزيز التنسيق والتعاون بين الجهات المزودة للبيانات والمستخدمة لها وربط برامج عمل الحكومة وأهداف التنمية المستدامة ورصد وتبادل المعلومات بشأنها لرفد متخذ القرار بالمعلومات المتكاملة.

1. 4. آلية إعداد التقرير

يستند التقرير الحالي إلى المبادئ التوجيهية التي اقترحها الأمين العام للأمم المتحدة والواردة في دليل إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2018 المُعد من قبل إدارة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، وبما يحقق التجانس مع الأقران على الصعيد العالمي. ويستعرض التقرير التقدم المحرز لمجمل أهداف التنمية المستدامة 2030، مع التركيز على الأهداف الخاصة باستعراض عام 2018، والسياسة والبيئة التمكينية، والآليات المؤسسية، ووسائل التنفيذ.

إلا أن وظيفة التقرير الحالي تتجاوز مجرد العرض في المنتدى السياسي العالمي الرفيع المستوى وتبادل التجارب مع دول الاقاليم الأخرى إلى جملة من الوظائف الوطنية منها تعزيز الملكية الوطنية للأجندة العالمية وتكييفها مع خصائص البحرين من خلال الربط بينها وبين الخطط الوطنية؛ وإستعراض تقدم الإنجاز حتى اليوم، وطرح التحديات والتوجهات المستقبلية للمملكة مما يجعل منه تقريراً صالحاً للتقييم الداخلي أيضاً، وموجهاً لخطوات لاحقة في مجال تسريع تحقيق الأهداف التنموية.

وقد قامت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (مكتب الإحصاء الوطني) فور إعلام رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بنيتها تقديم الاستعراض الطوعي عام 2018، بوضع خارطة طريق لإعداد الاستعراض من خلال عقد عدد من الاجتماعات وورش العمل المصغرة مع اللجنة الوطنية للمعلومات برئاسة وزير شئون مجلس الوزراء وعضوية ممثلين عن 21 جهة من الوزارات والهيئات الحكومية وتحديد الجهات ذات العلاقة مباشرة بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، إضافة إلى تتبع تقاطعات كل هدف مع بقية الأهداف الست عشر. ثم البدء بجمع المعلومات والبيانات اللازمة، وأعدت كل جهة تقريرها مع استيفاء للمؤشرات الخاصة بها من قائمة مؤشرات التنمية المستدامة 2030.

كما تم تشكيل فريق بعضوية ممثلين لديوان سمو رئيس الوزراء، ووزارة شئون مجلس الوزراء، ومكتب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، ووزارة الخارجية، وهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، لمتابعة عملية الإعداد أول بأول، وتم الاستعانة بخبير وطني في إعداد التقرير. هذا وقد ارتكز التقرير على تقارير الجهات ذات العلاقة المباشرة بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والتقارير الوطنية ذات العلاقة التي تم تقديمها للمؤتمرات التي عقدت في إطار منظمة الأمم المتحدة. تلى ذلك عقد سلسلة من الاجتماعات مع الوزرات والأجهزة الحكومية لإطلاعهم على سير عملية الاستعراض كما تم عقد مشاورات مع المنسق

المقيم لأنشطه للأمم المتحدة ومكاتب الأمم المتحدة المعتمدة في مملكة البحرين، وكذا مع وفد من إدارة التنمية المستدامة بالأمم المتحدة والذي زار البحرين في مطلع مايو 2018.

اتسمت عملية إعداد التقرير بمشاركة واسعة لم تستثنِ أحداً؛ فقد شارك في مسار الاعداد ممثلوا منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأكاديميون ومراكز البحوث والدراسات، والمؤسسات التعليمية والإعلامية والنساء والشباب في ثلاث ورش عمل عُقدت في أبريل 2018 كانت المشاركة فيها مفتوحة لجميع المهتمين بقضايا التنمية المستدامة؛ ساهمت الورش في رفع الوعي الجماهيري بأهداف التنمية المستدامة 2030 ومقاصدها.

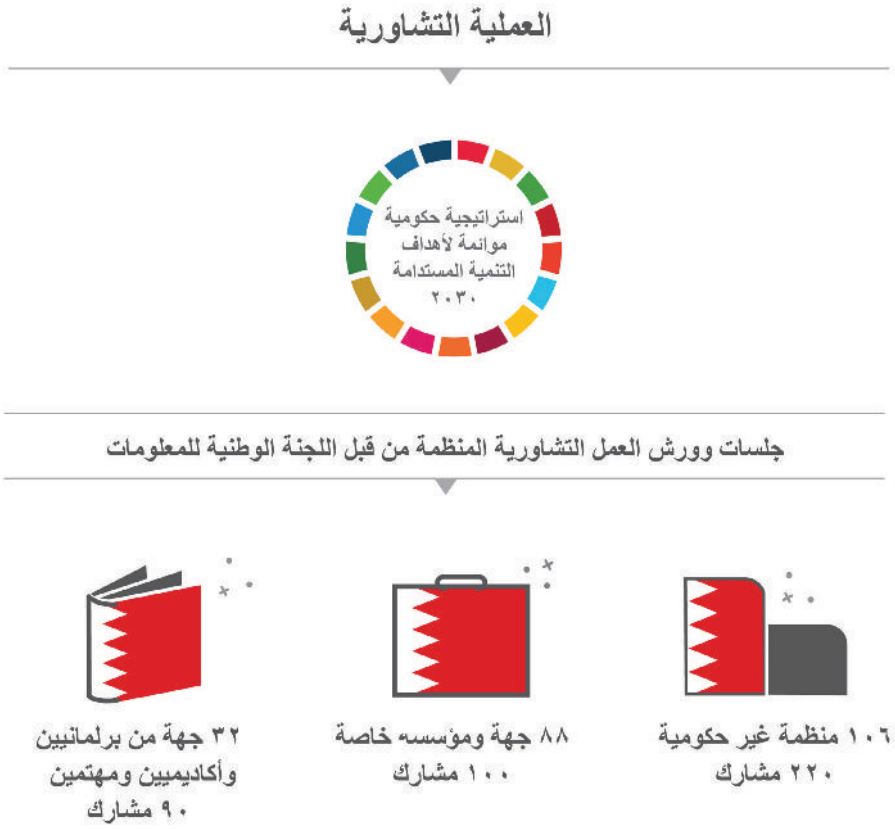

1. 5. المساهمة الاقليمية والدولية

لعبت مملكة البحرين دوراً مهماً في مفاوضات إعداد أهداف التنمية المستدامة 2030 على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وفي بلورة وسائل تنفيذها، وصياغة الإطار التمويلي، وآلية المتابعة والاستعراض حيث شاركت في المفاوضات الحكومية الدولية ضمن "فريق العمل المفتوح" حول أهداف التنمية المستدامة. كما استضافت في المنامة خلال الفترة من 5 إلى 7 مايو 2015 الدورة الثانية للمنتدى العربي للتنمية المستدامة الذي انبثقت عنه وثيقة البحرين التي تضمنت 19 توصية حول أهم القضايا المتعلقة

بالتنمية المستدامة في الدول العربية، قُدمت للمنتدى السياسي رفيع المستوى التابع للأمم المتحدة في يوليو 2015. وتمثل مملكة البحرين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في فريق الخبراء (IAEG) المعني بتحديد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الذي استضافت المنامة اجتماعه الخامس في نوفمبر 2017.

تواكب الدور الخارجي لمملكة البحرين مع تطوير الشراكة مع مكتب المنسق المقيم لأنشطة الامم المتحدة في البحرين فيما يتعلق بأجندة التنمية المستدامة 2030 والتي أثمرت في أكتوبر 2017 عن توقيع اتفاقية تعد إطار عمل هي الأولى من نوعها على المستوى الإقليمي، كما تعد تتويجاً لتعاون وتنسيق امتد لنحو خمسة عقود بين وزارة الخارجية والأمم المتحدة يمثلها في ذلك 16 جهازً أممياً يعمل في البحرين. تهدف هذه الاتفاقية إلى نقل تجارب وخبرات البحرين إلى الخارج، وجلب الخبرات العالمية إلى البحرين، ودعم المشاريع التي يتم إطلاقها في البحرين أممياً، ومنع الازدواجية في المبادرات والمشاريع في إطار خطة عمل الحكومة 2019-2022، ورؤية البحرين الاقتصادية 2030، وسبل موائمتها مع أهداف التنمية المستدامة 2030. هذا وقد تم تشكيل لجنة تنسيقية برئاسة وزارة الخارجية ومكتب المنسق المقيم لأنشطة الامم المتحدة في البحرين للعمل بهذه الاتفاقية، وساهم هذا التعاضد بين الشركاء في نجاح التنسيق لإعداد التقرير الحالي.

الفصل الثاني: السياسات والبيئة التمكينية

2. 1. تمهيد

تعتبر مملكة البحرين من الدول السباقة في إطلاق مسيرة التنمية، فقد تبنت الحكومة العديد من السياسات والإستراتيجيات لتنويع الاقتصاد ورفع المستوى المعيشي للمواطنين، وتحقيق تنمية توازن بين النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومنذ تولي صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى مقاليد الحكم عام 1999 حققت المملكة العديد من الإنجازات المشهودة في المجال الديموقراطية والإصلاح السياسي والتنمية الاقتصادية والبشرية والحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة وذلك ضمن المسيرة التنموية الشاملة.

ففي 14 فبراير 2001 أرسى "ميثاق العمل الوطني[3]" الذي وافق عليه 98.4% من الشعب دعائم استقرار المجتمع. من نظام ملكي دستوري يؤصل لمبدأ فصل السلطات، ويكفل الحريات الشخصية والدينية وحرية التعبير والنشر وحرية تكوين الجمعيات الأهلية والنقابات، ويساوي بين المواطنين أمام القانون في الحقوق

[3] https://www.nuwab.bh/wp-content/uploads/2016/08/Methaq.pdf

والواجبات وغيرها من المبادئ؛ وعلى ذلك تم إجراء الانتخابات النيابية. حيث مارس الشعب البحريني رجالاً ونساءً حقوقهم السياسية والدستورية كاملة وتم إجراء الانتخابات لأربع دورات متتالية في الأعوام 2002، و2006، و2010، 2014. وارتفع عدد منظمات المجتمع المدني في البحرين من 100 جمعية عام 1999 إلى 613 جمعية حالياً. وفي الربع الأخير من العام الحالي تَحِلُ إنتخابات عام 2018 لإختيار أعضاء المجلس النيابي، وتشكيلٍ جديد لمجلس الشورى.

وجاء دستور مملكة البحرين[4] ليؤكد أيضاً على مبادئ التنمية المستدامة فجاء فيه أن الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه التنمية الاقتصادية وفقا لخطة مرسومة، وتحقيق الرخاء للمواطنين؛ كما نص في المواد الثامنة والتاسعة والإحدى عشر على حماية البيئة وضرورة تحقيق التوازن بينها وبين متطلبات التنمية وترسيخ ذلك عبر القوانين والتشريعات وعمل المؤسسات.

لقد واكب هذا التقدم في السياسات والبيئة التمكينية نموٌ اقتصادي واجتماعي مضطرد انعكس في المعدلات العالية لموشرات التنمية البشرية، وباتت البحرين من أوائل دول المنطقة التي تتميز بمعدلات تنمية بشرية مرتفعة. فاحتلت عام 2016 المرتبه (47) عالمياً والرابعة على مستوى الخليج، حيث إرتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى نحو 77 عاماً، فيما بلغ متوسط الناتج المحلي للفرد حوالي 8,272 دينار بحريني (22 ألف دولار أمريكي)، وكانت البحرين سباقة بين دول المنطقة في توطين أهداف الألفيه وتحقيقها.

وفي عام 2005، إتُخذ قرار بإعداد "المخطط الوطني الهيكلي الإستراتيجي الوطني[5]" والذي رُوعي أن يحقق مبدأي التوازن والمرونة بين النمو الاقتصادي واستخدامات الأراضي للوصول إلى التنمية المستدامة التي تحقق حاجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجياتها. هدف المخطط إلى تقليل الاعتماد على إيرادات النفط والغاز، وإصلاح سوق العمل ومنظومتي التعليم والتدريب، وجعل البحرين عاصمة الخليج في ميادين المال والصرافة والأعمال التجارية بقيادة القطاع الخاص، بحيث يجد بها الوافدون بيئة ملائمة لإنشاء الأعمال التجارية وبنية تحتية متطورة، مدعومة بقوى عاملة ماهرة، وثقافة مجتمعية منفتحة.

وفي عام 2008 دُشنت "الرؤية الاقتصادية 2030[6]"، وكان هدفها الرئيس مضاعفة دخل الأسرة الحقيقي بحلول عام 2030. وحددت الرؤية التي اعتمدت على ثلاثة مبادئ أساسية هي: "التنافسية والعدالة

[4] http://www.alshafafeyabh.org/KingdomLaws/BhcConstitution2002.pdf
[5] https://www.mun.gov.bh/ppd/doc/strategies.pdf

[6] https://bahrain.bh/wps/wcm/connect/8e38c624-4afb-4088-bbc2-f98169aee1f9/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9+2030.pdf?MOD=AJPERES

والاستدامة"، طموح المملكة على المستويات الثلاثة الرئيسية المتمثلة في "الاقتصاد والحكومة والمجتمع". وأجابت عن تساؤلات حول طبيعة المجتمع والدور الذي يمكن أن يلعبه كل من القطاعين الحكومي والخاص في عملية التنمية الاقتصادية، الأمر الذي انعكس إيجاباً على مسعى البحرين لإستدامة التنمية.

من ناحية أخرى ركز برنامج عمل الحكومة (2015-2018) على تنويع الاقتصاد ومساندة ودعم نمو القطاعات غير النفطية، والانفتاح على الاستثمارات الخارجية، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. الأمر الذي رفع مساهمة القطاعات غير النفطية عام 2017 إلى أكثر من 80% من الأنشطة الفاعلة في الاقتصاد البحريني.

في ما أولت الخطة الصحية (2016-2025) إهتماماً ببناء الثقة بالنظام الصحي الوطني، والحد من الأمراض ومن أوجه عدم المساواة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية والأدوية، وتستكمل مع الخطة الوطنية للحد من الوفيات بالأمراض غير السارية التي وضعتها وزارة الصحة (الهدف رقم 3). وفي قطاع التعليم، لم يتم ضمان فرص الحصول على التعليم فحسب وإنما نوعيته وتنمية المهارات المهنية للشباب وريادة الأعمال (الهدف رقم 4). وفي قطاع الطاقة، تتماشى سياسة الطاقة في البحرين لعام 2016 مع الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة الخاصة بتحسين موثوقية وكفاءة الكهرباء وزيادة أمن الطاقة، وزيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطني، والربط الكهربائي والمائي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاهتمام بترابط قضايا المياه والطاقة والغذاء. وفي قطاع المياه حققت البحرين أهدافها في نوعية وكمية المياه المنزلية، ومعالجتها، وإعادة استخدامها في القطاع الزراعي والبلدي وتشجير المناطق الحضرية والمناطق الجرداء. فيما تتماشى الاستراتيجية الوطنية للمياه (2017-2035) مع الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة. وتهدف المبادرة الزراعية إلى تعزيز الزراعة المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية والقضاء على الجوع (الهدف 2)، وعلاوة على ذلك، فإنها تأخذ في الاعتبار أيضا أهداف التنمية المستدامة الأخرى المتعلقة بالصحة (الهدف 3)، والفقر (الهدف 1)، والمساواة بين الجنسين (الهدف 5)، والمياه والصرف الصحي (الهدف 6)، والإنتاج والاستهلاك المستدامين (الهدف 12)، وتغير المناخ (الهدف 13).

ويقوم المجلس الأعلى للبيئة بوضع إطار قانوني للحد من التلوث البحري من الأنشطة البرية، وحماية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، والحفاظ على مصائد الأسماك وجعلها أكثر استدامة وسيسهم ذلك في تحقيق الهدف 14، وكذا في مجال جودة الهواء والنفايات (الهدف 3 و11)، وتغير المناخ (الهدف 13)، وحماية التنوع البيولوجي ومن التصحر وتحقيق الهدف 15 وغيرها.

2. 2. التكامل بين الابعاد، والتكييف الوطني

تولي البحرين أهمية كبيرة لتحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتراعي أيضا المكون السياسي والمؤسسي للدولة (أي السلم والحوكمة الرشيدة) مؤمنة بأنه "لا تنمية دون سلم ولا سلم دون تنمية". كما تولي البحرين عناية خاصة بالمعرفة والابتكار والثقافة إذ لا تنمية مستدامة دون الارتقاء بالعلم والمعرفة ودون تطوير منظومة قيم وسلوكيات ومبتكرات تحقق التنمية المستدامة. ويجد هذا الترابط صداه في أجندة التنمية المستدامة 2030 التي حددت لها خمسة مجالات هي الناس، الكوكب، الازدهار، السلام، والشراكة، تتقاطع مع أبعاد التنمية الثلاثة المشار إليها سلفاً.

أما على الصعيد الوطني، فإن الرؤية الاقتصادية لعام 2030 تبنت ثلاثة مبادئ موجهة رئيسية هي التنافسية والعدالة والاستدامة والتي تعتبر عناصر لا يمكن الفصل بينها لتحقيق أهدافها الممثلة في تحقيق تقدم مستقر ودائم في رفاه المواطنين عبر "رفع مستوى الدخل الحقيقي للفرد إلى الضعف بحلول عام 2030 مع مراعاة متطلبات الاستدامة". وتفهم هذه العناصر الثلاثة بعلاقتها بالأبعاد الثلاثة للرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030 البعد الاقتصادي (مبدأ التنافسية) والبعد الاجتماعية (العدالة) والبعد البيئي (الاستدامة)، ثم إدراج السياسات والإجراءات ضمن محاور برنامج العمل الحكومي 2015-2018[7] وبما يحقق مستوى أعلى من الترابط والتكامل وذلك وفق ستة محاور هي: المحور السيادي؛ والمحور الاقتصادي والمالي؛ ومحور الخدمات الاجتماعية والتنمية البشرية ؛ ومحور البيئة والتنمية الحضرية؛ ومحور البنية التحتية؛ ومحور الاداء الحكومي. وقد وُضِع هدف إستراتيجي وسياسات وإجراءات لكل محور تسهم متآزرة في تحقيقه، وتتقاطع هذه المحاور مع المجالات الخمسة لأجندة التنمية المستدامة 2030، وأبعاد التنمية بشكل عام.

العلاقة بين موجهات الرؤية وأبعاد التنمية مروراً ببرنامج العمل الحكومي وأجندة 2030، تشابه الالوان افقيا تعني التقارب بين المفاهيم والمكونات

[7] https://www.bahrain.bh/wps/wcm/connect/8824a860-8f2f-4906-b50d-2a0b584f9043/government_action_plan_2015-2018.pdf?MOD=AJPERES

2. 3. نحو تنمية لا تستثنِ أحداً Leave No One Behind

التنمية في البحرين لم تستثنِ أحداً، إذ شملت الجميع حتى الفئات والأفراد الأكثر حاجة للاستفادة من عائدات التنمية، ساعد في ذلك توفر الإحصاءات والمؤشرات المفصلة بحسب الجنس والعمر ومكان الاقامة ومستوى المعيشة ونوع ودرجة الإعاقة وغيرها، بما يسمح للجهات المعنية من رصد التفاوت والتعرف على الفئات الاجتماعية من المواطنين التي تعاني من صعوبات خاصة، والعمال الوافدون في المهن والوظائف منخفضة الدخل.

إن مفهوم الفقر المدقع وفق المعايير الدولية لا ينطبق على البحرين (كما سبق بيان ذلك). فالدستور والسياسات العامة يضمنون وصول الجميع إلى الخدمات الأساسية دون استثناء. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة تغطية السكان من الخدمات العامة من مياه وصرف صحي وكهرباء تبلغ 100%، كما تشمل الوافدين أيضاً. أما بالنسبة للتعليم فهو مجاني للجميع في كافة المراحل وهو إلزامي للمواطنين في المرحلة الأساسية. كما أن الرعاية الصحية مجانية أيضاً. وتتحقق التغطية الشاملة هنا دون استثناءات من خلال السياسات العامة، ودون حاجة إلى برامج استهداف خاصة أضف إلى ذلك، تقدم البحرين حزمة من برامج المساعدة الاجتماعية وفقاً لقانون 18 لسنة 2006 بشأن الضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية والتي تساعد في تأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة الأساسية للمواطنين وأسرهم (كالأيتام والمعاقيين والأرامل وكبار السن وأسر المسجونين وغيرهم) وبلغ مجموع هذه المساعدات حوالي 265 مليون دولار في الخمس سنوات الماضية استفاد منها 8% من الأسر.

فضلاً عن ماتوفره جهات أخرى من خدمات ومساعدات كصناديق الزكاة، والمؤسسة الخيرية الملكية وغيرها (وبمشاركة من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني) لذا لا يوجد ما يمكن اعتباره من الناحية العددية فئات اجتماعية أو مجموعات من السكان مهمشة ومستثناة من السياسات والبرامج الحكومية التي توفر الأساسيات من خدمات ورعاية أياً كانت الظروف، وبضمانة الدستور.

المساعدات المالية

تعمل الحكومة وباستمرار على تقديم خدمات اجتماعية وتنموية متعددة موجهة لكافة أفراد المجتمع بما يخلق مجتمع بحريني قائم على التكافل والتماسك والشراكة ومكتسب للتغيرات الايجابية المعاصرة

ومن هذه المساعدات مايلي:

1) المساعدات المالية المباشرة الموجهة إلى الأسر والافراد ذوي الدخل المنخفض ومنهم الأرامل، والمطلقات، وعوائل السجناء، والمهجورات، والأيتام، والمسنين، والأطفال، والنساء غير المتزوجات، وغير القادرين على العمل)،

2) المساعدات المالية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة،

3) المساعدات المالية للأسر التي خسرت منازلها بسب الحريق،

4) تخفيض رسوم الكهرباء والماء للأسر المحتاجة،

5) التعويض النقدي للمواطنين مقابل رفع دعم اللحوم،

6) بدل السكن للأسر البحرينية حتى حصولهم على سكن،

7) تسهيلات مالية بالتعاون مع القطاع الخاص لتوفير السكن الاجتماعي،

8) مساعدات مالية للعاطلين عن العمل،

9) مساعدات مالية مباشرة للمتقاعدين من ذوي الدخل المحدود.

من ناحية أخرى تهدف الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري والخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2013- 2022) إلى تحقيق الاستقرار الأسري للمرأة في إطار الترابط العائلي، وحماية المرأة من كافة أشكال العنف، ومشاركتها في التنمية الوطنية واتاحة مصادر المعرفة لها والاستشارات والتدريب النوعي، والحاضنات التنموية، وقامت بتشجيع إنشاء لجان تكافؤ الفرص في مؤسسات الدولة، واعتماد الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة والرجل لضمان العدالة وتكافؤ الفرص (الهدف رقم 5 و10).

أما بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة فتقدم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ووزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص مختلف أنواع الرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية، والعمل على تأهيلهم وتدريبهم لإدماجهم في سوق العمل والمجتمع؛ فضلاً عن سن التشريعات والقوانين التي تحمي حق المواطن من ذوي الإعاقة في الحصول على جميع احتياجاته الضرورية، حيث يتم تقديم مخصصات مالية يستفيد منها 10 آلاف معاق، فضلاً عن توفير دعم خاص لمن

يعيلهم. كذلك إنشاء مجمعات ومراكز الإعاقة الشاملة لرعاية ذوي الإعاقة والتوحد والشلل الدماغي وتسويق منتجاتهم وتدريبهم وتطوير مهاراتهم بُغية إدماجهم في سوق العمل، وبما يتوافق مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي صادقت البحرين عليها في 2011.

من ناحية أخرى كان من أولويات البحرين الاهتمام بالأطفال منذ الولادة فأنشأت سجلاً مدنياً منذ عام 1984 لتسجيل الأفراد فيه وتأمين هوية قانونية لكل مواطن ومقيم، يُسجل فيه جميع المواليد فور الولادة وبما يتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل التي إنضمت البحرين إليها عام 1989 حيث نصت الماده 7 من هذه الاتفاقية على ان "يسجل الطفل بعد ولادته فورا، ويكون له الحق منذ ولادته في اسم، والحق في اكتساب جنسية، ويكون له قدر الإمكان الحق في معرفة والديه وتلقي رعايتهما". وفي عام 1999 شُكلت اللجنة الوطنية للطفولة التي أشرفت على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطفولة بهدف توفير البيئة الآمنة لجميع الأطفال وتحقيق كل ما يتطلعون إليه لحياة آمنة ورغدة، والعمل على النهوض بأوضاعهم، والحصول على جميع حقوقهم المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل التي كفلها لهم الدستور وأكدتها المواثيق والاتفاقات الدولية دون تمييز وذلك من خلال توفير مختلف احتياجات الطفل وحقوقه في الصحة والبقاء والتعلم وتنمية القدرات والحماية والحق في المشاركة وعدم التمييز. وفي السياق نفسه أُنشأ عام 2007 مركز حماية الطفل، وهو مؤسسة رعاية اجتماعية تتبع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تعمل على حماية الأطفال حتى سن 18 سنة من كافة أشكال سوء المعاملة والإهمال (الإساءة الجنسية، والنفسية، والإهمال الشديد) بهدف حماية الأطفال من سوء المعاملة في الأسرة والمجتمع والعمل على حمايتهم من الإيذاء وتقديم الخدمات النفسية والاجتماعية والقانونية لهم، كذلك تشمل تأهيل العائلة من أجل إبقاء الطفل في بيئته الأسرية قدر المستطاع أو إيجاد أسرة بديلة له في حال تعرضه لسوء المعاملة.

من جانب آخر تلتزم حكومة مملكة البحرين بتوفير أفضل رعاية صحية وإجتماعية وتعليمية لفئة الشباب، وتأخذ على عاتقها وتوعية المجتمع بأهمية الارتقاء بالشباب وصقل مهاراتهم وتعزز روح المواطنة والانتماء لديهم وتشجيع مشاركتهم في الأنشطة الشبابية (الهدف 4). لذا قامت وزارة الشباب والرياضة بتخصيص المنشآت الرياضية والمراكز الشبابية التي وصل عددها إلى 39 مركزاً موزعاً على مختلف محافظات المملكة، بلغ عدد المستفيدين منها نحو 12000 شاب وشابة عام 2017، وحرصت على الشراكة مع القطاع الخاص (الهدف 17) لتعزيز الاندماج الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع بشكل واسع. كما قامت وزارة الشباب والرياضة بوضع استراتيجة الشباب بشكل وثيق برؤية البحرين الاقتصادية 2030، وأهداف التنمية المستدامة.

أما بالنسبة إلى الخدمات المقدمة للمسنين فقد تم ومنذ عام 1985 إنشاء عددٍ من دور الرعاية الإيوائية على مدار اليوم أو المراكز النهارية المتخصصة، لتقديم الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية للمسنين في

مختلف أنحاء البحرين بلغ عددها عشرة دور. كما تبنى القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني تقديم خدمات لرعاية المسنين أثناء النهار للمحافظة على إبقائهم ضمن محيطهم المجتمعي الطبيعي وسط أحيائهم السكنية. بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء نظام "الوحدات المتنقلة" لخدمة المسنين في منازلهم بين، وتقديم خدمات الرعاية الصحية والتمريضية، إضافة إلى خدمات العناية الشخصية والإرشاد الأُسري. وانطلاقاً من مبدأ الارتقاء بالخدمات المقدمة لكبار السن في البحرين تم البدء في مشروع "جودة الحياة لكبار السن". هذا المشروع يأخذ بعين الاعتبار حفظ كرامة كبير السن في المقام الأول، مع تمكينه من مزاولة حياته باستقلالية تامة ودون الحاجة لمساعدة الغير. وفي هذا السياق أُجري مسحٌ ميداني لمسني المملكة للوقوف على مواطن الضعف في جودة الحياة للمسن البحريني، وعليه تم تصميم باقة من البرامج التي تدعم كل جانب من جوانب مقياس جودة الحياة.

وفيما يخص العمال الوافدين، وتحديدا اولئك الذين يعملون في وظائف متدنية الدخل، فإن هذه الفئات أيضاً تستفيد من خدمات المرافق العامة والخدمات الاجتماعية من خلال السياسات العامة، وثمة اجراءات خاصة لضمان الإيواء والتأمين الصحي، والتأمين ضد حوادث العمل، ونظام حماية وتأمين ضد التعطل في حال الفصل التعسفي. وفي عام 2004 قامت المملكة بإنشاء هيئة تنظيم سوق العمل ضمن مشروع اصلاح سوق العمل، وعليه تم اتخاذ مجموعة من الخطوات لحماية حقوق العمالة الوافدة من دون الإخلال بحقوق أطراف العمل الأخرى، منها تشريع حرية انتقال العامل إلى صاحب عمل جديد، وفترات سماح لتصحيح أوضاع المخالفين. وكذلك تم اطلاق مشروع تصريح العمل المرن لمعالجة مشكلة العمالة المخالفة. وتتمثل الأهمية التي يكتسبها تصريح العمل المرن في تقديمه حلاً مبتكراً في طريق إصلاح سوق العمل، مع تحصين لبيئة التعامل مع العمالة الوافدة، بما يضمن حقوقها إلى جانب حقوق بقية أطراف العمل، كما أنه يقدم إضافة اقتصادية نوعية للاقتصاد الوطني من خلال توفير احتياجات السوق من العمالة المؤقتة من دون الإخلال بالطبيعة التنافسية في السوق.

هذا وتحرص المملكة على مراجعة وتطوير منظومتها التشريعية والقانونية بصورة مستمرة بما يتوافق مع المتطلبات الدولية، ولا سيما في مجال صون حقوق وكرامة العمالة الوافدة من التعرض لأي محاولات للابتزاز والاستغلال أو الاتجار. وقد تم تأسيس مركز دعم وحماية العمالة الوافدة الذي يتضمن مركزاً للإيواء، إلى جانب تدشين نظام الإحالة الوطني لمكافحة الاتجار بالأشخاص الذي ينظم ويوضح دور مختلف الجهات المعنية بمكافحة هذه الجريمة وآليات تعاملها مع أي حالة اتجار أو يشتبه في إمكانية تحولها إلى حالة إتجار بالبشر.

الفصل الثالث: تحليل الوضع والتقدم المحرز

3. 1. تمهيد

مملكة البحرين عبارة عن أرخبيل يتكون من 40 جزيرة تقع في الخليج العربي، بين خطي الطول 50.50 إلى 51.11 ، وخطي عرض 26.06 إلى 27.18 . وبمساحة كلية تبلغ8,269 كم^2 ، منها 778 كم^2 يابسة تشكل نحو 9 % من مساحة المملكة. أكبر جزر المملكة جزيرة البحرين التي تضم العاصمة (المنامة) وتشكل نحو 85% من مجمل مساحة اليابسة. وتتصل البحرين مع المملكة العربية السعودية من خلال جسر الملك فهد الذي أفتتح عام 1986م. سطح البحرين منخفض بشكل عام وأقصى ارتفاع له جبل الدخان (134 متر عن سطح البحر)، وتركيبياً فالبحرين عبارة عن قبة Dome Structureتحوي موارد بترولية محدودة مقارنة مع دول الخليج الأخرى.

تقع مملكة البحرين في المنطقة المدارية ذات المناخ الجاف والصيف الحار للغاية، فيما شتاءها معتدل، ومعدل هطول الأمطار لا يتجاوز 80 ملم في العام. لذا فإن معظم أراضي المملكة صخرية تغطيها كثبان من الرمال الجافة والمالحة التي لا تساعد على نمو االغابات الطبيعية وإنما بعض النباتات البرية التي تتحمل الظروف المناخية القاحلة باستثناء شريط الساحل الشمالي والشمالي الغربي من جزيرة البحرين الذي يمتاز بأراضيه الخصبة وطبيعته الزراعية بحكم وجود ينابيع طبيعية، ناهيك عن ينابيع المياه العذبة داخل البحر التي منحت البحرين أسمها وقدسيتها على مر العصور فكانت أرض دلمون وأوال وتايلوس.

صورة فضائية لمملكة البحرين.

يتركز نحو 80% من السكان في جزيرة البحرين الرئيسية وتحديداً في نصفها الشمالي حيث المنشآت الحكومية وحاضنات الأعمال، وترتفع الكثافة السكانية في بعض أجزاء البحرين لما يزيد عن 1800 نسمة/كم^2، علماً بأن مجمل سكان المملكة قد وصل إلى مليون وخمس مئة ألف نسمة عام 2017، يشكل

المواطنون ما نسبته 45%، منهم 64% منهم في سن العمل (بين 15 و 64 عام). فيما تبلغ نسبة الشباب (15-24) نحو 12% من السكان. أما نسبة السكان من المعالين (الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة والمسنين الذين تزيد أعمارهم عن 64 سنة) فبلغت نحو 31 % (25% طفولة و6% شيخوخة)، ونسبة من هم دون الثلاثين سنة 46% (58% من البحرينيين، و36% من غير البحرينين). وبلغ متوسط عمر السكان البحرينيين 76.7سنة ما يعني أن البحرين يمكنها الاستفادة - مبدئياً - من فوائد هذا العائد الديمغرافي.

وبالنسبة لبعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، فإن الناتج المحلي الاجمالي في البحرين بلغ نحو 35 بليون دولار بالاسعار الثابته عام 2017، وبلغ متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 22,000 دولار لعام 2017، وهو ما يجعل البحرين ضمن فئة الدول ذات مستوى النمو المرتفع؛ إذ بلغ ترتيبها 47 من أصل 188 عالمياً وفق دليل التنمية البشرية (عام 2016). وقد شهد النمو الاقتصادي بعض التقلبات خلال العقد الاخير، حيث أدت الازمة الاقتصادية والاجتماعية العالمية 2008 إلى تباطؤ النمو لا سيما في مجال الانشاءات. وكان لتداعيات عدم الاستقرار الاقليمي في المنطقة العربية والخليج بدءاً بعام 2011، وعدم استقرار أسعار البترول أثر سلبي على النمو الاقتصادي للمملكة، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي 12,245 مليون دينار بحريني (325 بليون دولار أمريكي) عام 2017، حصة النفط والغاز منه 18.61%، ونسبة الصادرات الى الواردات 65%.

3. 2. الوضع الحالي بالنسبة إلى أهداف ومقاصد التنمية المستدامة

إن مستوى التنمية المتقدم في البحرين تطلب أعلى درجة من التكييف الوطني لأهداف التنمية المستدامة 2030، وبما يتناسب مع خصائص التنمية وظروفها العامة في البلاد. وقد كان الوضع على هذه النحو في التعامل مع الأهداف الإنمائية للألفية (2000 – 2015) فبعض أهداف الألفية كانت محققتاً أصلاً عند تاريخ إقرارها، وهو ما دفع البحرين لإعتماد مقاربة أكثر طموحاً هي (MDG Plus) وإيلاء أهمية كبرى لتطوير خطط وطنية للتنمية تتناسب مع قدرات وطموحات الشعب والحكومة في البحرين.

ولا يختلف الأمر مع أهداف التنمية المستدامة 2030 ومقاصدها، فقد أُريد لهذه الخطة أن تكون شاملة لكل البلدان (خلافاً لما كان عليه الأمر مع الأهداف الإنمائية للألفية)، بحيث يجد كل بلد ما يناسبه ضمن القائمة الموسعة للأهداف والمقاصد، مع الالتزام بالموجهات والمبادئ العامة، مثل عدم إستثناء أحد، والاستدامة، والطابع التكاملي للخطة، والشراكة...إلخ. وفي هذا السياق، فإن أول ما قامت به البحرين هو تقييم إجمالي عام لقائمة الأهداف والمقاصد بهدف تحديد ما يلي:

- ما هي الأهداف والمقاصد التي لا تنطبق على البحرين؛
- التمييز داخل الهدف الواحد بين المقاصد التي تنطبق أو تلك التي لا تنطبق؛

- تحديد المقاصد المحققة أو التي هي قريبة من التحقق (كما تقيسها المؤشرات المحددة لها)، والمقاصد التي تتطلب عملاً إضافياً لبلوغها، والمدى الزمني المناسب لذلك.

بالاستناد إلى هذا التقييم، صنفت الأهداف والمقاصد، وحُددت الاولويات والسياسات المطلوبة لبلوغها بما يحافظ على الانجازات المحققة حتى الآن، واقترح سياسات وبرامج جديدة لسد الثغرات وتحقيق ما تبقى من أهداف تنموية ذات أولوية عالية وذلك ضمن الخطط الوطنية. وبناء على ما سبق، يمكن التمييز بين أربع فئات من المقاصد من حيث الملائمة ومستوى الانجاز:

1- الفئة الأولى تضم مقاصد تنطبق وطنياً ومحققة كلياً أو جزئياً. ويشمل ذلك مجمل أهداف التنمية التقليدية التي تقاس من خلال مؤشرات كمية أهمها القضاء على الفقر المدقع (الهدف 1)، توفير الخدمات العامة للجميع من تمديدات للمياه ونحوه (6)، التعليم والصحة (3،4). والطموح هو الحفاظ على مستوى الانجاز المحقق واستكماله حيث لزم،

2- الفئة الثانية تضم أهدافاً أومقاصد تنطبق وطنياً، ويتم العمل على تحقيقها مثل حصة الطاقة المتجددة من اجمالي الطاقة (الهدف 7) وتعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية (الهدف9)،

3- الفئة الثالثة تضم أهدافاً أومقاصد لازالت البحرين تواجهه صعوبات في تحقيقها كالأهداف المتعلقة بتغير المناخ (13) وإدارة النفايات وإعادة تدويرها (11)،

4- الفئة الرابعة تضم أهدافاً أومقاصد لا تنطبق على البحرين كتلك المتعلقة بالغابات والجبال والأنهار.

إن التخطيط الوطني المتناسب مع الاحتياجات والقدرات والتحديات التي تواجهها البحرين هو الطريق الوحيد للتعامل مع لوحة الانجاز والتحديات بحسب الأهداف والمقاصد والمدى الزمني لتحقيق الملكية الوطنية وتوطين خطة التنمية المستدامة. بناء على ذلك، يمكن للبحرين أن تدمج في خطط عملها الوطنية بعض الهدفان (مثلا الهدفين الاول والعاشر حيث أن الامر يتعلق بمستوى المعيشة والتفاوت أكثر مما يتعلق بالفقر بمعناه العصري)؛ كما يمكن دمج الهدفين الرابع عشر والخامس عشر (البيئة البحرية والبيئة البرية) المتداخلتان في البحرين بحكم طبيعتها الجزرية؛ وكذلك بالنسبة إلى الهدفين الثامن والتاسع (النمو الاقتصادي والبنية التحتية)؛ كما يمكن دمج الهدف الثاني عن الأمن الغذائي مع المقصد الخاص بالتغذية السليمة إلى الصحة، والمقصد الخاص بإستقرار الاسواق إلى الهدف 17 المتعلق بالشراكة. علماً بأن برنامج العمل الحكومي فصل بين المحور السيادي الذي يتناول الأمن والسلام، وبين محور الأداء الحكومي، أي أنه ميز بين بعدين داخل الهدف السادس عشر. وهذا يعزز مبدأ المرونة، واعتبار أجندة 2030 كإطار مساعد على التخطيط الوطني، لا بصفتها قالب جامد.

إنطلاقا من هذه المرونة، يمكن في التخطيط والعمل على المستوى الوطني إعتماد مقاربة تنطلق من تحديد القضايا المركبة الأكثر أهمية وإعتبارها مدخل للتخطيط والعمل، وربطها بمجموعة من الأهداف والمقاصد بشكل مبتكر ومستجيب للواقع والخصائص الوطنية، وتقاليد التخطيط الوطني كما سيرد لاحقاً في الفصل القادم.

الفصل الرابع: قضايا محورية من منظور وطني

1.4 تمهيد

قامت البحرين بتكييف أهداف التنمية المستدامة 2030 وفق القضايا ذات الأهمية والأولوية الوطنية، وعليه أمكن تحديد ست قضايا محورية للتنمية المستدامة لها أهمية في حالة البحرين هي التالية:

- السياسات الوطنية للمدن والاسكان والتنمية الحضرية
- التحديات البيئية بحكم طبيعة المملكة كدولة جزرية صغيرة في بيئة صحراوية جافة.
- القضايا السكانية والاجتماعية، والنمو الكبير في أعداد الوافدين والضغوط على الخدمات الصحية والاجتماعية.
- قضايا التعليم والبحث العلمي وقيم العمل المنتج والمواطنة.
- متطلبات النمو والتنويع الاقتصادي والاستدامة والتطوير المؤسسي.
- اشكاليات السلم والأمن، بما في ذلك الشراكة والتكامل الإقليمي.

تمثل هذه القضايا محاور التركيز في السياسات الوطنية داخل كل بعد من الابعاد التنموية التي سبق عرضها وفق المصادر المختلفة، وتشمل الابعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والسياسية والثقافية والشراكة؛ وهي محل الاهتمام وسرد هذه القضايا تحت عناوين مستقلة لا ينفي الترابط القائم بينها، بل هي قضايا تتداخل وتترابط وتتطلب حلولاً مشتركة، تؤدي نتائجها مجتمعة إلى تحقيق الأهداف الخاصة بكل محور، وتساهم في تحقيق الأهداف التنموية الاجمالية.

4. 2. المدن

نظراً لكون المناطق المأهولة في البحرين بمجملها مناطق حضرية، لذا فإن التنمية الحضرية تُعد قضية دائمة الحضور في الخطط والاستراتيجيات الوطنية، وتختصر التنمية الحضرية كل أبعاد التنمية في المملكة الاقتصادية منها والبيئية والاجتماعية والثقافية والحوكمة الحضرية، وهي تشكل التمثيل الأكثر جلاءً للترابط والتكامل بين الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة على أرض الواقع.

وقد غطت صياغة الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة هذا التكامل إذ نص على "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة"، مجسداً الابعاد الاجتماعية والبيئية والحوكمة على حد سواء. و"يمكن إعتبار الخطة الحضرية الجديدة" التي أُعتمدت في مؤتمر الموائل 3 بكيتو -الاكوادور- في أكتوبر 2016، وتبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر من العام نفسه بمثابة خطة عمل تفصيلية لوضع هذا الالتزام موضع التنفيذ. وسيكون لهذه الخطة دورً مهمً في تدعيم وتوجيه السياسات الوطنية للتنمية الحضرية في البحرين، لاسيما مع تاريخ طويل من التعاون بين المملكة والموئل. وسوف يجري استعراض وضع المدن (الهدف رقم 11) بشكل مفصل في القسم التالي من التقرير المخصص للنقاش المواضيعي نظراً لكون الهدف 11 هو أحد الأهداف المختارة للمراجعة التفصيلية في المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام 2018.

يحظى الملف الإسكاني بأهمية بالغة لدى الحكومة، فقد تعهدت وزارة الإسكان في برنامج عمل الحكومة 2015-2018 ببناء 25 ألف وحدة سكنية تنفيذاً للتوجيه الملكي السامي ببناء 40 ألف وحدة سكنية.
كما تقوم وزارة الإسكان على إنجاز عدة مشاريع إسكانية في مختلف المحافظات تخدم جميع مواطني المملكة دون استثناء، تتضمن إنشاء مدن جديدة يتوافر فيها أفضل المواصفات البيئية والخدمية والهندسية، لتكوين مجتمعات عمرانية جديدة بما يتوافق مع الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة.

المدن الإسكانية الجديدة في مملكة البحرين

4. 3. التحدي البيئي

تشكل الاستدامة (بمعناها الشامل) أهمية كبرى لمملكة البحرين، وتقع في صلبها الاستدامة البيئية نظراً للتحديات البيئية الجسيمة التي تواجه المملكة لأسباب عديدة، على رأسها الواقع الجغرافي والطبيعي للبحرين، حيث تتألف البحرين من مجموعة جزر صحراوية صغيرة المساحة تعاني من شح الموارد المائية والأراضي الزراعية، ويهددها التغير المناخي بأخطار كبيرة. بالاضافة إلى الضغوط البشرية على البيئة الطبيعية والناجمة عن التوسع العمراني الكبير والنمو السكاني وأنماط الحياة وطبيعة الاستهلاك. وبهذا المعنى فإن التحدي البيئي هو تحدي للاستدامة وله طابع كلي من منظور إستراتيجي ولا يمكن النظر اليه بشكل مجزأ أو قطاعي، لذلك كانت البيئة والإدارة المستدامة للموارد والتنمية الحضرية وقضايا المياه والطاقة والنقل والنمو الحضري وإدارة المخلفات والحفاظ على البيئة البحرية والتنوع البيولوجي، قضايا حاضرة ودائمة في رؤية البحرين الاقتصادية 2030 حيث الاستدامة أحدى ثلاثة مبادئ موجهة للرؤية، وكذا في البرامج الحكومية (محور البيئة والتنمية الحضرية)، كما في عدد من السياسات والاستراتيجيات المتخصصة (الطاقة، الزراعة، المياه وغيرها).

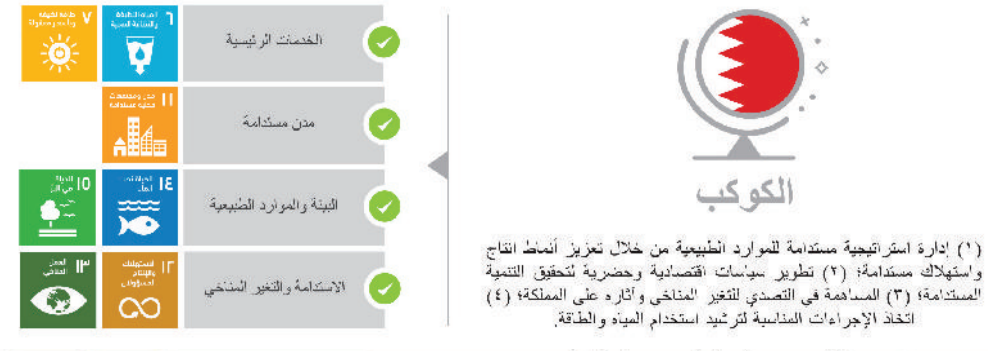

البعد البيئي (الكوكب) في اجندة 2030 وبرنامج عمل الحكومة

في هذا التقرير تم التعامل مع البعد البيئي من خلال محور البيئة والتنمية الحضرية (في برنامج عمل الحكومة الحالي)، وصيغ الهدف الاستراتيجي لهذا المحور كالآتي "الإدارة المستدامة للموارد وتأمين التنمية الحضرية المستدامة". ويمكن ربط هذا المحور بالأهداف 6، 7، 11، 12، 13، 14، 15 من أهداف التنمية المستدامة. ومن الناحية المنهجية يمكن تصنيف هذه الأهداف إلى ثلاث فئات:

- الفئة الأولى تعنى بتوفير الخدمات ذات الصلة بالموارد الطبيعية، وتحديداً المياه والصرف الصحي، والطاقة، أي في الهدفين 6 و7. وموضوع السياسات هنا مزدوج إذ من المطلوب توفير هذه الخدمات بنوعية جيدة للجميع دون إستثناء (وهذا محقق) وضمان الإدارة المستدامة لهذه الموارد وعدم نضوبها أو تلوثها وهذا يحتاج إلى سياسات مناسبة، بما في ذلك سياسة تسعير مناسبة

للخدمات، والتوسع في الطاقات المتجددة. ويمكن أن نضيف إلى هذين الهدفين أبعاد متعددة في الهدف رقم 11 المتعلق بالمدن.

- الفئة الثانية تعنى بالبيئة الطبيعية نفسها، البرية (15) منها والبحرية (14). والمسألة الاساس هي الإدارة المستدامة والحد من التلوث والحفاظ على التنوع الحيوي وحماية الموائل والأنواع والاستخدام المناسب للموارد. وهو ما يتطلب سياسات آنية ومباشرة وأخرى على المديين المتوسط والبعيد.

- الفئة الثالثة تخص القضايا ذات الطابع الهيكلي التي تقع في صلب مفهوم الاستدامة بمعناه الكلي، والتي تتطلب تضافر الجهود الدولية والإقليمية والوطنية، كما تتطلب اتخاذ قرارات صعبة تطال مجمل مجالات التنمية وخيارات النمو وأنماط الحياة. ويقع الهدفان 12 (أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة) والهدف 13 (التغير المناخي) ضمن هذه الفئة التي تتجاوز الشأن البيئي بالمعنى الضيق لتطال خيارات التطور الحضاري نفسه من خلال المدخل البيئي.

إن التصدي للتحدي البيئي على المدى الاستراتيجي يعني التعامل مع هذه الفئات الثلاث من القضايا. وسوف يتضمن القسم التالي من هذا التقرير المخصص للنقاش المواضيعي استعراضاً مفصلاً لبعض هذه الأهداف.

4. 4. القضايا السكانية والاجتماعية

تتناول هذه الفقرة بعض القضايا المختارة التي تقع ضمن مجال "الناس" في اجندة 2030، وضمن القسم الاجتماعي في محور "التنمية البشرية والخدمات الاجتماعية" في برنامج عمل الحكومة. وقد تمت صياغة الهدف الاستراتيجي في هذا المحور في البرنامج الحالي على النحو الآتي: "تمكين البحرينيين من رفع مساهمتهم في عملية التنمية". ويركز المحور على التمكين، بوصفه الآلية والوسيلة لرفع المساهمة في التنمية بكل أبعادها، ووسيلة لتحقيق الأهداف. وجرى ترجمة ذلك في حزمة من السياسات والإجراءات التي تضمن وصول الخدمات للجميع، وتحقيق مستويات أعلى من التمكين الاقتصادي والاجتماعي لفئات السكان المختلفة.

البعد الاجتماعي (الناس) في اجندة 2030 وبرنامج عمل الحكومة

تتناول الفقرات التالية تباعاً قضايا الفقر ومستوى المعيشية (الهدف 1)، وقضية الخصائص السكانية والنمو السكاني (موزعة على عدة أهداف)، وقضية الصحة (الهدف 3)، وقضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الهدف 5) وكما يلي:

4. 4. 1. التحديات السكانية وأثرها على التنمية

يشكل النمو السكاني المتسارع هاجساً رئيساً أمام البلدان صغيرة المساحة، لاسيما إن كان البلد المعني جزيرة صغيرة بموارد طبيعية محدودة كما هو الحال في البحرين، حيث تصبح الضغوط السكانية أكثر تأثيراً على مجمل نواحي الحياة. وتجدر الاشارة إلى أن البحرين شهدت خلال السنوات القليلة الماضية نمواً سكانياً متسارعاً، إذ ارتفع إجمالي عدد السكان المقيمين من 1,039,297 عام 2007 إلى 1,501,116 عام 2017 أي بمعدل سنوي بلغ 4.4% خلال الفترة المذكورة. وتعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى زيادة أعداد الوافدين؛ حيث بلغ معدل نمو المواطنين 2.8% (من 527,433 عام 2007 إلى 677,506 عام 2017)، في حين بلغ معدل نمو الوافدين 6.1 % خلال الفترة نفسها، يمثلون 55% من إجمالي السكان، و80 % من إجمالي العاملين. وعلى الرغم من ان التمازج والتفاعل بين جنسيات مختلفة في المملكة يشكل عنصر ثراء ايجابي يجب الحفاظ عليه الإ أن الزيادة العددية المتسارعة في أعداد الوافدين قد تؤثر على منظومة العلاقات الاجتماعية والثقافية الأمر الذي يستوجب الدراسة بشكل واف للبحث في آثارها على خصائص النمو السكاني مستقبلاً.

في البعد البيئي، يعتبر الضغط على موارد المياه وخدمات الصرف الصحي من أولى نتائج النمو السكاني، نظراً لالتزام الدولة بتوفير مياه صالحة للشرب للجميع مما يعني الزيادة في ضخ الأموال لإنشاء محطات تحليه جديدة والتي تعد المصدر الرئيس لمياه الشرب في البحرين؛ علماً بأن معدل استهلاك الفرد للمياه بلغ 113 متر مكعب سنوياً عام 2016 مقارنة ب 118عام 2007.

وينطبق الامر عينه على شبكات الصرف الصحي حيث تراجعت نسبة التغطية لهذه الشبكات من 87 % في عام 2006 إلى 77% في العام 2009 نظرا للنمو المتسارع في السكان والتطورات العمرانية. فيما يتم خدمة بقية السكان عن طريق خزانات التحليل المرتبطة بكل وحدة سكنية. وقد اتخذت الحكومة الاجراءات اللازمة لتدارك هذا الأمر حيث إرتفعت نسبة السكان الموصولين بشبكة الصرف الصحي عام 2015 إلى 92 % بزيادة قدرها 26%، وتبقى 8% فقط من السكان مرتبطون بخزانات التحليل.

ولمعالجة الطلب المتزايد على الأراضي استدعى الأمر دفن المناطق الضحلة من البحر لاستيعاب النمو السكاني وإقامة المشاريع الإسكانية الجديدة والمشاريع الصناعية والسياحية. حيث ازدادت مساحة اليابسة

من حوالي 712 كلم مربع عام 2000 إلى 778 كلم مربع عام 2017، كما سبب النمو الحضري في تقلص المساحات الزراعية من 6,400 هكتار في سنة 2004 إلى 3,750 هكتار في عام 2014. ويبقى الطلب على السكن والأراضي هاجس لأي دولة صغيرة ولعل التوسع في البناء العمودي وإعادة تنظيم المدن الجديدة بما يحافظ على ماتبقى من المناطق الزراعية وعلى الموائل الساحلية وبخاصة مناطق القرم والحشائش والطحالب البحرية والشعاب المرجانية ضرورة للحفاظ على مخزون مواقع الكربون الأزرق ناهيك عن الخدمات البيئية العديدة لهذه البيئات الهامة.

من ناحية أخرى، يتزايد الطلب على الخدمات الاجتماعية لا سيما الخدمات الصحية والتعليمية بفعل النمو السكاني، حيث التزمت الحكومة بتقديم هذه الخدمات مجاناً للمواطنين أو برسوم رمزية، وهو ما يُحمل الدولة أعباء إضافية على الموازنة العامة المخصصة للرعاية الصحية والتعليم والإسكان، ناهيك عن الضغوط على الطرقات والخدمات البلدية لسد هذه الاحتياجات المتنامية ومايتبعها من آثار بيئية وكلفة اقتصادية واجتماعية.

4. 4. 2. الرفاه ومستوى المعيشة

القضاء على الفقر بكل أشكاله في كل مكان

لا يوجد من ينطبق عليهم التصنيف العالمي للفقر (العيش بأقل من 1.9 دولارت في اليوم) في مملكة البحرين نظراً لتبني حزمة من السياسات الهادفة لرفع مستوى دخل الفرد، بالإضافة إلى توفير خدمات المرافق العامة والخدمات الاجتماعية الاساسية بنسبة 100% مما يعني أن الفقر المدقع بمعناه المتعدد الأبعاد لا ينطبق أيضاً.

من ناحية أخرى، ترعى الحكومة أكثر فئات المجتمع حاجة للضمان والتكافل وتوفير مقومات الأمن الاجتماعي عبر حزمة من النظم والتدابير للحماية الاجتماعية وبرامج السكن ومجانية التعليم والصحة والخدمات الأساسية (المقاصد 1 -2و 3 و 4) والتي تهدف بمجملها إلى خفض نسبة محدودي الدخل من الرجال والنساء والأطفال إلى النصف على الأقل بحلول عام 2030 (مقصد 1 – 2). كما يتم تقديم مخصصات لذوي الإعاقة، والتأمين ضد التعطل، وعلاوة الغلاء ومبادرة التعويض مقابل رفع الدعم عن اللحوم وتخفيض رسوم الكهرباء والماء وغيرها وبالتالي يضمن لذوي الدخل المحدود العيش الكريم. كذلك تمكين الأُسر اقتصاديا عن طريق الدورات التدريبية والورش والوحدات الإنتاجية لبرنامج (خطوة) للمشروعات المنزلية التابع لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني. هذا وتقدم تلك الخدمات وفق نظام متطور للضمان الاجتماعي يراعي الاحتياجات المختلفة لكل فئات وشرائح المواطنين، ويضمن الوصول للفئات المستهدفة من خلال ما يتم جمعه من بيانات ذات علاقة بالوضع

الاجتماعي وتسجيلها إلكترونياً وتحديثها دورياً بسهولة ويسر. ويشمل نظام الضمان الاجتماعي هذا الدعم المالي الذي يمتد إلى الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة من الأطفال والمسنين والناشئة، وبما لا يخل بمواعيد صرف الاستحقاقات أو تعليق الخدمة بشكل مفاجئ عن المواطن. وقد سبق بيان بعض أوجه ذلك الدعم في الفقرة السابقة المعنونة نحو تنمية لا تستثني احدا. وتقوم الاستراتيجية الاكثر ملاءمة لتحقيق الهدف الاول على الانتقال الثابت من مقاربة المساعدة الاجتماعية إلى مقاربة التمكين كما جاء في برنامج عمل الحكومة.

وقد أثمرت هذه الجهود في ارتفاع متوسط دخل الأسرة البحرينية بنسبة 47% خلال السنوات العشر الماضية. وعلى الرغم من هذه الإنجازات يبقى التحدي هو في استدامة النمو الاقتصادي (هدف1)، والاستمرار في تحسين جودة التعليم (هدف 4) والصحة (هدف 3)، وتوفير فرص عمل (هدف 8)، وتقليص التفاوت الاجتماعي (هدف 10)، وتطوير سياسات الاسكان لتلبية الطلب المتزايد على السكن (هدف 11).

4. 4. 3. انماط حياة صحية

ضمان تمتع الجميع بأنماط حياة صحية بالرفاهية في جميع الاعمار

يدعو الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة إلى "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار" وهو بذلك ينقل مركز الاهتمام من المرض إلى الصحة بمعناها الشامل كمكون رئيسي لرفاه الانسان خلال دورة الحياة كاملة. ولا يعني ذلك إغفال الجانب المتعلق بالأمراض والوقاية منها وعلاجها. ينصب اهتمام السياسة الصحية على الأمراض غير المعدية والصحة العقلية (المقصد 4 من الهدف الثالث) والتغذية الصحية وقضايا السمنة (المقصدان الاول والثاني من الهدف الثاني). وتحتل وفيات الأطفال والأمهات، والأمراض غير المعدية (وهي شديدة الارتباط بنمط الحياة الصحي)، والصحة الإنجابية وإمكانية الحصول على الأدوية والعلاج وتحقيق التغطية الصحية الشاملة أولوية بالنسبة للبحرين. وستبقى إتاحة الخدمات الصحية ذات النوعية الجيدة، في صلب برنامج عمل الحكومة وعمل وزارة الصحة على نحو خاص.

لقد تبنت حكومة البحرين سياسة "توفير الرعاية الصحية الشاملة لجميع المواطنين والمقيمين" عن طريق برامجها الوقائية والعلاجية ومن خلال شبكة الخدمات الصحية على جميع مستوياتها شاملة الرعاية الصحية الأولية، والرعاية الصحية الثانوية والرعاية السريرية. وقد تحملت الحكومة مسؤولية تنفيذ هذه السياسة في كافة المجالات الفنية والمادية بالتعاون مع القطاع الخاص ما أدى إلى تحسن كبير في العديد من المؤشرات الصحية للمملكة، فمثلاً يعتبر معدل وفيات الامهات الذي بلغ 14 حالة وفاة لكل مئة ألف مولود حي (المؤشر 3.1.1) من المعدلات المنخفضة متجاوزاً الهدف المزمع بلوغه عام 2030 عالمياً وهو 70 حالة وفاة لكل

مئة ألف مولود حي. كما أن 99.8% من الولادات يشرف عليها اختصاصيون صحيّون (المؤشر 3.1.2)؛ مما أدى إلى تراجع معدل وفيات الامهات. كما يتم تقديم برامج الرعاية الصحية أثناء الحمل وأثناء وبعد الولادة ورعاية الأطفال حديثي الولادة وتوفير التطعيمات المطلوبة (المؤشر 3.8.1)، وخدمات تنظيم الأسرة (المؤشر 3.7.1). وتسعى مملكة البحرين لوضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة بحلول عام 2030، والتي بلغت 6.4 حالة وفاة للمواليد في كل 1,000 مولود حي (المؤشر 3.2.2) عام2014. ومن الجدير بالذكر إن تدشين الاستراتيجية الوطنية للطفولة (2013 -2017) قد ساهم في انخفاض وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 12 حالة وفاة في كل 1,000 مولود حي (المؤشر 3.2.3) وهي أقل بنحو 50% من القيم المستهدفة لهذا المؤشر عالمياً عام 2030 والبالغ 24 حالة وفاة لكل 1,000 مولود حي.

أما بالنسبة للإصابة بفيروس الإيدز وداء السل فهي منخفضة بصورة عامة في البحرين حيث بلغ معدل الإصابات الجديدة 0.04 إصابة إيدز لكل ألف شخص غير مصاب (المؤشر 3.3.1)، و0.17 لداء السل لكل ألف شخص (المؤشر 3.3.2). ويعود السبب في ذلك إلى زيادة الوعي المجتمعي بسبل الوقاية، والاكتشاف المبكر للحالات خصوصا بين القادمين للعمل بفضل تطبيق نظام الفحص الطبي قبل العمل، فضلاً عن حصول المصابين على العلاج المعتمد ما قلل من احتمالية انتقال المرض. وبالنسبة للملاريا والأمراض الأخرى المنقولة عن طريق نواقل المرض كداء التهاب الكبد -ب (المؤشر 3.3.4) فقد انخفضت نسبة الإصابة بها من (4.9 لكل 100,000) عام 2004 إلى (0.6 لكل 100,000) عام 2014.

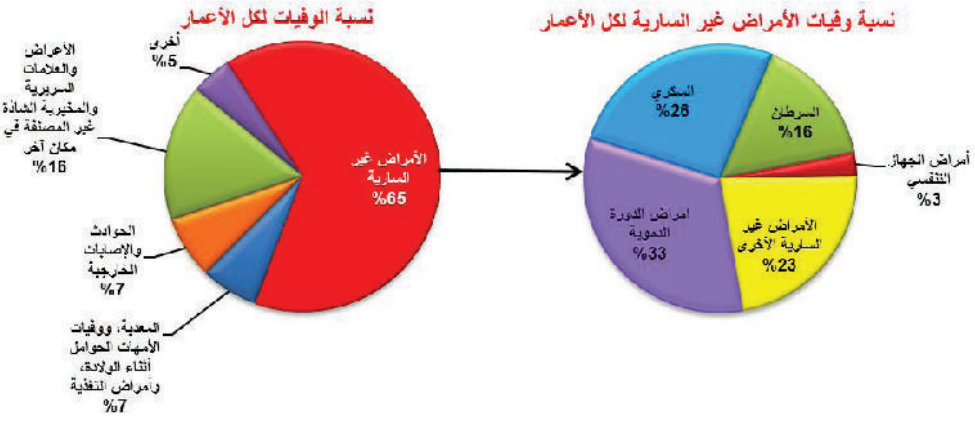

نسبة وتوزيع الوفيات حسب مجموعات الأمراض للعام 2014

في المقابل تعد أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة السبب الرئيسي للوفاة في مملكة البحرين وهو ما يشكل تحدياً كبيراً للنظام الصحي. لذا تم تبني الخطة الوطنية للتصدي للأمراض غير السارية الموصى باستخدامها من منظمة الصحة العالمية. ومن المؤمل أن

يؤدي ذلك إلى خفض معدل الوفيات المبكرة والناجمة عن هذه الأمراض من 65% عام 2010 إلى 48.8% بحلول عام 2025. كما تحسنت خدمات الطوارئ والإسعاف (المؤشر d.1.3) حيث بلغت قيمة هذا المؤشر المتعلق بالاستعداد للطوارئ الصحية والقدرات الاساسية للوائح الصحية بالمملكة 100% عام 2015، ما يعكس قدرة وطنية كبيرة على التصدي لأي خطر أو حدث يؤثر على الصحة العمومية.

أضف إلى ماسبق حصل تطور في خدمات الصحة النفسية، وتم ادخال الصحة العقلية ضمن برامج الصحة المدرسية، وتم تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات والإدمان مما أدى إلى انخفاض وفيات الانتحار من 11 إلى 0.7 لكل 100 ألف من السكان للفترة 2005-2014. وفي هذا المجال أطلقت وزارة الشباب والرياضة عام 2017 برنامج "تكاتف" للتوعية الوقائية بآفة المخدرات تماشياً مع المقصد الخامس (3-5)، بهدف خلق جيل واعٍ مدرك بمخاطر هذه الآفة المدمّرة للشباب، والتعامل مع إشكاليات تعاطي المخدرات والإدمان عليها، وتفعيل استراتيجية تثقيف الأقران في المجتمع لمواجهة تلك الآفة.

وعلى الرغم من النجاحات المتعددة في القطاع الصحي، فثمة تحدٍ يتمثل في الزيادة السكانية من جانب وارتفاع كلفة الخدمات الطبية من جانب آخر والتي باتت تشكل نحو 8% من جملة مصروفات الدولة (المؤشر3.8.2) تتحمل الدولة عبئها الأكبر، وفي توفير الخدمات الدوائية المجانية (المؤشر 3.b.1) لجميع المواطنين والمقيمين في المملكة أو بأسعار في متناول الجميع. وفي هذا المجال يلعب برنامج الشراء الموحد التابع للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة بدول مجلس التعاون دوراً ايجابياً في تأمين احتياجات الدول الخليجية الطبية من أدوية ولوازم المستشفيات واللقاحات ولوازم المختبرات وغيرها. ويقوم المجلس الأعلى للصحة حالياً بوضع الاستراتيجية الوطنية للصحة بهدف تطبيق نظام شامل للضمان الصحي، وتطوير معايير جودة الخدمات الصحية.

ومما لاشك فيه أن هناك ارتباط بين الصحة العامة وأنماط الحياة وبخاصة الارتباط بين مستوى انتشار الامراض غير المعدية ذات العلاقة بالتغذية السليمة وأنماط الحياة الصحية (ممارسة الرياضة) وغيرها. إذ تصل نسبة السمنة بين البالغين في البحرين إلى 40%. وتطال هذه الظاهرة المرضية الأطفال والشباب من عمر 6-24 سنة لتصل إلى 24%. لا بل إن سن الاصابة بمرض السكري على سبيل المثال في انخفاض مستمر حيث تصل نسبة الإصابة بالسكر بين السكان البالغين إلى 14.7%. وكذلك الأمر بالنسبة لأمراض الاوعية الدموية والقلب المرتبطة بدورها أيضاً بأنماط الحياة من تغذية، وقلة الحركة، والتدخين وغيره من العادات الضارة، التصدي لهذه الامراض والظاهرات والسلوكيات، يتطلب العمل على تغيير السلوكيات وأساليب الحياة ورفع الوعي المجتمعي بخطورتها وذلك من خلال مناهج التعليم ووسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي.

وللتعرف على الواقع الصحي للمجتمع البحريني تم في يناير 2018 وبالتعاون مع هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية البدء بتنفيذ "مشروع المسح الصحي الوطني" والذي شمل عينة من 4 آلاف أسرة بحرينية وغير بحرينية والأسر الجماعية في كافة محافظات المملكة، بمشاركة ما يقارب 40 باحثاً ومشرفاً ميدانياً من وزارة الصحة، ولمدة استمرت 5 أشهر تقريباً. يهدف المسح إلى دراسة الواقع الصحي للمجتمع البحريني وتحديد خصائصه، فضلاً عن توفير قاعدة بيانات متكاملة عن صحة السكان عبر قياس جملة من الفحوصات الطبية والمؤشرات الصحية التي لا تتوافر عادة في السجلات الإدارية منها تقييم الحالة الصحية للسكان، وعوامل الخطر، وانتشار الأمراض، والرعاية الصحية الإنجابية. يتكون المسح من استبيانين الأول يخص الأسرة والثاني يخص الفرد المشارك من الأسرة بالمسح الصحي التفصيلي للتعرف على عوامل الخطورة والأمراض المزمنة بالإضافة إلى صحة الأم والطفل. ويأتي تنفيذ هذا المشروع في سياق برنامج عمل الحكومة بوصفه سيسهم في تحديد الأولويات الصحية للمملكة، ووضع الاستراتيجيات المستقبلية المتعلقة بالنفقات الصحية والتأمين الصحي والموارد البشرية لقطاع الصحة وإدارة البرامج والرصد والتقييم وغيرها مما يساعد صناع القرار على تطوير السياسات والبرامج الصحية السليمة التي تصب في مصلحة المواطن. ومن الجدير بالذكر أن المسح الصحي الوطني هو مسح معتمد من قبل منظمة الصحة العالمية، وجرى تنفيذه في أكثر من 70 دولة حتى الآن .

4. 4. 4. المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

أصبحت المرأة البحرينية شريكاً رئيسياً في التنمية بمختلف أبعادها وتزايدت نسبة تبؤها للمناصب القيادية ومواقع صنع القرار ومشاركتها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وجميع مجالات الحياة. إذ بلغت نسبة النساء في مجلس الشورى (المُعين) 23% مقارنة مع 8% في مجلس النواب (المنتخب). وشغِلت المرأة 20% من المناصب في المجالس البلدية وأمانة العاصمة. وبلغت نسبة مشاركة المرأة البحرينية عام 2016 في القطاع الحكومي 53% من إجمالي البحرينيين في هذا القطاع، ونسبة النساء في منصب وكيل وزارة من إجمالي وكلاء الوزارات 18%، أما في منصب الرئيس التنفيذي فقد شكلت المرأة نسبة 42% من إجمالي الرؤساء التنفيذيين في القطاع الحكومي، وكانت 54% نسبة النساء بدرجة رئيس قسم من إجمالي رؤساء الاقسام في القطاع الحكومي، ونسبة المشرفات 55%. وبحلول عام 2017، وارتفع عدد الوزيرات ومن في حكمهن إلى (4) وزيرات.

وفي القطاع الخاص، ووفقا لبيانات عام 2016 شكلت المرأة البحرينية 33% من إجمالي البحرينيين العاملين فيه، وبلغت نسبة النساء في مجالس إدارة الشركات الخاصة 14%. من جهة أخرى فإن 43% من إجمالي السجلات التجارية النشطة مملوكة لنساء بحرينيات، فيما بلغت نسبة السجلات المستديمة لأكثر من خمس سنوات 51%. وبحلول عام 2017، كانت نسبة السجلات التجارية الفردية النشطة الخاصة بالمراكز والعيادات الطبية المملوكة للبحرينيات من إجمالي البحرينيين 41%. وبلغت نسبة النساء البحرينيات العاملات في القطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي (الوساطة المالية) 36%، ونسبة البحرينيات العاملات في القطاع الخاص في المهن الإدارية والإشرافية 33%.

وعلى صعيد الوظائف التخصصية، بلغت نسبة الطبيبات البحرينيات من إجمالي الأطباء البحرينيين 64% (2015). وفي عام 2016 شكلت المرأة البحرينية 73% من إجمالي البحرينيين في الوظائف التعليمية في القطاع الحكومي، كما شغلت 62.2 %من إجمالي الوظائف الأكاديمية، في ما شغلت المرأة 25% من إجمالي الوظائف الدبلوماسية. وبلغت نسبة خريجات مؤسسات التعليم العالي 64%، وفي العام الأكاديمي 2017/2016 شكلت المرأة 42% من إجمالي أعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي، وبلغت نسبة الطالبات في مؤسسات التعليم العالي 59%. ووفقاً لإحصائيات 2018، بلغت نسبة المحاميات 57% من إجمالي المحاميين.

مما لا شك فيه أن التدابير التي اتخذتها مملكة البحرين في مجال تمكين المرأة أسفرت عن تقدم المملكة بشكل كبير فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، والتي أشار إليها التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين (دافوس) في العام 2017، إذ حصلت المملكة على المركز الاول عالمياً في مؤشرات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي، وإقليمياً في مؤشر المشاركة الاقتصادية وإتاحة الفرص. وصنفت مملكة البحرين الأولى خليجياً في مساواة الدخل المكتسب بين الجنسين، وفي نسبة مشاركة المرأة في الوظائف التشريعية والوظائف الادارية العليا. واحتلت البحرين المرتبة التاسعة عالمياً في مؤشر المساواة في الأجور للأعمال المتماثلة من أصل 144 دولة حول العالم، الأمر الذي أثر إيجاباً على ترتيب مملكة البحرين في التقرير لتصل للمركز الثاني خليجياً والثالث عربياً.

كما تحظى المرأة باهتمام كبير من الحكومة الموقرة في جميع المجالات بشكل عام والإسكان بشكل خاص حيث مُنحت المرأة الحق في التقدم للحصول على خدمة إسكانية باعتبارها ربة أسرة، وعليه تم خلال الخمس سنوات الماضية تخصيص حوالي 1500 خدمة إسكانية متنوعة للمرأة تشمل جميع الخدمات الإسكانية من وحداتٍ سكنية، والتمويلات بأنواعها والسكن المؤقت، وبرنامج تمويل السكن الاجتماعي "مزايا"، بالإضافة

إلى حصول المرأة على الخدمات الإسكانية بالشراكة مع الرجل (الزوج والزوجة). هذا وقد شملت الخدمات الاسكانية أيضاً النساء المطلقات والمهجورات والأرامل والعازبات واليتيمات، وتستفيد المرأة البحرينية من إعانة بدل السكن فور تقدمها بطلب للحصول على الخدمة الإسكانية، في حين يتعين مرور خمس سنوات من تاريخ التقدم بالطلب للحصول على هذه الإعانة للحالات الاعتيادية لأرباب الأسر من الرجال. أضف إلى ماسبق فإن نظام الإسكان يعفي الأرملة وأبنائها القصر من سداد باقي مستحقات الأقساط الشهرية المتبقية من قيمة الوحدة السكنية أو التمويلات الإسكانية في حال وفاة رب الأسرة (المعيل). وهو أمر في غاية الأهمية والصورة مشرفة من صور التكاتف والتآزر مع المرأة والأسرة بشكل عام لاتجد له مثيل في كثير من دول العالم.

قضايا جديدة في الهدف الخامس

أتخذت البحرين خطوات عملية لوضع خطة عمل تلحظ قضايا العنف والتمييز ضد المرأة وقضايا التمكين الاقتصادي والتطوير التشريعي والمؤسسي. وتتجلى جهود مملكة البحرين التشريعية في القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص من خلال صدور عدد من القوانين منها قانون الأسرة رقم (19) لسنة 2017 الذي قنن الأحكام الأسرية بالنسبة لجميع الأسر دون أي تمييز بينها، والمرسوم بقانون رقم (23) لسنة 2015 الذي أتاح الطعن أمام محكمة التمييز بالأحكام الشرعية بما يضمن النفاذ إلى العدالة على أعلى المستويات بشأن الحقوق الأسرية. كما صدر قانون رقم (17) لسنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري والذي صدر عنه عدد من القرارات التنفيذية اللازمة لتحقيق فاعلية تنفيذ قانون الحماية من العنف الأسري منها قرار وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف رقم (7) لسنة 2017 بشأن تخويل بعض موظفي وزارة العمل والتنمية الاجتماعية صفة مأموري الضَّبْط القضائي تنفيذاً لأحكام المادة (6) من القانون رقم (17) لسنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري. بالإضافة إلى قرار وزير العمل والتنمية الاجتماعية رقم (26) لسنة 2017 بشأن شروط وإجراءات الترخيص لمراكز الإرشاد الأسري. وفي عام 2018 تم افتتاح محاكم الأسرة التي تختص في فض النزاعات الأسرية.

في 2018 تفضلت صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد، رئيسة المجلس الأعلى للمرأة حفظها الله، بافتتاح مجمع محاكم الأسرة تتويجا لمرحلة من الجهود التي بذلها المجلس لتعزيز الاستقرار الأسري من خلال محاكم تختص بقضايا الأسرة وتراعي خصوصية تلك القضايا وتسريع إجراءاتها.

مجمع محاكم الأسرة

أما في مجال القضاء على كل اشكال التمييز فإن الأمر يتطلب تحولاً ثقافياً ومجتمعياً إلى جانب التدخل التشريعي والقانوني. وفي هذا الصدد، ينص دستور مملكة البحرين في المادة 5 الفقرة (ب) على "المساواة بين الرجل والمرأة وتكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجال في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية". كما انضمت مملكة البحرين في العام 2002 إلى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) والتزمت بتنفيذ أحكامها على صعيد برامج التوعية، وإعداد التقارير الرسمية الدورية بشأن متابعة تنفيذ موادها، وإذ تُعد البحرين حالياً تقريرها بهذا الخصوص ليقدم عام 2018. وبناء على اقتراح المجلس الاعلى للمرأة، قامت الحكومة البحرينية عام 2014 برفع تحفظها على المادة 15 الفقرة الرابعة، والمادة 9 الفقرة الثانية (بعد تعديل قانون الجنسية الوطني)، في حين أبقت التحفظ على المادة 29 الفقرة الاولى من باب التشديد على السيادة التشريعية البحرينية (التحفظ على التحكيم الدولي) وإعادة صياغة التحفظ على المادتين 2 و16 وحصر التحفظ فقط بشؤون الاسرة والأحوال الشخصية في ما يتعارض مع الشريعة الاسلامية.

كما أطلق المجلس الأعلى للمرأة الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2013- 2022) وتتضمن خمسة مجالات تسعى إلى ضمان تحقيق الاستقرار الأسري للمرأة في إطار الترابط العائلي، وحماية المرأة من كافة أشكال العنف. وفي نوفمبر 2015، قام المجلس بإطلاق الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري. كما تم توفير التدريب الإلزامي لأعضاء السلطة القضائية والجهات التنفيذية والمجتمع المدني المعني بشأن العنف ضد المرأة والتعامل مع ضحايا العنف من النساء. من جهة أخرى، تم استحداث مكاتب لحماية الأسرة في مديريات الشرطة بجميع المحافظات، بالإضافة إلى إنشاء نيابة متخصصة للأسرة والطفل

بموجب قرار النائب العام رقم (1) لسنة 2016 – برئاسة امرأة بدرجة قاضٍ بمحكمة الاستئناف العليا – وهي النيابة المعنية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير الحماية للمرأة فيما لو تعرضت للعنف، والتدخل بإجراءات سريعة لوقف ذلك العنف وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني للضحية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعاقبة الجاني مع توفير بيئة آمنه لها ولأطفالها أحياناً.

يضاف إلى ذلك، فإن قانون الاسرة رقم (19) لسنة 2017 الذي قنن الأحكام الأسرية دون أي تمييز وقد حدد سن الزواج في المادة (20) على أنه "لا تزوج الفتاة التي يقل سنها عن ست عشرة سنة ميلادية إلا بإذن من المحكمة الشرعية بعد التحقق من ملاءمة الزواج"، ولا يكون الزواج للفتاة التي يقل سنها عن (16 سنة) إلا بموافقة المحكمة الشرعية المختصة ولمصلحة محققة. وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة تزويج الفتيات دون سن 15 (المؤشر 1.3.5) لم تتجاوز 0.3% من مجمل عقود الزواج المبرمة عام 2015، وكانت نسبة اللاتي تزوجن في عمر ال 18 عام 2015م نحو3.4% مما يعد مؤشرا إيجابيا.

شروط العمل والنشاط الاقتصادي

تتمتع المرأة في مملكة البحرين بحق إبرام كل العقود المتعلقة بالائتمان والعقارات والممتلكات الأخرى وممارسة الأعمال التجارية باسمها الشخصي من دون الحاجة إلى إجازة الزوج المسبقة. ولها أيضا حق إدارة أموالها من دون أي تدخل للرجل أو حاجة لموافقته. ومن بين أهم التشريعات الإضافية التي قامت بها مملكة البحرين على هذا الصعيد، صدور تعميم عن مصرف البحرين المركزي في نوفمبر 2015، بشأن إلزام جميع المؤسسات المالية المرخصة من قبل المصرف بتوفير ذات المزايا الوظيفية (كالتأمين الصحي) للنساء العاملات بالقطاع أسوة بالرجال، وقرار وزير الإسكان رقم (909) لسنة 2015 بشأن نظام الإسكان، الذي يتيح لفئات من النساء الاستفادة بشكل مستقل من الخدمات الإسكانية. كما أصدر في هذا الشأن مجلس الوزراء قرارا لعام 2015 بفصل راتب الزوج عن الزوجة عند احتساب دخل رب الأسرة الأساسي عند التقدم بطلب الخدمة الإسكانية.

أما بالنسبة إلى صاحبات الاعمال، وعلى الرغم من أن تقرير منظمة العمل الدولية يذكر بأن حصة النساء من صاحبات الأعمال من مجمل أصحاب العمل لا تزال صغيرة في معظم أنحاء المنطقة، فإنها في البحرين تصل إلى (28%). كما توسع حضور المرأة في النشاط الاقتصادي الخاص لذلك ارتفعت نسبة السجلات التجارية الفردية النشطة المملوكة للمرأة من (24.3%) عام 2001 إلى (43%) عام 2016 وبنسبة زيادة بلغت (18.7%)، وفازت ثلاث نساء في انتخابات مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين عام 2018 وبنسبة 16.7%.

التعاون الدولي والمبادرات

بادرت مملكة البحرين في يناير 2017 بإطلاق جائزة الملك حمد لتمـــكين الشـــباب[8] لتحقيق أهداف التنمية المستدامة إيماناً منها بقدرة الشباب على قيادة بلدانهم والعالم نحو مستقبل أفضل لجميع الناس على كوكب صحي متجدد مزدهر وآمن، وفق ماتطمح له خطة التنمية المستدامة 2030. تهدف الجائزة إلى تحفيز وتشجيع مختلف القطاعات للاهتمام بتمكين الشباب وتعزيز دورهم ليكونوا مواطنين فعالين ومنتجين، مما يسهم في رفاهية مجتمعاتهم المحلية وبيئتهم. كذلك حث المؤسسات التي تعمل على تحسين البيئة المواتية والبنية التحتية للشباب لإحداث تأثير في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والوصول إلى عالم يسوده العدل والتسامح والسلام. وقد اختارت مملكة البحرين ممثّلة بوزارة شؤون الشباب والرياضة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الأمم المتحدة، لدعم الجائزة والمساعدة في إدارتها حيث يقوم البرنامج باستخدام المكاتب التابعة له حول العالم والذي يبلغ عددهم 166 مكتباً للتسويق للجائزة وأهدافها السامية.

كما شهدت مملكة البحرين افتتاح المكتب التمثيلي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وذلك في مقر بيت الأمم المتحدة في البحرين لإتاحة منصة دولية تيسر تبادل الخبرات مع العالم من خلال الأمم المتحدة، حيث تم في مارس 2017 إطلاق جائزة الأميرة سبيكة العالمية لتمكين المرأة[9] من مقر الأمم المتحدة بنيويورك وذلك إثر نجاح تطبيقها على المستوى الوطني لمدة عشر سنوات، إيماناً منها بأهمية دور المرأة في التنمية، وفي تحقيق الاستقرار المجتمعي الشامل، وتشجيع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تمكين المرأة وتفعيل دورها كشريك متكافئ في دفع عجلة التنمية الشاملة المستدامة، وإتاحة الفرصة للتقدير الدولي العلني لإنجازات المؤسسات والأفراد في مختلف بقاع العالم للتنافس في مجال تمكين المرأة، وكذلك تعظيم أثر منهجيات إدماج احتياجات المرأة في مسارات التنمية، وتأثير تكافؤ الفرص على تقدم المرأة.

[8] https://kinghamadaward.com/ar/index.php
[9] http://www.scw.bh/ar/MediaCenter/Publications/Awards/AwardsPublications/princess%20sabeeka%20global%20award2018.pdf

تحديات

تبقى نقطة أساسية تحتاج إلى المزيد من الاهتمام المستقبلي وهي تقع في منطقة تقاطع الاقتصاد والاجتماع والثقافة ويعبر عنها بشكل خاص المقصد الرابع من الهدف الخامس الذي ينص على "الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعة الاجر وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الاسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسبا على الصعيد الوطني". أما المؤشر المختار لقياس هذا المقصد فهو " نسبة الوقت المخصص للأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، بحسب الجنس والعمر والمكان". وفي هذا المجال نشير إلى ما اتخذته المملكة من تدابير لتوفير الخدمات العامة وبعض المرونة للأمهات في الاجازات ودوام العمل. إلا أن تلك الاجراءات لا تزال محدودة وتقتصر على الجانب الخدماتي ضمن منطق التوفيق بين الواجبات المنزلية للمرأة ومتطلبات العمل. كما أن هناك ممارسات ذوات جوانب ثقافيةٍ واجتماعيةٍ خاصة بتوزيع الأدوار والمسؤوليات داخل الاسرة بين الزوج والزوجة، وتتعلق في جانب ثان بتطوير النظرية الاقتصادية نفسها وطرق حساب المساهمات المنتجة وحساب الناتج المحلي بما يلحظ العمل غير المدفوع الاجر ومجمل اقتصاد الرعاية سيما وأن دور المرأة في الأسرة هو أكبر من دور الرجل.

إن هذا المقصد من الهدف الخامس، ومجمل الهدف الخامس (وخطة التنمية المستدامة) يشجعنا على البحث عن أفكار متجددة في هذا المجال، كما في المجالات الاخرى أيضا، وإيلاء الاهمية اللازمة للأبعاد الثقافية والسلوكية والاجتماعية في عملية التنمية، والتي دونها لا يمكن حفظ وتعزيز مكانة المرأة وحمايتها.

4. 5. التعليم والابتكار والثقافة

ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

ثمة أهداف ومقاصد ذات بعد معرفي وثقافي مباشر موزعة على إمتداد أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها. ففي برنامج عمل الحكومة (2015-2018) شمل المحور المخصص للتنمية البشرية والخدمات الاجتماعية الأبعاد المعرفية والثقافية مع التركيز على التعليم (محور التنمية البشرية)، إلى جانب القضايا الصحية والخدمات والرعاية الاجتماعية (محور الخدمات الاجتماعية).

التعليم: الوضع الراهن

كانت مملكة البحرين وما زالت من الدول التي تعتني بالتعليم من حيث توفيره للجميع، والحرص على جودته وإلزاميته في مراحله الأساسية ومجانيته حتى نهاية المرحلة الثانوية، كما نص على ذلك دستور المملكة. وبحلول عام 2019 ستحتفل المملكة بمرور مائة عام على انطلاق التعليم النظامي فيها عام 1919 ، محققةً معدل قيد إجمالي في التعليم الابتدائي والثانوي بلغ 100% للعام الأكاديمي 2016 / 2017 وقضاء شبه تام على الأمية، ولديها العديد من الجامعات الحكومية والخاصة يتم القبول فيها للكافة دون تمييز. وهناك تكافؤ فرص لجميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي (4.3-4.4)، مما ساعد على القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني وبذلك يتوافق مع مبدأ نحو تنمية لاتستثني أحد. وعلى الرغم من الصعوبات المالية التي واجهت البحرين منذ منتصف عام 2014 بسبب انهيار أسعار النفط إلا أن المملكة عززت من ميزانيتها الموجهة للتعليم إلى 339 مليون دينار عام 2016. ويأتي تخصيص 3% من ميزانية الجامعات للبحوث العلمية خطوة جيدة لردم الفجوة المعرفية

الرقمية التي تعتمد على البيانات الاحصائية والبحث العلمي وامتلاك التقنيات المتطورة التي من المهم توظيف تلك الميزانيات في الجامعات لخدمة التنمية المستدامة وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني وتبادل الخبرات والتجارب العملية. علماً بأن هناك فرص لدراسات تتعلق بأجندة التنمية المستدامة 2030 وسبل مواءمتها على مستوى الدراسات العليا وطنياً وإقليمياً في كل من جامعة البحرين وجامعة الخليج العربي. إلا أنه من الضروري في هذه المرحلة مواءمة أهداف ومقاصد التنمية المستدامة 2030 ضمن مراحل التعليم المختلفة في المملكة مستقبلاً.

وفي مجال التعليم أيضاً، لم يتم إغفال الأشخاص ذوي الإعاقة (غاية 4 – 5)، والطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة ففي عام 1986 أفتُتحت فصول علاجية خاصة بالطلبة بطيئي التعلم، وتم تخصيص بعثات سنوية محلية وخارجية لهم. كما حرصت الوزارة على أن تكون جميع المدارس التي تستقبل هذه الفئة مهيئة بالبنية التحتية والمواد، فضلاً عن توفير حافلات خاصة بهم، وتوفير الكوادر البشرية المعنية بتعليمهم. كما تطبق الوزارة سياسة دمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصول العادية مع أقرانهم من الطلبة العاديين بهدف ادماجهم في محيطهم ومجتمعهم الأساسي مدرسةٍ وصف.

كما تتبنى وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين استراتيجية التربية المستمرة والتعليم مدى الحياة (Lifelong Learning) الهادفة إلى تمكين المتعلم من تحقيق ذاته وإثراء حياته، وفق فلسفة التعليم المستمر الهادفة إلى تطوير وتحديث وتنمية قدرات ومهارات المجتمع البحريني المهنية والوظيفية وغيرها، ولتمكينه من مواكبة آخر المستجدات على الساحة العالمية وتحقيق التنمية الوظيفية، لدفع عجلة التنمية. ويتم ذلك عبر توفير برامج متنوعة للجمهور بكافة فئاته ومستوياته، تأخذ بعين الاعتبار حاجة سوق العمل والأفراد إليها. وإذ تكفلت برامج التعليم المستمر باستيعاب من لم تمكنهم ظروفهم من مواصلة العملية التعليمية، حيث ارتفع عدد الملتحقين به من 4653 مواطن عام 2014/2013 إلى 5476 مواطن عام 2016/2015. وبلغ عدد المدارس المطبقة للتعليم الفني والمهني عشر مدارس عام 2016/2015، ست منها تطبق المسار التجاري، وأربع منها تطبق المسار الصناعي. وارتفع عدد الملتحقين بتلك المدارس من 6204 طالبا وطالبة عام 2012/2011 إلى 6364 طالبًا وطالبة عام 2016/2015. ولم تغفل المملكة أهمية الشراكة مع القطاع الخاص فارتفعت عدد المؤسسات التعليمية الخاصة من 175 مؤسسة عام 1999 / 2000 إلى 248 مؤسسة في 2015/ 2016، تستوعب 36%من مجمل الملتحقين في المرحلة الابتدائي و 29% من المرحلة الإعدادية، و25% من الملتحقين في المرحلة الثانوية.

أضف إلى ماسبق فقد ركزت المملكة على جودة التعليم والتي كانت هاجس المواطنين أكدوا عليها في جميع الاستفتاءات/ والاستبيانات الخاصة بأولويات التنمية المستدامة فكان مشروع "تحسين أداء المدارس" عام 2008، الذي أسهم في الارتقاء بجودة الخدمات التربوية والتعليمية المقدمة للطلبة. ثم المشروع الوطني لجودة التعليم والتدريب الذي وضع معايير الجودة لجميع مستويات ومؤسسات التعليم، كما تم إنشاء المجلس الأعلى للتعليم العالي، و"الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب" في عام 2008 لتنفيذ الإطار الوطني للمؤهلات لتصنيف المؤهلات وفقًا لمجموعة من المعايير العالية بحسب مخرجات التعلم.

جائزة اليونسكو- الملك حمد بن عيسى آل خليفة لاستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال التعليم

في عام 2005 تم إطلاق جائزة اليونسكو- الملك حمد بن عيسى آل خليفة لاستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال التعليم بمبادرة وتمويل من مملكة البحرين. تستهدف الجائزة الأفراد والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي تنفّذ مشاريع وأنشطة معتمدة على أفضل الممارسات والاستخدامات المبتكرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال لتعزيز الأداء التعليمي بشكل عام مع الإقرار بأهمية الابتكارات المدعومة أو المتاحة بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومراعاة أن تتضمن هذه الابتكارات أمن الأطفال وتعزز القيم والمواقف بشأن بناء مجتمعات مستدامة وسلمية.

وفي القطاع التعليمي لابد من الاشادة بمبادرة جلالة الملك "مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل" عام 2004، ومبادرة جلالته بإطلاق برنامج التمكين الرقمي عام 2014 والذي يأتي امتداداً لمشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل لتجويد عملية التعلم وتمكين الطالب رقمياً. حيث تهدف هذه المبادرات إلى تطوير المنظومة التعليمية من حيث توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمليات التعلُّم والتعليم وصولاً إلى التعُّلم الإلكترونيe-learning . تهدف هذه المبادرات إلى التحول إلى مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة(Knowledge-Based Economy) وتلبية احتياجات التنمية وسوق العمل في مجال التعامل مع تقنيات المعلومات والاتصال الحديثة. ويضم برنامج التمكين الرقمي في التعليم مشاريع ومجالات عدة منها: مشروع الاستعمال الآمن للتكنولوجيا، ومشروع الإرشاد التقني، ومشروع البوابة التعليمية، والمحتوى التعليمي الرقمي، ومجال التدريب النوعي التخصصي، والبنية التحتية والتقويم. ويتم تطبيق جميع هذه المشاريع والمجالات في جميع مدارس البحرين. هذا ومن المؤمل أن يساهم برنامج التمكين الرقمي في التعليم في إغناء المحتوى المعرفي الرقمي والاقتصاد القائم على المعرفة، واستكمال منظومة المشروعات المرتبطة بالثقافة الرقمية، مثل: جائزة الملك حمد-اليونسكو لاستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال التعليم، والمركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال RCICT.

المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات والإتصال (RCICT)

يعمل المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال (RCICT) كمركز معتمد من الفئة الثانية تحت إشراف منظمة اليونسكو. يسهم من خلال برامجه ومبادراته وأنشطته المختلفة في رفع مؤشرات التنمية البشرية عن طريق تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عملية بناء القدرات وتبادل المعارف والخبرات والممارسات الجيدة. يعد المركز الإقليمي شريكاً من شركاء التعليم مع منظمة اليونسكو في تقديم الدعم ونشر الثقافة للقائمين على تنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالاشتراك مع الجهات الحكومية والخاصة المحلية والإقليمية والدولية.

التربية على المواطنة والتنمية والابتكار

سعت مملكة البحرين إلى تعزيز روح المواطنة وحقوق الإنسان لدى الطلبة ونشر ثقافة السلام والوسطية والتسامح والعيش المشترك ونبذ الكراهية والتطرف والعنف في الفضاء المدرسي. وذلك عن طريق استحداث مناهج التربية للمواطنة لجميع المراحل الدراسية، وتكثيف الأنشطة الطلابية في هذا المجال، بالتعاون مع منظمة اليونسكو. بدأ المشروع بأربع مدارس إعدادية كمرحلة تجريبية أولى في العام الأكاديمي 2016/2015 ثم توسعت إلى 14 مدرسة في العام 2017/2016؛ وإلى جميع المدارس عام 2018/2017. تركز هذه المدارس على الأنشطة الطلابية الصفية واللاصفية، والمبادرات التي تعزز قيم التسامح والاعتدال واحترام الرأي والرأي الآخر ونبذ التعصب والتطرف والحفاظ على الوحدة الوطنية وتشجع العمل الجماعي والتطوعي والاعتزاز بالعادات والتقاليد والتراث الوطني، منها مشروع "سفيرات التسامح والتعايش"، وحملة "صافحيني"، و"غرس المحبة"وغيرها.

كما أن لمملكة البحرين جهود واضحة في دعم الغاية السابعة من الهدف الرابع (4-7) لضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة بحلول عام 2030، بالشراكة والتعاون مع وزارة شؤون الشباب والرياضة حيث تم تنظيم العديد من المؤتمرات والبرامج لتعزيز هذه الأهداف والمقاصد.

يعتبرالابتكار أحد أهم محركات النمو الاقتصادي (الهدف 9). ومن العوامل الرئيسة التي تحدد قدرة الاقتصاد على الابتكار هو المستوى التعليمي لدى السكان، وإنتاج البحث والتطوير لدى الجامعات والقطاع الخاص (هدف 9). وهو أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها البحرين خاصة مع قلة عدد سكانها (1.5

مليون نسمة) ومحدودية الموارد التي تقف عائق أما تنافس البحرين مع المبتكرين العاملين في الاقتصادات الأكبر، وعلى الرغم من ذلك فإن البحرين تصدت إيجابياً لهذا التحدي بتدشين استراتيجية وطنية للبحث العلمي في عام 2014 وتعزيزالقدرات البحثية والتكامل بين المؤسسات الاكاديمية والقطاع الخاص ومؤسسات البحث العلمي العالمية، ونشر ثقافة البحث العلمي.

من جانب آخر تبذل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو بالتعاون مع حكومة البحرين جهوداً في مجال تأصيل فكرة ريادة الاعمال في عقول النشء والشباب في المدارس والجامعات للمساهمة في القضاء على البطالة، وتحسين قاعدة الإنتاجية، وتوفير المزيد من فرص العمل للعمالة المحلية الشابة المؤهلة. وجميع هذه الجهود تصب في تعزيز الشراكات (هدف 17) بين القطاعين الخاص والعام والأكاديميا كوسيلة لتعزيز الابتكار وتعزيز المستوى التعليمي، والبحث والتطوير وتحقيق النمو الإقتصادي. هذه الشراكة التي أدت إلى إنشاء المركز العربي الدولي لريادة الأعمال والإستثمار والذي يعرف دولياً بالنموذج البحريني لريادة الاعمال ويطبق حالياً في 52 دولة حول العالم. ومن خلاله تم تقديم الدعم و المساندة إلى 8500 رائد عمل بحريني مما أدى الى إنشاء 2000 مؤسسة جديدة بإستثمارات تقدر بـملياري دولار أمريكي و واستحداث نحو 15 ألف وظيفة.

مبادرات ومساهمات دولية

حظيت إنجازات وجهود البحرين في مجال التعليم بتقدير دولي كبير، حيث صنف تقرير التعليم للجميع الصادر عن منظمة اليونسكو المملكة ضمن قائمة الدول ذات الأداء العالي في مجال التعليم، ووضع تقرير صدر عام 2016/2015 عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) المملكة في المرتبة الـ 26 عالميا في مؤشر جودة التعليم، وفي المرتبة 34 عالميًا في مؤشر استخدام الإنترنت في المدارس، وفي المرتبة 42 عالميًا في مؤشر تدريس الرياضيات والعلوم. كما حرصت البحرين على تحقيق الغاية 4- 7 للتعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي والمساهمة في التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار يشكل مركز الملك حمد للحوار بين الأديان والتعايش السلمي نموذجاً لإحترام التنوع الثقافي والتسامح بين الأديان ورفض التطرف والكراهية أو التمييز على أساس مذهبي او ديني، بعيداً عن الاستبداد أو التعصبية الدينية. فالمملكة تؤمن بأن السلام يمكن تحقيقه فقط من خلال التفاهم والحوار. ومن الأهمية تهيئة بيئة معززة للسلام، والحوار والتفاهم بين الأديان ومكافحة خطاب الكراهية والتعصب فالبحرين كانت وما زالت رائدة في التعايش السلمي بين كافة الأديان والجنسيات على مر العصور.

كما يساهم مركز الملك حمد للحوار بين الأديان والتعايش السلمي في النقاش العالمي رفيع المستوى حول تعزيز الحوار والتسامح بين الأديان، ومبادرته في «إعلان مملكة البحرين» وهي وثيقة عالمية تلتزم بتعزيز الحرية الدينية للجميع. يتضمن المركز أيضاً متحفاً لعرض إرث مملكة البحرين التاريخي. علماً بأن المركز هو إمتداد لكرسي صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة في جامعة "لا سبينزا روما" لتدريس الحوار والسلام والتفاهم بين الأديان 2016.

الثقافة

تزخر البحرين بمعالمها الأثرية وتراثها العريق ومايمزها من واقع جذب وجمال. لذا سعت هيئة البحرين للثقافة والآثار إلى توظيف تلك المقومات التاريخية والثقافية والطبيعية في تنشيط السياحة لما له من أثر في الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل. وهو ما يدعم الجوانب الاجتماعية مع المحافظة على البيئة الطبيعية وتوظيفها لتنشيط هذا القطاع، وبالتالي تحقيق مبادئ الاستدامة في الحفاظ على البيئة وتعزز الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، فكان "ربيع الثقافة" و"طريق اللؤلؤ" ومبادرة "تراثنا ثراؤنا" الممثلة بجواز عبور السياحة الثقافية في البحرين الذي يهدف إلى تشجّيع الجمهور المحلّي والسياح على زيارة المواقع الثقافيّة والأثريّة البحرينيّة وبما يعزز التفاهم الثقافي المتبادل وزيادة الوعي بضرورة صون التراث الثقافي والطبيعي والحفاظ عليه.

" طريق اللؤلؤ شاهد على اقتصاد جزيرة"

يعد اللؤلؤ الطبيعي البحريني من أندر وأغلى أنواع اللآلئ في العالم. ورغبة من مملكة البحرين في توثيق حقبة تاريخية كان فيها اقتصاد المملكة يعتمد على تجارة اللؤلؤ فقد شرعت هيئة الثقافة والآثار بإعداد مشروع متكامل يوثق صناعة اللؤلؤ من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية فكان مشروع "طريق اللؤلؤ" الذي تم ضمه على قائمة التراث العالمي لليونيسكو عام 2012م. يمثل "طريق اللؤلؤ" المسار الذي يسلكه اللّؤلؤ البحريني من لحظة أستخراجه من قاع البحر وحتى وصوله إلى الأسواق العالميّة. يمتد الطريق لمسافة تزيد على ثلاثة كيلومترات يبدأ من "هيرات اللّؤلؤ" التي تم إعلانها محمية طبيعية عام 2017 بوصفها المناطق المعروفة بانتشار محار اللؤلؤ وأبرزها هير "أشتيه" وصولاً لقلعة بوماهر نحو بيوت الغوصين فالنّواخذة "كبير تجار اللؤلؤ"، وإلى متحف اللّؤلؤ ليعكس صوراً من الحياة البحرينيّة القديمة وتراث المملكة العريق.

تحديات

يظل تحسين جودة التعليم هدفا دائما للسياسات الوطنية. وكذلك الأمر بالنسبة للثقافة والسلوكيات ومنظومة القيم، لاسيما أن المجتمعات واجت حروباً ونزاعات نشرت التعصب والتطرف والعودة إلى انتماءات فرعية لغير الأوطان ولمرجعيات أيدولوجية تتجاوز الدولة والوطن والقانون. وهذه التأثيرات لا تعترف بالحدود بين الدول، فوسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي والمؤسسات العابرة للحدود تتولى تعميم مثل هذه المنظومات التي لها أخطر الآثار على الانتماء الوطني، وعلى فكرة الدولة، فضلاً عن أثرها التفكيكي على العلاقات الاجتماعية والمنظومة الاسرية والدينية التقليدية. ويعني ذلك أن التفاعل النشيط مع هذه المؤثرات للوقاية منها، واستيعاب آثارها السلبية، هو من أولويات العمل التربوي والاعلامي والثقافي وبشكل مستمر.

وعلى الرغم من أن جودة التعليم تظل هدفاً دائماً للسياسات الوطنية إلا أن الأمر لا يقتصر على التعليم النظامي تحديداً بل لا بد من خطط عمل تستوعب مساهمات ووظائف مختلف المؤسسات التي تتعامل مع الفكر والقيم والسلوكيات، مع إيلاء أهمية للجوانب القيمية والاجتماعية للمناهج التعليمية وإعتماد أساليب التعليم الحديثة التي تزيد من حصانة الطلاب إزاء الافكار السلبية، وتطور كفاءاتهم وقدرتهم على التفكير المنطقي والإبتكار والابداع العلمي والتكنولوجي والفني والأدبي الأمر الذي يتطلب التعاون والتكامل بين أجهزة الدولة المعنية لتحقيق الأهداف المرجوة على طريق التنمية البشرية المستدامة.

4. 6. التنمية الاقتصادية من منظور الاستدامة والازدهار

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع المستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق لجميع.

إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفير التصنيع المستدام، الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من اجل التنمية المستدامة.

حققت خطة التنمية المستدامة 2030 إنتقالاً من مفهوم النمو الاقتصادي التقليدي إلى مفهوم الازدهار الذي يجعل رفاه الانسان وحماية الكوكب غاية النشاط الاقتصادي، بما يؤكد أن النمو الاقتصادي هو وسيلة لا غاية قائمة بذاتها، وأنه يجب أن نولي العناية اللازمة لطبيعة النمو ومضمونه ونتائجه أكثر من إهتمامنا بحجمه ومؤشراته الكمية التقليدية.

استطاعت البحرين أن تواجه مختلف المتغيرات والتحديات بفضل السياسات الرامية إلى تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل من خلال تعزيز دور القطاع الخاص كشريك في عملية التنمية ومحرك أساسي للنمو وفق الفرص التي تمت بلورتها في رؤية البحرين الاقتصادية 2030، وتعمل المملكة جاهدة على تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى التي تغطي جميع القطاعات الحيوية وبما يُسهم في ترسيخ الموقع الاقتصادي للمملكة والتنافسية فيها، وجذب الاستثمارات.

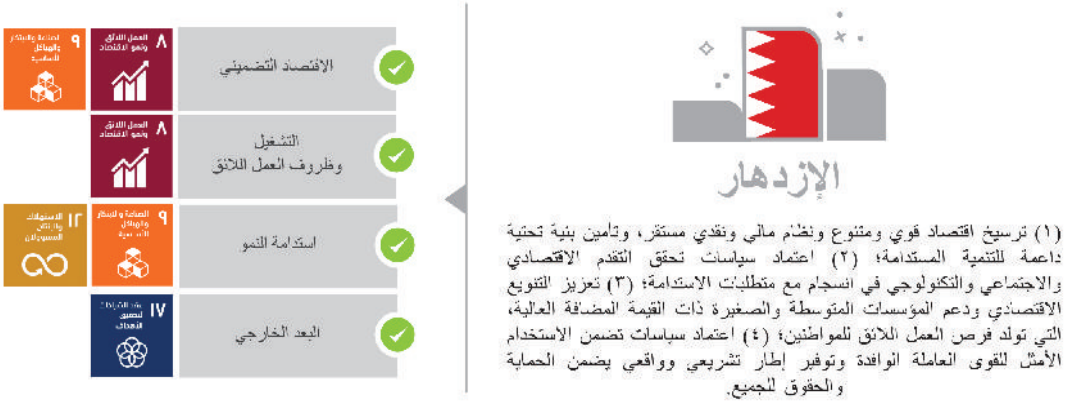

إنطلاقاً من هذا الفهم الذي يدرج الاقتصاد والنمو الاقتصادي في السياق التنموي الأشمل، تتناول هذه الفقرات مكون الازدهار في اجندة 2030، ويشمل المحور الاقتصادي والمالي ومحور البنية التحتية في برنامج عمل الحكومة 2015-2018 الذي كان شعاره " نحو مجتمع العدل والأمن والرفاه". وتركز هذه الفقرات على الهدفين الثامن والتاسع (النمو الاقتصادي، والتشغيل، والبنى التحتية)، مع الاخذ بعين الاعتبار الهدف 12 (التحول إلى انماط إنتاج واستهلاك مستدامة)، والهدف 17 المتعلق بالشراكة العالمية، والتي نركز فيها على البعد الاقليمي للاقتصاد البحريني وجوانب من مساهمة البحرين اقتصادياً على المستوى العالمي.

يشكل التعرف على التحديات الاقتصادية، الهيكلية والظرفية، مدخلاً ضرورياً لرسم ملامح الاقتصاد الكلي البحريني، ولعل من أهم تلك التحديات:

أ - تحقيق معدلات نمو اقتصادي حقيقي ومستدام

يعتمد الاقتصاد البحريني بشكل أساسي على النفط. وعلى الرغم من أن مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تبلغ 20% تقريباً، يحجب هذا الرقم الترابطات المتعددة بين القطاع النفطي والقطاعات الأخرى. وتحديداً، يمثل الإنفاق الحكومي على المشاريع ومرتبات موظفي القطاع العام المحرك الأساس للقطاعات المختلفة في الاقتصاد. إذ تبلغ نسبة المواطنين العاملين في القطاع العام 85% وهي نسبة عالية حسب المعايير العالمية، وتشكل نسبة العاملين البحرينيين من إجمالي العاملين 24%، وتمثل الإيرادات النفطية تقريباً 80% من إجمالي الإيرادات العامة، وتمول تلك الإيرادات الإنفاق العام.

نما الاقتصاد بوتيرة متسارعة خلال الفترة 2000- 2014حيث تميزت تلك الفترة بارتفاع مستقر في أسعار النفط، تباطأ هذا النمو مؤقتاً في الفترة 2008-2009 بفعل الأزمة المالية العالمية. وفي الفترة 2000-2012، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 5.1% سنوياً. إلا أن التراجع الملحوظ في أسعار النفط بعد عام 2014 إنعكس على نمو الاقتصاد الحقيقي، الذي بدوريه تراجع إلى 3.2% في عام 2015، وإلى 2.2% في عام 2016، و2.0% في عام 2017. وكانت معدلات النمو ستتراجع بشكل أكبر لو لم تقم الحكومة برفع اقتراضها، حيث بلغ العجز في الموازنة 15.1% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام 2014، بلغ الدين العام البحريني 44% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أنه تجاوز 90% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2017.

وقد اقدمت الحكومة على بعض الإصلاحات التي تهدف إلى التقليل من العجز عبر خفض الإنفاق الحكومي وتوجيه الدعم وغيريه إلا أن سعر النفط لا يزال دون المطلوب لموازنة الميزانية (أكثر من 90 دولارا أمريكي للبرميل)، بينما يتوقع خبراء النفط أن يبقى سعر النفط دون هذا المستوى للسنوات القادمة (خاصة وأن سعر برميل النفط لم يتجاوز حتى حينه عتبة 80 دولار أمريكي).

وفي هذا الصدد، لجأت دول الخليج أجمع، ومن ضمنها البحرين، إلى إجراءين رئيسيين أولهما إعادة هيكلة دعم أسعار بعض السلع والخدمات (منها الطاقة والمياه وغيرها)؛ ثانيهما الشروع في فرض ضرائب على السلع منها ضريبة على القيمة المضافة وغيرها، مع تقنين العلاوات والمكافآت على اختلافها. وقد تم إتخاذ إجراءات إستباقية لتخفيف الاثار الاجتماعية السلبية على القدرة الشرائية للمواطنين بالتزامن مع حملة توعية وتفعيل شبكات الأمان واجراءات الحماية لبعض الفئات من المواطنين.

ب - تحدي تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي

اقتصاد البحرين وثيق الارتباط باقتصاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمر الذي يتطلب أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار عند بناء اقتصاد وطني مستدام. إذ اتفقت دول مجلس التعاون على خطوات للتكامل الاقتصادي منذ انشاء المجلس عام 1981، شاملة إنشاء منطقة تجارة حرة، ووحدة جمركية، وسوق مشتركة، وخطة واقعية لوحدة نقدية. وحققت الدول مردوداً ملموساً حسب معايير تكامل تقليدية، على رأسها التجارة البينية الخليجية، التي أرتفعت من 6 مليار دولار عام 1984، إلى 101 مليار دولار عام 2015م وبرغم هذه الإنجازات الملموسة، لم يتقدم التكامل الخليجي بالسرعة المتوقعة.

كما التزمت مملكة البحرين بتوجهات مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتيسير انتقال الافراد والسلع والرساميل، وتسهيل شروط العمل، وتعتبر نفسها مستفيدة من التكامل الذي ينعكس إيجابا عليها وعلى الدول

الاخرى. إلا أن نجاح التكامل وتحقيق كامل آثاره الايجابية لا يتوقف على بلد منفرد، بل يتطلب التزاماً جماعياً من قبل كل الاعضاء وتوفير البيئة الاقليمية المساعدة على ذلك.

أخيرا فإن تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي يحمل في طياته مكتسبات عديد للمواطنين البحرينيين والخليجيين وللاقتصادين الإقليمي والعالمي (هدف 17)، كونه سيمنحهم فرصة للتفاعل مع سوق أكبر. لذي فإن معالجة العوائق السياسة واللوجستية أمام التكامل الاقتصادي الخليجي يُعد تحدياً محورياً لمملكة البحرين.

ج – التحديات الهيكلية المرتبطة بنمط النمو

توجد جملة تحديات هيكلية نابعة من طبيعة النمو الاقتصادي في البحرين، تتميز بتفاعلها مع خصائص البيئة الطبيعية والبشرية. هذا النمط يقوم على الاستثمارات الكبيرة، بما في ذلك الاستثمارات الاجنبية، وبخاصة في مجال الانشاءات والبنى التحتية والعقارات، والمجالات الصناعية ذات صلة بقطاع النفط أو إنتاج الطاقة والصناعات الثقيلة. ويستدعي ذلك وفره للأيدي العاملة لا يمكن للعمالة المحلية تغطيتها لذي يتم الاستعانة بالعمالة الوافدة. ومع نمو النشاط الاقتصادي زاد عدد العمالة حتى بات عددهم أكثر من عدد المواطنين في العديد من الدول ومنها دول مجلس التعاون. يسبب زيادة أعداد الوافدين نمواً سكانياً متسارعاً يولد بدوره ضغوطاً كبيرة على البيئة الطبيعية ومواردها. واقتصاد مفتوح على العولمة مما يجعله أكثر تعرضاً للأزمات العالمية المستوردة (كأزمة 2008)؛ ولتقلبات الأسواق العالمية، إلا أنه تمكن من الصمود والحفاظ على مستويات مقبولة من النمو، وحماية القوى العاملة والتنويع الاقتصادي، وذلك على الرغم من تقلص الاحتياطي المالي الناجم بالدرجة الأولى عن انخفاض أسعار النفط والذي أدى إلى بعض الاختلالات المالية في الموازنة، ونمو في الدين العام.

وبالنسبة إلى الاستثمارات الاجنبية، حافظت البحرين على قدرتها على استقطاب رؤوس أموال ملحوظة خلال فترة السنوات العشر السابقة، بلغت قيمتها 10 مليار دولار تقريبا، تعود 70% منها لدول خليجية، وتركزت في مجملها في القطاع المالي (95 %) مما يعكس نجاح البحرين في التحول إلى مركز مالي. هذا وقد بلغ إجمالي عدد المؤسسات المصرفية والمالية وشركات وهيئات التأمين المرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي 393 في 2017، بينها 78 مصرفا تقليديا و23 مصرفا إسلامياً فيما عدد شركات التأمين لتصبح 156 شركة. وبلغت الميزانية الموحدة لمصارف قطاع التجزئة التقليدية والإسلامية ما قيمته 31389 مليون دينار 2017.

جمعية مصارف البحرين

وضعت جمعية مصارف البحرين التنمية المستدامة في سلم أولوياتها من خلال إنشاء لجنة دائمة لتحديد مدى أهمية التنمية المستدامة في القطاع المصرفي في البحرين والفرص الابتكارية التي تجلبها لهذا القطاع. وتركز اللجنة على موضوعين رئيسين هما إنشاء إطار للتمويل المستدام وتمويل البنية التحتية المستدامة. وفي بداية عام 2018 تم اصدار تقريراً بعنوان "توصيات السياسة بشأن الاعتبارات التنظيمية المتعلقة بالتمويل المستدام" وذلك للتوعية والتنمية المستدامة والبحث في الاعتبارات التنظيمية والرقابية المتعلقة بإطار التمويل المستدام. ويجري العمل حالياً على ترجمة إلى إنجازات ملموسة في مجال مساعدة الحكومة في التمويل المستدام لمشاريع ومبادرات مستدامة أهمها:

أ) التعليم والرعاية الصحية (وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة)

ب) خدمات البنية التحتية (وزارة الأشغال)

ت) التنمية الزراعية في البحرين

ج) الطاقة المستدامة والتمويل الأخضر.

برنامج البركة للإستدامة والمسئولية الاجتماعية

تنفذ مجموعة البركة المصرفية عبر مركزها الرئيس في البحرين ووحداتها المصرفية المنتشرة في 16 بلداً برنامجاً للإستدامة والمسئولية الإجتماعية يرتكز على الربط بين أهداف "الاستدامة والمسئولية الاجتماعية" لمجموعة البركة وأهداف التنمية المستدامة 2030. حيث تم إختيار أهداف ذات أولوية شملت الفقر، والصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والطاقة والعمل ونمو الاقتصاد والصناعة والإبتكار والبنية التحتية خصصت لها مبلغ وقدرة 635 مليون دولار للفترة (2016- 2020) لتحقيق هذه الأهداف. وصُممت لذلك أربع برامج تتوافق مع العديد من أهداف التنمية المستدامة 2030. وهي :

أولا: برنامج البركة للعمل الخيري والذي يهدف إلى بناء مجتمعات قوية وراسخة من خلال توفير خدمات التعليم والصحة والسكن وخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة.

ثانياً: برنامج الفرص الاقتصادية والاستثمارات الصناعية لتوفير الدعم والتمويل للقطاعات الفردية والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتشجيعها على خلق الوظائف.

ثالثاً: برنامج البركة للقرض الحسن أي توفير قروض حسنة (بدون فائدة) للقطاعات الضعيفة اقتصادياً.

رابعاً: برنامج البركة للالتزام الزمني، عبر تخصيص عدد من الساعات كل عام للمساهمة في برامج المسئولية الاجتماعية للمجتمعات التي تعمل فيها.

أهداف البركة للتنمية المستدامة 2016 – 2020		
الوظائف	التعليم	الرعاية الصحية
1. خلق 50,000 وظيفة جديدة في البلدان التي نعمل فيها من خلال توفير الاحتياجات المالية لعملائنا الحاليين والجدد.	2. التمويل والتبرع إلى المؤسسات التعليمية الخاصة والحكومية بمبلغ وقدره 191 مليون دولار أمريكي.	3. التمويل والتبرع إلى المؤسسات الصحية الحكومية والخاصة بمبلغ وقدره 434 مليون دولار أمريكي.
إنجازات البركة 2016 وأهداف البركة للتنمية المستدامة 2016 – 2020		
• هدفنا خلق 10,207 وظيفة في 2016 • لقد ساهمنا في خلق 14,535 وظيفة جديدة • تم تحقيق 28% من أهداف الـ 5 سنوات و 142% من أهداف عام 2016	• هدفنا لعام 2016 هو التبرع والتمويل بمبلغ وقدره 38,173,398 دولار أمريكي للتعليم • لقد قمنا بالتمويل / التبرع بمبلغ وقدره 41,596,059 دولار أمريكي للتعليم • تم تحقيق 21% من أهداف الـ 5 سنوات و 108% لأهداف 2016 للبركة	• هدفنا لعام 2016 هو التبرع والتمويل بمبلغ وقدره 86,700,977 دولار أمريكي للرعاية الصحية • لقد قمنا بالتمويل / التبرع بمبلغ وقدره 96,826,507 دولار أمريكي للرعاية الصحية • تم تحقيق 22% من أهداف الـ 5 سنوات و 111% لأهداف 2016 للبركة

العمل والتشغيل

في ظل الخصائص المعروفة لسوق العمل والتوازن بين العمالة الوطنية والعمالة الوافدة، اعتمدت مملكة البحرين سياسة نشطة في سوق العمل تسعى إلى تحقيق جملة أهداف منها ما يتعلق بتطوير المهارات ومواكبة متطلبات سوق العمل، ومنها ما يتعلق بزيادة فرص العمل اللائق للمواطنين والسعي للاستخدام الامثل للعمالة الوافدة وضمان الحد المطلوب من الحقوق للعاملين بغض النظر عن جنسيتهم من خلال تنظيم سوق العمل.

إذ تقوم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وفق منهجية مدروسة مبنية على أسس علمية لإيجاد فرص العمل وتطوير منظومة التدريب المهني عبر المرصد الوطني لسوق العمل وفق استراتيجية تهدف إلى إصلاح سوق العمل وجعل الكوادر الوطنية الخيار الأمثل فيه عن طريق التعليم والتدريب وتفعيلاً لقانون رقم (17) لسنة 2007 بشأن التدريب المهني، وقانون رقم (36) لسنة 2012 بشأن العمل في القطاع الأهلي، والمرسوم بقانون رقم (25) لسنة 1998 بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة، وأخيراً مشروع بقانون المؤسسات التدريبية الخاصة والذي وجه مجلس الوزراء الموقر بإحالته سابقاً إلى المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب.

أُنشأ صندوق العمل "تمكين" في عام 2006 بغرض توفير الدعم للأفراد والمؤسسات على السواء، ممن يرغبون في تنمية وتعزيز مبادراتهم الفردية وتأسيس مشروعاتهم الخاصة وزيادة وتحسين إنتاجيتهم ورفع مستوياتهم المعيشية، ومن ثم تحقيق أحد أهم أهداف المملكة في رؤيتها المستقبلية 2030 التي تتعلق بتطوير القطاع الخاص وجعله واحداً من محركات النمو الرئيسية. يتوجه الصندوق ببرامجه التدريبية والتمويلية المتنوعة للعديد من فئات المجتمع. كما يقدم الخدمات الاستشارية بدراسات الجدوى والتسويق للمؤسسات الفردية والجماعية وزيادة الفاعلية والانخراط في الأسواق العالمية والمشاركة في المعارض المتخصصة. وقد نجح صندوق العمل "تمكين" طوال السنوات الماضية في تأهيل وتدريب 13 ألف بحريني في مختلف التخصصات، وبلغت نسبة المشاريع الناشئة التي دعمها 60 %، كما تم خدمة 5 آلاف بحريني عبر برنامج تطوير الأعمال. وساهم الصندوق أيضاً في دعم قرابة 130 ألف مواطن ضمن برنامج الشهادات الاحترافية والتدريب، بالإضافة إلى دعم نحو 45 ألف شركة ومؤسسة، وضخ أكثر من ملياري دولار في الاقتصاد الوطني. كما أولى الصندوق إهتماماً خاصاً بالمرأة البحرينية، حيث تم تقديم الدعم لأكثر من 131 رائدة أعمال بمبلغ 2.7 مليون دينار (حوالي 7.2 مليون دولار)، وبلغت نسبة الدعم المقدمة للمرأة في إطار دعم المؤسسات في قطاع الأعمال 40% من إجمالي الدعم المقدم للمرأة منذ تأسيس الصندوق.

ونظراً لما شهده سوق العمل من متغيرات خلال السنوات الأخيرة، ومع زيادة التحديات التي يفرضها تدني أسعار النفط، والحاجة إلى قوى عاملة مدربة وذات كفاءة تتناسب مع متطلبات أسواق العمل، فقد اتجه "تمكين" لتنفيذ استراتيجية حديثة "2018-2020"، تتمثل في تخصيص ميزانية سنوية تقدر بـ 60 مليون دينار (نحو 160 مليون دولار)، يتوقع أن تزيد مستقبلاً لتمويل برامجه ومشروعاته السنوية. ومن أبرز تلك المشروعات دعم 3600 من المواطنين وتزويدهم بالمهارات العملية اللازمة وبما يتوافق مع حاجة سوق العمل في بعض التخصصات كالتكنولوجيا والصحة والفنادق وإدارة الأعمال، والطيران وهندسة الطيران كأولوية في التوظيف. كذلك دعم نحو 1500 من رواد الأعمال كي يقوموا بدورهم في إقامة المشروعات وخلق فرص العمل والإنتاج، فضلا عن مساعدة ما يقارب من 4 آلاف مؤسسة بحيث تكون أكثر قدرة على استيعاب التطورات الحديثة في سوق العمل والتعامل معها بانفتاح ورؤية أكبر. وركز الصندوق على رواد الأعمال من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل نحو 99% من الشركات البحرينية و70% من القوى العاملة في البحرين محافظاً بذلك على تراتبية البحرين العالية على سلم مؤشر ريادة الأعمال ومؤسسات التنمية الصادر عن المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية، حيث جاء ترتيب البحرين في المركز الـ 29 عالميا والـ 3 عربيا عام 2016.

من ناحية أخرى ولتحقيق المقصد الثاني (8-2) الخاص بتحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، دشنت وزارة شؤون الشباب والرياضة " فاب لاب" FAB LAB وهو امتداد لمختبرات الفاب لاب العالمية كأول مختبر من نوعه في مملكة البحرين لمساعدة المخترعين وأصحاب المشاريع والطلّاب على تحويل أفكارهم إلى واقع ومناقشة وحل مشاكل التصنيع. وللمقصد الثالث من الهدف الثامن (8-3) أطلقت الوزارة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO مبادرة "أفضل منتج منزلي" من الأسر المنتجة المنتمية للمراكز الشبابية لبيعه في السوق المحلي وتصديره للخارج حسب الإمكانية. كما تنفذ الوزارة ومنذ عام 2010 وفي العطلة الصيفية مشروع "مدينة شباب 2030" وبدعم من "تمكين بهدف الارتقاء بالشباب البحريني وتأهيلهم وتدريبهم عبر مجموعة من البرامج الموجهة لبناء وتنمية الطاقات والقدرات مما يؤهلهم لدخول سوق العمل. وقد بلغ عدد البرامج التدريبية 94 برنامجاً في عام 2017، استفاد منها نحو 4875 شاباً وشابة.

العمالة الوافدة: نحو التحرر من نظام الكفالة

تستقطب مملكة البحرين العمالة من جميع أنحاء العالم بفضل ما توفره من بيئة جاذبة العمل حتى بات الوافدون يمثلون 55% من سكان البحرين و76% من إجمالي العاملين. فالبحرين رغم صغرها إلا انها توفر أكثر من 600 ألف فرصة عمل دائمة للوافدين. وعلى الرغم من محدودية موارد البحرين فإنها سعت لتلبية الإحتياجات الأساسية لهم ولأسرهم من الخدمات المدعومة كلياً أو جزئياً فضلاً عن التعليم المجاني

والعلاج شبه المجاني. كلما بانه يتم السماح لجميع الوافدين تحويل ما يكسبونه من أموال دون أي اقتطاع، حيث بلغ إجمالي تحويلات العاملين 927 مليون دينار بحريني (أي مايعادل 2.5 بليون دولار أمريكي) عام 2017، يساهمون بها كعمله صعبة تساعد في تنمية الناتج الوطني في بلدانهم. وما تجدر الاشارة إليه في هذا الصدد، هو أن العاملين الاجانب في البحرين يقعون تحت ثلاث فئات هي: أصحاب المؤهلات والكفاءات العالية وهؤلاء من مختلف الدول بما فيها الولايات المتحدة والدول الاوروبية ويعملون في القطاع الخاص والعام برواتب مرتفعة؛ وفئة اصحاب المؤهلات المتوسطة ويعملون أيضاً ككوادر وسطى في مختلف المجالات؛ وفئة اصحاب المؤهلات المتدنية وهم الاكثر عددا ويعملون في قطاعات الانشاء والخدمات، ويساهم عملهم في البحرين في اغناء اسرهم واخراجهم من الفقر من خلال التحويلات التي يرسلونها لهم.

نظام كفالة الوافدين

دفع التزام البحرين بالغاية الاجمالية لخطة التنمية المستدامة بتحقيق "تنمية لا تستثني أحدا" leaving no one behind" إلى الشروع في العمل على التحرر من نظام الكفالة. ففي عام 2017 تم البدء بنظام تصريح العمل المرن الذي يحرر العامل الوافد من الإرتباط الحصري بكفيل واحد فقط. وقد لقي مشروع إصلاح سوق العمل الذي يعد الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط ترحيباً إقليمياً وأممياً بوصفهِ ينسجم مع كافة المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالعمالة ويراعي جميع الاعتبارات القانونية والإنسانية والاجتماعية بها ويتماشى مع معايير العمل ويعكس التزام المملكة بتوفير الحماية اللازمة لضمان حقوق العمالة طبقًا للقوانين والتشريعات الوطنية، والارتقاء ببيئة العمل.

الأمم المتحدة تدعم تصريح العمل المرن كأحد أفضل الممارسات الدولية

يقدم تصريح العمل المرن حلًا مبتكرًا في طريق إصلاح سوق العمل وذلك بتحصين بيئة التعامل مع العمالة الوافدة، بما يضمن حقوقها إلى جانب حقوق بقية أطراف العمل، كما أنه يقدم إضافة اقتصادية نوعية للاقتصاد الوطني من خلال توفير احتياجات السوق من العمالة المؤقتة دون الإخلال بالطبيعة التنافسية، فضلا عن تصحيح العمالة المخالفة لأوضاعها وفقًا للقانون. وبموجب ذلك التصريح يمنح العمال الحق في العمل في مختلف الوظائف غير المهنية الاعتيادية سواء بالدوام الكلي أو الجزئي، ولدى صاحب عمل واحد أو أكثر. كما يتمكن العامل المرن من الاستفادة من الرعاية الصحية في المراكز الحكوميّة، ويتاح له مغادرة المملكة والعودة بصورة اعتيادية خلال فترة صلاحية تأشيرة العمل.

الشراكة اقليميا ودوليا

الشراكة علاقة ذات اتجاهين بين الدولة المعنية والاخرين، يتبادل فيها الطرفان الادوار والمنافع بشكل متكامل. وكما سبقت الاشارة الى ذلك مراراً على إمتداد هذا التقرير، يلعب التكامل الاقليمي والانفتاح على العالم دوراً حاسماً في مسار التنمية المستدامة في البحرين، مع ما يترتب على ذلك من التزامات على المملكة وفوائد تعود عليها ايضاً إلتزام الشركاء تجاهها.

ولا تعتبر البحرين دولة مانحة ولا دولة متلقية للمساعدات بالمعنى التقليدي، بل هي جزء من منظومة دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا الانتماء يعتبر شكلا متقدماً مُمأسسا من الشراكة، ينتج عنه أشكال أخرى من تبادل الخبرات والدعم التنموي وذلك عبر المشاريع التنموية الاقليمية والتبادل التجاري وحركة الاستثمارات والقوى العاملة بين البلدان الاعضاء والذي يفوق في أثرها التنموي نظام المساعدات والاقراض التقيلدية.

من ناحية أخرى قامت البحرين عبر المؤسسة الخيرية الملكية والهلال الأحمر البحريني ومنظمات المجتمع المدني بتقديم العديد من المساهمات المالية والعينية لدعم اللاجئين في مختلف بقاع العالم كفلسطين وسوريا وباكستان والصومال وتركيا والنيبال والفلبين ومصر واليمن. ناهيك عن بناء المستشفيات والمدارس وغيرها من البنى التحتية بالاشتراك مع دول مجلس التعاون الشقيقة ودول العالم الصديقة. علماً بان إمكانات المملكة لا تسمح لها بالتوسع بدور من هذا النوع، ولا هي تنظر إلى نفسها كدولة مانحة، بل ان ما تقوم به هو من باب الالتزام الأخلاقي والإنساني والتضامن مع الشعوب بمن هم بحاجة إلى مساعدة في ظروف عصيبة.

تحديات ونظرة إلى المستقبل

إن التأكيد على الانجازات المحققة هو للفت النظر إلى وجود هامش من القدرة للتقدم والبناء على ما تراكم من تجارب وخبرات خلال السنوات السابقة. إلا أن ذلك لا يعني عدم رؤية المشكلات والصعوبات والتحديات على تنوعها، ومحاولة تجاوزها بالإرادة والتخطيط الصحيح. فالهدف الثامن يدعو للعمل على تحقيق نمو اقتصادي مستقر ولفترة من الزمن. في هذا الصدد، بلغ متوسط النمو الاقتصادي السنوي في العقد الماضي 37% وهو نمو جيداً رغم الصعوبات التي واجهتها البحرين بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية، وتذبذب عصب إقتصادها البترول.

ان خيار التنويع الاقتصادي الذي سارت عليه المملكة منذ سنوات، وخيار الاندماج الفعال في الاقتصاد الإقليمي والابتكار العلمي والتكنولوجي، والسير على طريق زيادة كفاءة استخدام الطاقة والطاقة البديلة وخيار الاستدامة المتسق والاستراتيجي هو الخيار الاسلم للنمو الاقتصادي المؤدي الى الازدهار وحماية الكوكب.

4. 7. الأمن والحوكمة والتطوير المؤسسي

التشجيع على اقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من اجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة امكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

خصص برنامج العمل الحكومي محورين من أصل ست محاور لتغطية مجال السلم والعدل والحوكمة الرشيدة، المتعلقة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، هما المحور السيادي ومحور الأداء الحكومي. الأول يعنى بـ "تعزيز الأمن والاستقرار والنظام الديمقراطي والعلاقات الخارجية"، فيما يركز الثاني على الجوانب الاجرائية وتوفير الخدمات للمواطنين، وأولويته الاستراتيجية هي "تعزيز فعالية وكفاءة الأداء الحكومي".

إن الأمن والاستقرار في البحرين (كما في أي بلد آخر) هو شأن وطني بقدر ما هو إقليمي. فقد تنجح الاجراءات الوطنية في توفير الأمن والاستقرار السياسي والمؤسسي في البلاد، الإ أن ذلك لا يحدث الأثر التنموي المرجو والحفاظ عليه وحمايته ما لم يكن معززاً ببيئة إقليمية ودولية داعمة للسلام وتنعم بالاستقرار.

ففي خلال العقد الأخير، تزايدت وتيرة التدخل الخارجي في شؤون مملكة البحرين، وفقا للأدلة والوثائق الدامغة، الأمر الذي يعد انتهاكا صريحًا لمبادئ احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحسن الجوار، والتي يؤكد عليها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فضلاً عن تأثيره في مسعى المملكة نحو الاستدامة الشاملة، وبناء القدرات الوطنية، في مختلف مجالات التنمية. وتقدم مملكة البحرين في هذا الصدد، نموذجاً تنموياً مميزا بحسب المؤشرات الدولية، لكنه يواجه تحدياً أمنياً من الإرهاب الذي ترعاه الدول، والذي يستهدف الاستقرار وخطط التنمية. إن الأمن والتنمية مطلبان أساسيان متلازمان في مسار واحد، ولا يمكن تحقيق أحدهما من دون الآخر، ولا يمكن بلوغهما إلا من خلال دولة آمنة، تنتهج الحكم الرشيد. ويظل توفير النمو المستدام رهيناً بضمان فعالية الأمن والاستقرار والتنمية البشرية والحفاظ على القيم الإنسانية. وقد حافظت البحرين على المعادلة المتوازنة بين الأمن والتنمية في بيئة مستقرة، فواجهت

الأعمال الإرهابية في إطار القانون وقيم حقوق الإنسان وفي الوقت ذاته واصلت بخطوات ثابتة مسيرة التنمية وتوجيه الجهود والموارد لخدمة ورفاه المواطنين والمقيمين.

وقد أشار الاستعراض الحالي في أكثر من مكان إلى أثر التوتر الاقليمي على البحرين، وإلى التزام البحرين بالمواجهة المشتركة مع مجلس التعاون الخليجي للحيلولة دون تفاقم الأزمات ومحاصرة تأثيراتها على الداخل الوطني. أما بالنسبة للاستقرار الداخلي فإن جلالة الملك والحكومة وكل مؤسسات الدولة تسعى جاهدة لتكريس ثقافة الحوار وسيادة القانون واستمرار مؤسسات الحكم الدستورية (شورى وبرلمان) من خلال الانتخابات الدورية (وثمة انتخابات برلمانية على الابواب عام 2018). وكذلك محاربة الفساد وإحكام الحفاظ على المال العام من خلال ديوان الرقابة المالية والإدارية الذي أنشئ بموجب المرسوم بقانون رقم (49) لسنة 2010 ليتولى مهمة الرقابة على المال العام والتحقق من سلامة ومشروعية إستخدامه وحسن إدارته دون إسراف أو تبذير فيما يدعم الدولة والمجتمع ويعود عليهما بالنفع، بجانب مساعدة الجهات الخاضعة للرقابة على أن تدير شئونها بأسلوب مؤسسي يستند إلى القوانين والإجراءات المنظمة لأعمالها بهدف تطوير أداء تلك الجهات وسد الثغرات التي تُستغل في ارتكاب المخالفات والتلاعب بالأموال العامة فضلاً عن الكشف عن المخالفات المالية والإدارية وضبط المخالفين. كما يقوم ديوان الرقابة المالية والإدارية أيضاً بمراجعة اللوائح والأنظمة المالية والإدارية وأسلوب سير العمليات للتأكد من كفاءة وكفاية تلك القوانين والأنظمة وتحديد أوجه النقص والقصور فيها ومدى حمايتها من الاختراق، واقتراح الوسائل المناسبة لتطويرها وإصلاحها. وبموجب المادة (116) من الدستور والمادة (1) من قانون 49 يعد الديوان مستقل مالياً وإدارياً عن السلطتين التشريعية والتنفيذية لتمكينه من أداء مهامه بحيادية وشفافية واستقلالية. هذا ويصدر الديوان تقريراً سنوياً يتضمن نتائج الرقابة على الحساب الختامي للدولة ونتائج أعمال رقابة الأداء والرقابة الإدارية حقا ان وجود الديوان كان فاعلا في حماية المال العام، وتحسين أداء الجهات الخاضعة للرقابة وتأمين المساءلة وتعزيز الشفافية وتطوير أداء تلك الجهات وسد الثغرات التي تُستغل في ارتكاب المخالفات والتلاعب بالأموال العامة.

أما بالنسبة إلى الأمن الجنائي، فتجدر الاشارة إلى أن توفر البنية التحتية الحضرية الحديثة، والإنارة، وشبكات الطرق التي تغطي كل الأحياء وتوفر مخافر الشرطة ومراكز الخدمات، ونظام الاتصال الفعال وخدمات الطوارئ على اختلافها تساهم كلها في توفير بيئة آمنة للجميع للعمل والدراسة والتنقل والحياة في البحرين ليلاً ونهاراً.

هذا وتسعى المملكة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال تدابير واجراءات تشريعية وسياسات ومنها استقلالية القضاء البحريني الذي يتبع سلسلة من الإجراءات القانونية لضمان المحاكمة العادلة بما في ذلك الحق في الدفاع والمساعدة القضائية، وتكفل المملكة احترام الحقوق والحريات وتوفر آليات وسبل

الانتصاف القضائية وغيرها، مثل ماهو منوط بالأمانة العامة للتظلمات ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، ووحدة التحقيق الخاصة، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والنظام الوطني للمقترحات والشكاوى "تواصل". كما تتيح المملكة الممارسات الديمقراطية من خلال السلطة التشريعية، وحرية الرأي والتعبير وأدوات عديدة منها السماح بنشاط المنظمات غير الحكومية، وحرية وسائل الإعلام المختلفة، واحترام الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، طبقاً للدستور والتشريع الوطني والاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان التي التزمت بها مملكة البحرين. وتقدم تقاريرها بشكل دوري وفق الآليات الدولية المعتمدة.

النظام الوطني للمقترحات والشكاوى "تواصل"

يعتبر النظام الوطني للمقترحات والشكاوى " تواصل " أحد القنوات الإلكترونية الرئيسية التي تمكن المواطنين والمقيمين من تقديم أي مقترح أو شكوى موجهة إلى إحدى الجهات الحكومية بمملكة البحرين بصورة سهلة وسريعة، ومن أي مكان وفي أي وقت. علماً بأنه هناك فريق عمل في كل جهة حكومية معني بمعالجة المقترحات والشكاوى المطروحة وفقاً لمؤشر أداء وخلال فترة زمنية محددة بحسب نوع الشكوى.

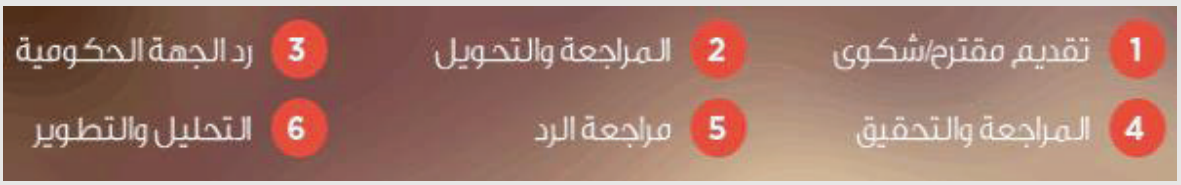

والجدير بالذكر أن مملكة البحرين قدمت تقرير المراجعة الدورية الشاملة في الدورة الثالثة لمجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة في مايو عام 2017، وتلقت 175 توصية من بلدان العالم المختلفة، ووافقت على 139 توصية منها تمثل ما يقارب 80 % من جملة تلك التوصيات. علماً بأن 88 توصية (50.3% من مجمل التوصيات) مرتبطة بأهداف محددة للتنمية المستدامة. ويلخص الجدول التالي التوصيات التي تم الموافقة عليها مصنفة حسب أهداف التنمية المستدامة.

الهدف	التوصيات التي وافقت عليها مملكة البحرين والمرتبطة بأهداف التنمية المستدامة	العدد
	✓ (توصية واحدة) وضع البرامج الصحية في المراكز الصحية ومراكز الإصلاح والتأهيل لاستيعاب جميع الفئات العمرية والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.	1
	✓ (6 توصيات) تتعلق بالتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان بشكل عام، وإدراج ذلك في المناهج الدراسية، وعبر وسائط الاعلام والاتصال المختلفة. ✓ (توصية واحدة) تكثيف الجهود الرامية إلى توفير التعليم العام والتدريب بشأن قانون الاتجار بالبشر. ✓ (توصية واحدة) إذكاء الوعي في المجتمع بين الفئات من جميع الأعمار، لتمكينهم من إدراك أهمية منظمات المجتمع المدني ودورها في ديناميات المجتمع البحريني .	8
	✓ (5 توصيات) بشأن التشريعات والسياسات والتدابير التي من شأنها القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وحمايتها. ✓ (توصية واحدة) مواصلة العملية المهمة لتحسين التوفيق بين حقوق المرأة وواجباتها في إطار أحكام الشريعة. ✓ (توصية واحدة) اتخاذ خطوات لكفالة التنفيذ الناجح للخطة الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية 2013-2022. ✓ (توصية واحدة) زيادة عدد النساء في الحياة السياسية والعامة على جميع المستويات وفي جميع المجالات وتعزيز دور المرأة في المناصب القيادية وضمان إتاحة الفرص لها في نظام التعليم العالي.	8
	✓ (4 توصيات) متعلقة بمواصلة الجهود والتدابير الرامية إلى منع الاتجار بالأشخاص والقضاء عليه وتعزيز حماية الضحايا ومساعدتهم. ✓ (3 توصيات) بشأن اعتماد وتنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وبالأخص النساء والفتيات. ✓ (توصية واحدة) اتخاذ المزيد من الخطوات لضمان المساواة في جميع جوانب العمل والمهن. ✓ (4 توصيات) بشأن مواصلة الجهود لضمان سلامة العمالة الوافدة وأمنها وكرامتها، وحمايتها من التمييز، بمن فيهم العاملون في المنازل، باتخاذ التدابير المؤسسية والتشريعية اللازمة.	12
	✓ (توصيتان) بشأن مواصلة تعزيز السياسات الاجتماعية السليمة المناصرة للسكان، مع التركيز بوجه خاص على حقوق الفئات الضعيفة.	9

	✓ (توصية واحدة) اعتماد تدابير فعالة في القوانين والممارسات من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز، ولا سيما على أساس الدين أو المعتقد. ✓ (توصية واحدة) اتخاذ تدابير إضافية لمكافحة التعصب والقولبة النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الأشخاص بسبب دينهم أو معتقدهم. ✓ (3 توصيات) بشأن مواصلة تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة واتخاذ تدابير فعالة لإعمال الحقوق المكرسة في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومواصلة دعم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع بتعزيز الدعم التعليمي والتدريب الوظيفي. ✓ (توصية واحدة) مواصلة تحسين نظام الضمان الاجتماعي، واتخاذ مزيد من الخطوات لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات المستضعفة. ✓ (توصية واحدة) مواصلة تعزيز قدرات اللجنة الوطنية للطفولة بغية تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية الوطنية للطفولة تنفيذاً تاماً.	
١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية	✓ (8 توصيات) متعلقة بتعزيز استقلالية وفعالية سبل الانتصاف الوطنية وفقاً للمبادئ والمعايير الدولية، كالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والأمانة العامة للتظلمات، ووحدة التحقيق الخاصة بالنيابة العامة. ✓ (5 توصيات) بشأن بناء قدرات وتدريب القضاة والموظفين بإنفاذ القانون وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية، ونشر مدونة سلوك رجال انفاذ القانون فيما بينهم وفي المجتمع بشكل عام. ✓ (6 توصيات) بخصوص إجراء تحقيقات في جميع ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة وحالات الاختفاء القسري وفقا لمعايير سيادة القانون ومسألة مرتكبي تلك الجرائم، وضمان عدم الافلات من العقاب. ✓ (توصية واحدة) مواصلة استراتيجية مكافحة الإرهاب بغية حماية حقوق الإنسان. ✓ (16 توصية) بشأن إزالة العقبات التي تحول دون حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وتعزيز انشطة المنظمات غير الحكومية وتيسيرها، وأن يتوافق قانون الصحافة الجديد مع المعايير الدولية. ✓ (3 توصيات) متعلقة بالتدابير والتشريعات اللازمة لحماية المجتمع المدني والصحفيين من أعمال العدوان والترهيب والاعمال الانتقامية. ✓ (3 توصيات) بشأن الإفراج عن المسجونين بسبب ممارسة حقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي. ✓ (توصيتان) بخصوص احترام حق جميع المجموعات والأفراد في المشاركة السياسية والعامة المشروعة وحمايته. ✓ (توصية واحدة) إزالة القيود على إنشاء الأحزاب السياسية أو العضوية فيها.	48

	✓ (توصية واحدة) التركيز على تعزيز الإطار القانوني والمؤسسات والجهاز القضائي لضمان استقلالية النظام القضائي والحق في المحاكمة العادلة الذي تكفله المادتان ٩ و١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ✓ (توصية واحدة) حظر ممارسة العقوبة البدنية ضد الأطفال في جميع الأوساط والسياقات بموجب القانون، بما في ذلك المنزل، وإلغاء جميع الاستثناءات المتعلقة باستخدامه. ✓ (توصية واحدة) توحيد السن الجنائية في تشريعات المملكة لمراعاة المصلحة المثلى في معاملة الطفل بطريقة تتناسب مع سنه وتصون كرامته وتيسر إعادة تأهيله وإدماجه في المجتمع. ✓ (توصية واحدة) مواصلة الخطوات الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان باتخاذ تدابير فعالة لإعمال الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.	
IV عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	✓ (توصية واحدة) مواصلة الجهود من أجل التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان والاستفادة من التجارب الدولية ذات الصلة. ✓ (توصية واحدة) العمل من أجل التوعية بالحق في بيئة آمنة من خلال المشاركة والتعاون بين جميع الشركاء.	2

لقد وافقت حكومة مملكة البحرين على تلك التوصيات، وبناء عليه سوف تتخذ الاجراءات الضرورية لوضعها موضع التنفيذ، لا بل إنها شرعت بتنفيذ بعضها حتى قبل أن تقدم تقريرها للأمم المتحدة، فيما سيتم ادراج القسم الآخر في برنامج العمل الحكومي القادم، لضمان تنفيذها مع حلول موعد المراجعة الدورية القادم في 2021، وهو ما يتطابق أيضاً مع المدى الزمني لبرنامج عمل الحكومة القادم 2019 – 2022.

والجدير بالذكر أن أساسيات النظام السياسي في مملكة البحرين وما لحق به من تطورات توضح الحرص على الاستفادة من حصيلة تجربة البحرين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ومراعاة التحديات التي يتطلبها التطور المستمر، وفي الوقت نفسه الاستفادة من التجارب ذات الصلة وذلك حرصاً على بناء دولة عصرية من حيث الأطر السياسية والدستورية والأخذ في الاعتبار المستجدات المحلية والاقليمية والدولية .

وقد اتسمت عمليه تطوير النظام السياسي بالشفافية والمصارحة بين القيادة والشعب من خلال الأطر السليمة للممارسات الديمقراطية التي تؤكد على احترام سيادة القانون، وكفالة الحقوق والحريات، والتأكيد على أهمية المشاركة الشعبية والوحدة الوطنية.

إن الربط بين أهداف التنمية المستدامة وتقرير المراجعة الدورية من شأنه أن يُسهم في تحسين آليات متابعة أهداف التنمية المستدامة من جهة، وتعزيز ربط حقوق الانسان مع مفهوم التنمية المستدامة من جهة أخرى.

الحكومة الإلكترونية

في ضوء ثورة المعلومات والاتصالات، نجحت البحرين في توظيف التقنيات الالكترونية لرفع كفاءة تقديم الخدمات الحكومية من خلال تبنيها لمبادرة الحكومة الإلكترونية إذ صُنفت ضمن الدول المتقدمة جداً في العالم في هذا المجال وهو تصنيف تحصل عليه الدول التي تحقق نسبة أعلى من 75% من إجمالي مؤشرات التقييم (التي تتجاوز 400 معيار) مُعززةً بذلك سعيها نحو التحول الإلكتروني عبر تقديمها للكثير من الخدمات للمواطنين والمقيمين إلكترونياً منتهجة أفضل السبل والممارسات الدولية في هذا المجال. سهل ذلك الجاهزية الإلكترونية وفاعلية البنية التحتية لقطاع تقنية المعلومات وأجهزة الاتصال الذكية وموثوقية شبكة الانترنت، وبما يمكنها من التعامل مع الكم الهائل من البيانات الضخمة (Big Data). ويمكن الاستفادة منها لتطوير المعلومات التي تساعد في صنع القرار.

تطوير القيادات الحكومية لتدعيم مبادرات القطاع العام بأهداف التنمية المستدامة

يعمل معهد الإدارة العامة (BIPA) على رفد قيادات العمل الحكومي ببرامج لتدريب وتطوير القادة في مجال السياسات والاستراتيجيات وإدارة الموارد والمهارات والسلوك والمعرفة، وحل المشكلات بوسائل البحث العلمي. ويعمل المعهد مع شركاء دوليين كالمعهد الدولي للعلوم الإدارية IIAS لوضع أجندة دولية موحدة لمستقبل الإدارة العامة، بالإضافة إلى إعداد مشروع قيادي دولي للقيادات الدولية، وتصميم برامج أكاديمية وتدريبية تسهم في الارتقاء بالأداء الحكومي.

كما بدء المعهد في مؤامة أهداف التنمية المستدامة 2030 مع البرنامج الوطني لتطوير القيادات الحكومية وذلك بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإنمائي في البحرين وذلك على عدة كمراحل تبدأ بفهم اهداف التنمية المستدامة وانتهاءً برصد مؤشرات الأداء على المستوى القيادي التي تحقق اهداف التنمية المستدامة في المؤسسة.

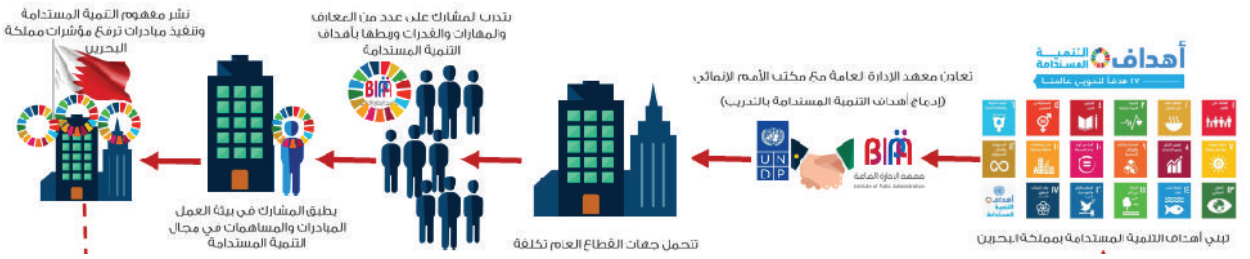

في عام 2008 تم انشاء مركز البحرين للتميز لتحقيق رؤية القيادة الحكيمة في تطوير الأداء الإداري لكافة الوزارات والأجهزة الحكومية وذلك عبر تبني برامج عالمية وعلمية رصـينة أثبتت نجاحها في القطاعين العام والخاص بهدف التوصـل إلى حلول إبداعية ومسـتدامة، من خلال منهجيات التميز التي أثبتت جدوى تطبيقها لدى مختلف المؤسـسـات في العالم وتهدف تلك الجهود إلى تبسـيط وتسـريع إجراءات الخدمات الحكومية المقدمة للجمهور مع ضمان الدقة والسرعة في آن واحد. ترتكز على عدة معايير أهمها:

- ✓ قدرة المؤسسة على رفد الاقتصاد الوطني،
- ✓ صناعة التغيير من خلال تطبيقات التميز،
- ✓ تنمية القياديين والفرق القيادية والأصول البشرية،
- ✓ الحفاظ على الأصول المعرفية الضمنية والمكتسبة،
- ✓ التواصل مع المجتمع ومدى قدرة المؤسسة في تنمية روح المسئولية الاجتماعية.

الفصل الخامس: النقاش المواضيعي: التحول إلى مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود

5. 1. تمهيد

تناول هذا التقرير على امتداد فقراته السابقة الإطار المفاهيمي للتنمية، ولخطة التنمية المستدامة لعام 2030، والالتزام بمبدأ الترابط والتكامل ين الأهداف، والمقاصد، والسياسات على المستوى الوطني. وفي القسم التالي نفرد حيزاً، خاصاً لاستعراض الأهداف الخمسة 6 و7 و11 و12 و15، إضافة إلى الهدف 17 الذي يدرج بشكل دائم في كل دورة. وقد أضفنا اليها الهدف 13 عن التغير المناخي، الذي سوف يستعرض في منتدى عام 2019 وذلك لارتباطه العضوي مع الأهداف 6 و7 و12؛ كما أضفنا الهدف 14 الخاص بالبحار والمحيطات، الذي تم استعراضه عام 2017، نظراً لعدم امكانية الفصل بين البيئة البحرية والبيئة البرية في بلد كالبحرين.

5 . 2. المدن والتنمية الحضرية في البحرين

جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدام

حدد المخطط الهيكلي الاستراتيجي الوطني لمملكة البحرين 2030 أهداف التنمية الحضرية، وملامح النمو العمراني والحضري المستدام للمملكة منذ عام 2008، بتوفير مساكن حديثة وخدمات بنية تحتية آمنة، ومرافق عامة متطورة، لتلبية احتياجات الساكنين من العيش الكريم، ووفقاً لأفضل الممارسات العالمية، من حيث توفر المياه للاستخدامات المختلفة، ومعالجة مياه الصرف الصحي، وتوفر الطاقة واستخدامها بكفاءة، وإدخال الطاقات المتجددة، والسعي لتحويل المدن إلى مجمعات ذكية تستقطب التكنولوجيا، وتعتمد الأداء منخفض الكربون (مقصد11.3) وغيرها. كما تم تطوير شبكة الطرق، وتحديث النقل الجماعي (مقصد 11.2)، فضلاً عن توفير المرافق العامة من مدارس ومراكز تعليمية واجتماعية وصحية. كما تضمن تطوير الحدائق والمنتزهات العامة الأسواق الشعبية والمركزية ومشاريع تنمية المدن والقرى، بما ينعكس إيجاباً على المستوى المعيشي والصحي والاجتماعي للسكان في مختلف مناطق البلاد وبما يعزز من جهود المملكة، في تحقيق بيئية صحية، ومدن ذكية، وصحية، ومستدامة.

خدمات إسكانية حديثة

ففي مجال توفير مساكن وخدمات أساسية ملائمة وميسورة الكلفة للمواطنين وتحسين مستوى المساكن القديمة تم تحقيق الغاية 11.1. ويتم توفير الحماية القانونية لضمان المساواة في حق حيازة الأراضي بما

في ذلك حق التوريث والتملك لجميع المواطنين. وقد نص الدستور في المـــادة رقم 9 الفقرة (و) على أنه «تعمل الدولة علـــى توفير السكن لذوي الدخل المحدود من المواطنين»، وهو النص الذي أسس لمنهجية عمل وزارة الإسكان لتقديم الخدمات الإسكانية بعدالة تامة للمستحقين بحسب تصنيف مستويات الدخل الشهري ولجميع فئات المجتمع بما فيها ذوي الاحتياجات الخاصة في مجتمعات إسكانية حديثة.

وفي إطار التعاون مع المكتب الإنمائي للأمم المتحدة تم الاتفاق على مشروع تطوير السياسات والخدمات الإسكانية، وضمان ادراج اهداف التنمية المستدامة الإسكانية الجديدة لتحقيق مبدأ الاستدامة للملف الاسكاني على المدى البعيد بطرق عدة بناءً أكثر كفاءة تستخدم مواد البناء الصديقة للبيئة واستخدام مواصفات العزل الحراري بما يسهم في خفض استهلاك الطاقة، مع بدء خطوات تركيب نظام الطاقة الشمسية في عدد من الوحدات السكنية الجديدة، كخطوة اولى نحو تعميم تلك التجربة.

وقد نهجت وزارة الإسكان ثلاثة مسارات رئيسية نحو تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص في توفير الخدمات الإسكانية، باعتبار ذلك أحد الحلول الرئيسية التي تضمن استدامة الملف الإسكاني في المملكة، يتمثل المسار الأول في إبرام التعاقد مع إحدى شركات التطوير العقاري لتنفيذ مشاريع إسكانية على الأراضي الحكومية، وكانت التجربة الأولى في مدينة سلمان بتنفيذ 1618 وحدة سكنية وتنفيذ 832 وحدة سكنية في منطقة اللوزي، وقد حققت هذه التجربة حتى الآن نجاحاً على صعيد اكتمال نسب الإنجاز بها، وقامت الوزارة فعلياً بتوزيع الوحدات على المواطنين المدرجة طلباتهم على قوائم الانتظار.

أما المسار الثاني والذي يشهد نجاحاً كبيراً ورواجاً في الشارع البحريني، هو برنامج مزايا، الذي حقق نتائج إيجابية في فترة زمنية قياسية، أهلته ليتم إعتماده كخدمة إسكانية أساسية بقرار من مجلس الوزراء، حيث سجل البرنامج منذ تدشينه عام 2013 قيام 6000 مواطن بالتقدم للحصول على شهادة تأهيل، فيما أنهى 2800 مواطناً إجراءات استلام وحداتهم بالفعل في فترة زمنية وجيزة للغاية. وساهم برنامج مزايا في تشجيع المطورين العقاريين على تنفيذ المزيد من المشاريع بأسعار مناسبة بعد تأهيلهم وتزويدهم بالمواصفات الفنية المعتمدة. كما قام بنك الإسكان الشريك الاستراتيجي للوزارة في باستقطاب مزيد من البنوك لمنح تمويلات ميسرة وطويلة الأمد للمستفيدين مع دعم مالي مباشر من الوزارة في سداد الأقساط الشهرية.

ويمكن القول إن برنامج مزايا قد حقق مبدأ تسهيل حصول المواطنين على التمويل الإسكاني المدرج في برنامج عمل الحكومة من خلال التمويلات التي تمنحها البنوك المشاركة في مزايا للمواطنين، فضلاً عن قيام وزارة الإسكان بوضع أطر وسياسات جديدة تتعلق بتخصيص التمويلات الاسكانية المباشرة التي تقدمها للمواطنين بهدف الشراء أو البناء أو الترميم، بما يضمن عدم تراكم طلبات التخصيص دون استفادة، وتقديم

التمويل المالي للمواطنين الأكثر حاجة وجاهزية، وبالتالي الحصول على التمويل وشراء الوحدة أو بناؤها أو ترميمها في فترة زمنية قياسية.

وعلى صعيد المسار الثالث، فقد دشنت الوزارة مبادرة لشراء أكثر من 3000 وحدة سكنية من إحدى كبرى شركات التطوير العقاري في مملكة البحرين، يستفيد منها المواطنون المدرجة طلباتهم على قوائم الانتظار، وهو شكل جديد من أشكال التعاون مع القطاع الخاص.

برنامج السكن الاجتماعي "مزايا"

قامت حكومة البحرين بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) عام 2002 باستحداث برنامج السكن الاجتماعي الذي يُمكن ذوي الدخل المتوسط من إختيار منطقة للسكن ونوعية الوحدة السكنية وتمويلهم بمبلغ يصل إلى 81,000 دينار (215,000 دولار) يحصل عليها طالب الخدمة الإسكانية من البنوك المشاركة في البرنامج بضمان من الحكومة، يسددها بقسط شهري لا يتجاوز 25% من دخله الشهري، فيما تسدد الحكومة الفارق بين القسط الشهري الفعلي للقرض وما يقوم المستفيد بتسديده فعلاً. ويُعد هذا النظام التمويلي نظاماً حديثاً ومتميزاً يضاهي أكثر الأنظمة العالمية للتمويل الميسر للإسكان.

ويتمثل التحديان الرئيسيان في هذا المجال في توفير التمويل المستدام لقطاع الاسكان من خلال زيادة دور القطاع الخاص، والثاني في الحاجة إلى تقليص فترة الانتظار للحصول على المسكن. ويؤدي التفاوت بين الطلب المتزايد وفترة الانتظار إلى زيادة احتمال مخالفة قوانين البناء وإدخال تعديلات عديدة على المساكن المشغولة من الاسر للأستجابة لحاجات نمو الاسرة الممتدة، الذي يتم بوتائر أسرع من القدرة على الاستجابة للأسر النووية.

من جانب آخر قامت الحكومة بتطوير عدد من الأحياء السكنية القديمة بهدف الحفاظ على النسيج الإجتماعي والطابع التاريخي لتلك المناطق، ومنها على سبيل المثال تطوير منطقة حالة بو ماهر. ومؤخرا تم إطلاق مبادرة "فرجان"، لتطوير عدد من أحياء محافظة المحرق (عاصمة البحرين القديمة) ذات الإرث التاريخي

والحفاظ على طابعها التراثي وتوطين أهالي المنطقة فيها وتم التطوير وفق جودة بناء عالية وطرق وممرات تحاكي تاريخ تلك المناطق.

هذا وقد نالت مملكة البحرين إعترافاً دولياً في عدة مناسبات بجهودها في مجال المستوطنات البشرية، أبرزها منح صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر جائزة الشرف للانجاز المتميز في مجال التنمية الحضرية والاسكان عام 2006 من قبل برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية في جنيف وسط مراسم احتفالية دولية متميزة. كما اختيرت المحرق كعاصمة الثقافة الإسلامية لعام 2018، نظراً لعراقة تاريخها وإرثها الإنساني وما تجسده من مقومات حضارية متميزة.

البيئة وتأثير النمو الحضري عليها

بالنظر لما يصاحب النمو الحضري من آثار على جودة الهواء، وتزايد في المخلفات. فقد صدر القرار رقم (10) لسنة 1999 بشأن المقاييس البيئية (مقصد 11.6) ليضع معياراً وطنياً يتناسب وطبيعة المملكة وبيئتها وللحد من الانبعاثات الغازية والسائلة في قطاعات عديدة وقياس جودة الهواء المحيط. كما أنه وفي 27 نوفمبر 2016م أعتمد مجلس الوزراء القرار رقم 10- 237 بشأن تكليف المجلس الأعلى للبيئة بوضع استراتيجية وطنية لجودة الهواء بمملكة البحرين بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وبالتعاون مع بيت خبرة متخصص لتحسين جودة الهواء وتوفير بيئة صحية في مملكة البحرين.

وتشير التقارير الفنية لجودة الهواء إلى تكرار تسجيل تجاوز الجسيمات الدقيقة الأصغر من 10 و2.5 مايكرون (PM_{10} و $PM_{2.5}$) للمعايير الوطنية في جميع محافظات المملكة على الرغم من أن تلك المعايير أعلى من معايير منظمة الصحة العالمية (لمؤشر 11.6.2). ويرجى ذلك بشكل مباشر إلى زيادة شدة وتكرار العواصف الترابية والغبارية إقليمياً في العقدين الماضيين فهي تعد مشكلة عابرة للحدود ونتيجة إلى الجفاف بفعل تدني الهطول المطري في المنطقة. فالعلاقة بين عدد أيام الغبار ومجموع الهطول السنوي عكسية إذ تزداد أيام الغبار في السنوات التي يتناقص فيها الهطول المطري كما في العام 2008. فالجفاف الذي تعرضت له بادية الشام والعراق مؤخراً ناهيك عن عدم الاستقرار الذي عصف بها منذ سنوات قضى على الغطاء النباتي وفكك تربتها وجعلها عرضةً للرياح فزاد من عواصف الغبار والرمال الزاحفة. الأمر الذي يتطلب معه حماية الغطاء النباتي عبر التوسع في إقامة المحميات الطبيعية العابرة للحدود في الأجزاء الشمالية لمنطقة غرب آسيا لما تمثله المناطق المحمية من تآزر بين الإتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف المتمثلة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر UNCCD، والاتفاقية المتعلقة بالتنوع الحيويCBD، واتفاقية الأمم المتحدة الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ UNFCCC وبما يحقق حفظ للتربة من الانجراف والحد من مشكلة الغبار وتجاوز الجسيمات الدقيقة.

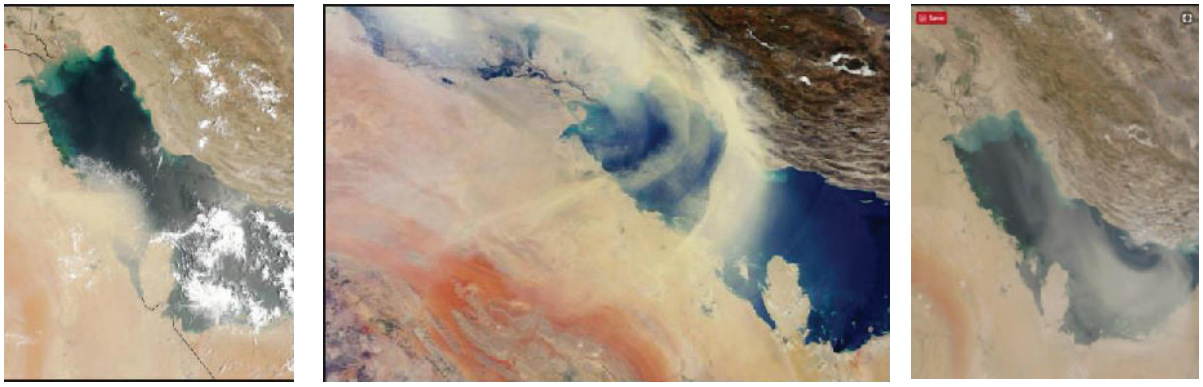

أضف إلى ما سبق فإن زيادة الأنشطة التنموية من مشاريع التشييد والبناء وتزايد أعداد المركبات، والتنمية الصناعية زادت من تركيز تلك الجسيمات الدقيقة في الهواء المحيط وللتخفيف من ظاهرة الغبار وتلوث الهواء في المناطق الحضرية تم التوسع في إنشاء الحدائق والمنتزهات والسواحل والواجهات البحرية ومضامير المشي والساحات الشعبية وتشجير وتجميل الشوارع في مختلف مناطق المملكة وتم استزراعها بالنباتات المحلية وبما يراعي متطلبات جميع الفئات من الأطفال والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم (مقصد 11.7). كما تم إعادة تأهيل عيون (ينابيع) البحرين القديمة وما حولها وتحويلها إلى منتزهات كعين عذاري وعين أم شعوم وغيرها وإتاحتها للجميع مما أدى إلى الحفاظ على تراث البحرين وساهم أيضاً في الحفاظ على البيئة ورفاهية الإنسان.

المخلفات مشكلة كبيرة

تعتبر المخلفات إحدى مشاكل المناطق الحضرية وتزداد حدة في الدول الجزرية الصغيرة خاصة مع النمو السكاني السريع وتزايد إنتاج الفرد اليومي من المخلفات والذي يصل في البحرين إلى نحو 1.5 كغم/فرد/يوم وهي كمية مرتفعة إذا ما قورنت بالمتوسط العالمي والبالغ 1.2 كغم. تشكل المخلفات الحضرية الصلبة 94% من مجموع المخلفات المتولدة، فيما تصل نسبة جمعها ونقلها من المناطق الحضرية إلى مواقع التخلص المخصصة لها 100% (المؤشر 11.6.1). هذا ويتم التخلص من مجمل تلك المخلفات منذ العام 1986م في مردم أو مكب عسكر، وهو عبارة عن محجر للصخور جنوب شرق البحرين يتم فيه طمر المخلفات دون أي عمليات تذكر للفرز أو المعالجة أو إعادة التدوير، ثم يتم دكها بواسطة آليات ثقيلة، وتغطيتها بطبقة من الرمل وهكذا تباعاً. وقد استقبل مكب عسكر نحو 2 مليون طن من المخلفات عام 2016. وتشير النتائج الأولية للاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للمخلفات التي يتم إعدادها حالياً إلى الحاجة الملحة لتبني نهج الإدارة المتكاملة للمخلفات، وضرورة العمل على تحسين حوكمتها بدءاً من تقليل إنتاجية الفرد منها، ومروراً بالفرز والتدوير توفيراً للموارد واسترداداً للطاقة وإنتهاءً بزيادة العمر الإفتراضي للمردم خاصة مع محدودية الأراضي في المملكة.

أما بالنسبة للمخلفات الخطرة فيتم التخلص منها في مدفن حفيرة المخصص لهذا النوع من المخلفات. ومن الجديد بالذكر أن مملكة البحرين صادقت على إتفاقية بازل لنقل المخلفات الخطرة عبر الحدود وقام المجلس الأعلى للبيئة بإصدار عدد من القرارات التي تنظم قضايا تداولها. فضلاً عن إنشاء منظومة إحصائية لإدارتها شاملة التسجيل اليومي لكمية المخلفات الصناعية ونوعها ومصدرها ومكان التخلص منها أو تصديرها ومعلومات الناقل لها، وإعداد تقرير سنوي بذلك يسلم إلى سكرتارية اتفاقية بازل التي كرمت البحرين جراء جهودها في هذا المجال.

تكريم البحرين من سكرتارية إتفاقية بازل

كُرمت البحرين من سكرتارية إتفاقية "بازل" لنقل المخلفات الخطرة عبر الحدود كأول دولة خليجية وعربية وآسيوية إلتزمت بهذه الإتفاقية وذلك على هامش انعقاد مؤتمر الأطراف لإتفاقيات "بازل وروتردام وستوكهولم" المنعقد في مدينة جنيف عام 2017.

وتم تكريم البحرين خلال احتفالية مع 9 دول أخرى ذات الالتزام العالي بالاتفاقية هي الأرجنتين، أستراليا، فنلندا، المجر، ليتوانيا، بولندا، البرتغال وجنوب إفريقيا، علما أن عدد الدول المنضمة للاتفاقية يبلغ 179 دولة.

وكجزء من خطة المملكة لجعل المدن آمنة ومستدامة (مقصد 11.5 المتعلقة بالكوارث)، تم إعداد خطة طوارئ وطنية لمكافحة الانسكابات النفطية، والعمل جار على إعداد خطة إدارة المخلفات الصناعية والطبية الخطرة، وخطة تدوير الأجهزة الإلكترونية (IT Recycling) ضمن الاستراتيجية الوطنية لإدارة المخلفات بهدف الحفاظ على البيئة.

مواجهة الكوارث

في مجال المحافظة على السلامة العامة قامت وزارة الداخلية بتشكيل مجلس الدفاع المدني واللجنة الوطنية لمواجهة الكوارث (إطار) لتتولى إتخاذ الإجراءات والتدابير المتعلقة بمعالجة حالات الطوارئ. وتعزيز التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة في إتخاذ تدابير للتخفيف من المعاناة الإنسانية عن طريق منع وقوع الحوادث الطبيعية والبشرية، وإتخاذ إجراءات للتخفيف من آثارها في حال حدوثها. هذا وتتوافق إستراتيجية

الحد من مخاطر الكوارث (المؤشر 11.b.2) في البحرين مع إطار سنداي العالمي للحد من الكوارث 2015 – 2030. تشمل اجراءات الوقاية، والتخطيط والتحضير المسبق، واجراءات التعامل عند وقوع الحادث، وإزالة الاثار، ومرحلة التعافي والعودة إلى الوضع الطبيعي. كما تم انشاء محطة لرصد الزلازل وأخرى لرصد الاشعاعات والتسربات النووية البرية والبحرية داخل وخارج حدود البحرين.

اللجنة الوطنية لمواجهة الكوارث

تقوم الجنة الوطنية لمواجهة الكوارث التابعة لوزارة الداخلية بالتأكد من مدى إستعداد الجهات المعنية لمواجهة أي أحداث طارئة كالحرائق والأخطار الكيميائية بما في ذلك الحوادث الصناعية والمواد الخطرة وحوادث النقل على الطرق، والإشعاع والتلوث النووي وغيرها والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى عواقب وخيمة على المجتمع من وفيات وإصابات، وتدمير البنية التحتية (الكهرباء، المياه، الصرف الصحي، الطرق، والمواصلات ، إلخ). والتخطيط بشكل استباقي لمنع وقوعها ورفع الجاهزية والاستعداد لمواجهتها. حيث يتم تحديث المصفوفة الوطنية لمواجهة المخاطر دورياً وفق استراتيجية وإطار سنداي 2015 – 2030 خلال ورش عمل تضم كافة الشركاء في الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأكاديمي. حيث يتم فيها تحديد المخاطر التي قد تتعرض لها البلاد، وآثارها، والإجراءات المناسبة للوقاية منها، ووضع الخطط لمواجهتها، والتأكد من جاهزية المؤسسات المعنية للتعامل معها.

مشاكل النقل

ساهمت الزيادة السكانية والمشاريع الإسكانية المتتالية في نمو وتوسع شبكة الطرق، غير أن الزيادة المطردة في أعداد المركبات بنحو (26) ألف مركبة سنوياً، ومحدودية سياسات النقل الجماعي سبب تزايداً في المخالفات والإختناقات المرورية، وبات قطاع النقل والمواصلات غير مواكب للتنمية في البحرين (المؤشر 11.2.1). لذا تُبذل الجهود لتطوير شبكة الطرق، فضلاً عن قيام وزارة الداخلية بإصدار قانون للمرور "أعد النظر" وتم تطبيق عدة مشاريع تطويرية مثل التحكم بالاشارات الضوئية، والكاميرات المرورية، وحملات التوعية وغيرها. ورغم هذه التحديات فإن الاحصاءات تشير إلى انخفاض معدل المخالفات المرورية بما يزيد على 20% منذ بداية تطبيق قانون المرور "أعد النظر2015" وإقرار الخطة الوطنية للسلامة المرورية وتحسين السلامة على الطرق (مقصد 11.2) وكذلك تراجع عدد الوفيات الناتجة عن إصابات المرور.

الخطة الوطنية للسلامة المرورية وتحسين السلامة على الطرق

أدى تبنى الإدارة العامة للمرور استراتيجية حديثة للسلامة على الطرق شملت اصدار قانون المرور "أعد النظر" وتحسين الطرق ومراقبتها إلكترونياً وغيره إلى رفع مستوى السلامة المرورية على الطرق، حيث تراجع معدل الوفيات الناتجة عن إصابات المرور (المؤشر 3.6.1) من 14 وفاة لكل مائة ألف سيارة في عام 2013 إلى 7 لكل مائة ألف سيارة عام 2017 على الرغم من الزيادة المطردة في أعداد المركبات خلال الفترة نفسها.

إلا أن هذه الاجراءات التنظيمة غير كافية من وجهة نظر استراتيجية، ذلك ان مشكلة النقل لها طابع هيكلي وثيق الارتباط بالمناخ وبنمط النمو والتوسع الحضري ونمط الحياة الاستهلاكي الذي يشجع على اقتناء السيارات الخاصة. لذلك بات من الضروري القيام بجهد استباقي لتبني حزمة من السياسات الناجعة في مجال النقل تهدف إلى تحجيم الزيادة الكبيرة في أعداد المركبات، وتحسين تخطيط استخدام الأراضي، وتنظيم شبكة المواصلات وإعادة تخطيط وتنفيذ النقل الجماعي الذكي بما يساهم في دفع عجلة التنمية فيها. هذا ومن المتوقع ان تساهم الإستراتيجية الوطنية لجودة الهواء حال الانتهاء من إعدادها في دعم هذا التوجه.

5. 3. المياه والصرف الصحي جودة خدمات وإدارة مستدامة

ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وادارتها إدارة مستدامة

على الرغم من معاناة البحرين من ندرة الموارد المائية، شأنها في ذلك شأن عددٍ من دول المنطقة التي يغلب عليها الجفاف والطابع الصحراوي، فإن تغطية شبكات المياه والصرف الصحي تبلغ 100%. ويعتمد سكان البحرين إعتماداً كلياً على الموارد المائية غير التقليدية (المياه المحلاة من ماء البحر) والموارد المائية التقليدية (المياه الجوفية أو سقوط الأمطار) لتلبية احتياجاتهم من مياه الشرب، فيما يتم استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في تلبية متطلبات القطاعات الزراعية والبلدية والصناعية.

وتضع تحلية المياه بطبيعتها ضغوطاً على البيئة نظرا لكثافة استهلاكها للطاقة، ولمساهمتها في تلوث الهواء وما تصرفه من محلول ملحي للبيئة البحرية. من ناحية أخرى يؤدي الاستخدام غير المستدام للمياه الجوفية إلى انخفاض منسوبها وتدهور نوعيتها، مما نجم عنه جفاف العيون (الينابيع) الطبيعية وتملح الأراضي الزراعية التي تعتمد عليها، ويزداد الأمر تعقيداً بسبب الآثار الناجمة عن تغير المناخ وإرتفاع منسوب مياه

البحر، وذلك بفعل غزو مياه البحر للطبقة الحاملة للمياه الجوفية، وتناقص التساقط المطري وإرتفاع درجة الحرارة وبالتالي زيادة الطلب على المياه في كل القطاعات وبخاصة قطاع الزراعة.

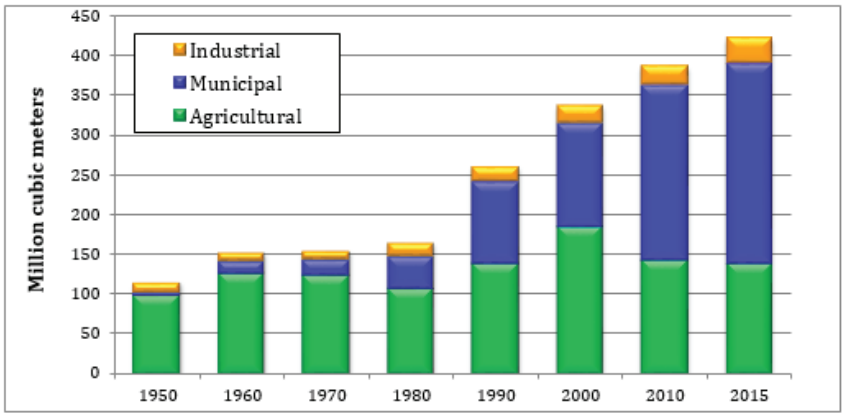

Trends in total water demands in the Kingdom of Bahrain, 1950-2015 (BHN_IWRM, 2018)

إتجاه تنامي الطلب على المياه في البحرين مع الزمن

تبذل مملكة البحرين الجهود الجبارة لتوفير مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي في جميع أنحاء المملكة، وزيادة سعة التخزين لضمان أمن المياه، ورفع كفاءة أستخدامها وبخاصة المعالجة منها للقطاع المنزلي والزراعي. كما تنفذ البحرين أيضا نهجا متكاملاً لإدارة الموارد المائية عبر مجلس إدارة الموارد المائية الذي شكل عام 2009. حيث بلغت نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات مياه شرب محسنة وآمنة (مقصد6.1) 100% وبتكلفة ميسورة ومستويات من الجودة النوعية تتحسن مع الزمن.

إدارة مياه الصرف الصحي ومعالجتها

ارتفعت نسبة السكان المُوصلين بشبكات الصرف الصحي المأمونة من 73 % عام 2000 إلى 92 % عام 2015. فيما يستفيد بقية السكان من خدمات صرف صحي مأمونة وموصولة بمحطات المعالجة وبالتالي فإن المقصد 6.2 من أهداف التنمية المستدامة قد تم تحقيقه بالكامل للجميع وبشكل منصف ومناسب. كما حدثت زيادة مطردة في مؤشر نسبة مياه الصرف الصحي المجمعة إلى مياه الشرب، من 47 في المائة في سنة الأساس إلى 58 في المائة في العام 2015، مقتربة بذلك من النسبة الدولية الموصى بها وهي 60%.

وعلى مدى السنوات من 2000 إلى 2015، بلغ معدل المعالجة الثنائية لمياه الصرف الصحي المجمعة 100%. ويبقى التحدي في رفع نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة ثلاثياً، وتلك المعاد استخدامها إلى إجمالي مياه الصرف الصحي المعالجة (حصة الاستخدام). والتي بلغت عام 2016 نحو 39 في المائة فقط من مجمل مياه الصرف الصحي المعالجة (المؤشر6.3.1) فيما يتم صرف الباقي في البحر عوضاً عن إستغلاله.

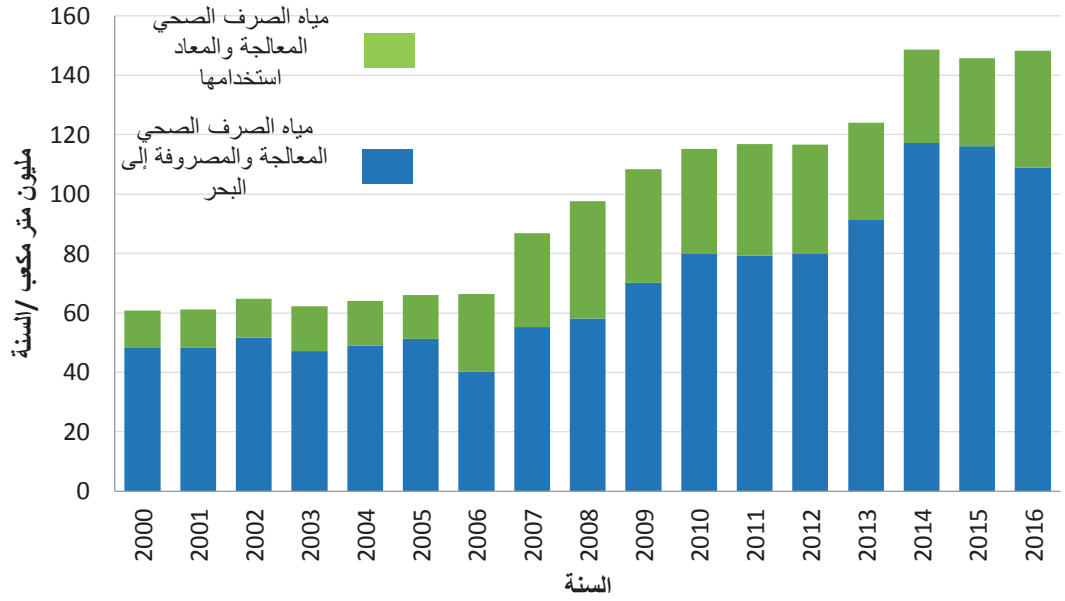

مياه الصرف الصحي المعالجة والمعاد استخدامها، وتلك المصروفة إلى البحر 2000 - 2016[1]

هذا ويستهلك القطاع الزراعي حوالي 33 في المائة من مجموع المياه المنتجة لمختلف الأغراض بحسب أرقام العام 2014، وأكثر من 84% من إجمالي المياه الجوفية االمسحوبة وفقاً لبيانات العام 2015، على الرغم من المساهمة الضئيلة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي البالغة 0.21 % فقط. فقد تم إتخاذ تدابير برامجية لترشيد استهلاك المياه في القطاع الزراعي من خلال وضع عدادات على جميع آبار المياه الجوفية لمراقبة السحب منها وضمان عدم تجاوزه للحد الآمن، كذلك إعادة النظر في التركيب المحصولي، وزراعة المحاصيل الأقل استهلاكاً للمياه إضافة إلى التوسع في إستخدام المياه المعالجة ثلاثياً في الري عوضاً عن المياه الجوفية، فضلاً عن تطبيق أساليب الزراعة والري الحديثة وبخاصة الزراعة المحمية من دون تربة التي أثبتت نجاحها في الحفاظ على الموارد والبيئة، وبعائد إقتصادي مرتفع ووفرت العديد من فرص العمل.

إجراءات مؤسسية وتعاون اقليمي في مجال المياه

وبهدف الحفاظ على استدامة المياه يقوم مجلس الموارد المائية، برسم السياسة المائية، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بحسن استغلال المياه في الأغراض المختلفة، وتنظيم حفر الآبار واستخدام المياه الجوفية، وغيرها من الإجراءات الإدارية والتنظيمية. تهدف الإدارة المتكاملة للمياه إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب، وحمايتها من التلوث والحفاظ على البيئة وتلبية احتياجات جميع القطاعات. ويتطلب ذلك إدارة ومؤسسية وحاكمية لموارد المياه التقليدية وغير التقليدية، وتعظيم الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة وحماية

البيئة. وتعد "الاستراتيجية الموحدة لقطاع المياه لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2015- 2035) وخطتها التنفيذية دليلاً إسترشادياً لما يتم إعداده حالياً من إستراتيجية لإدارة موارد المياه في البحرين (2018-2035) بالتعاون مع جامعة الخليج العربي وذلك تحت مظلة المجلس بمشاركة قطاعات وشرائح المجتمع كافة. ومن المتوقع أن تشكل الإستراتيجية الوطنية قفزة نوعية في سياق التعاطي مع قضايا وتحديات شح المياه وسبل إدارتها بإستدامة.

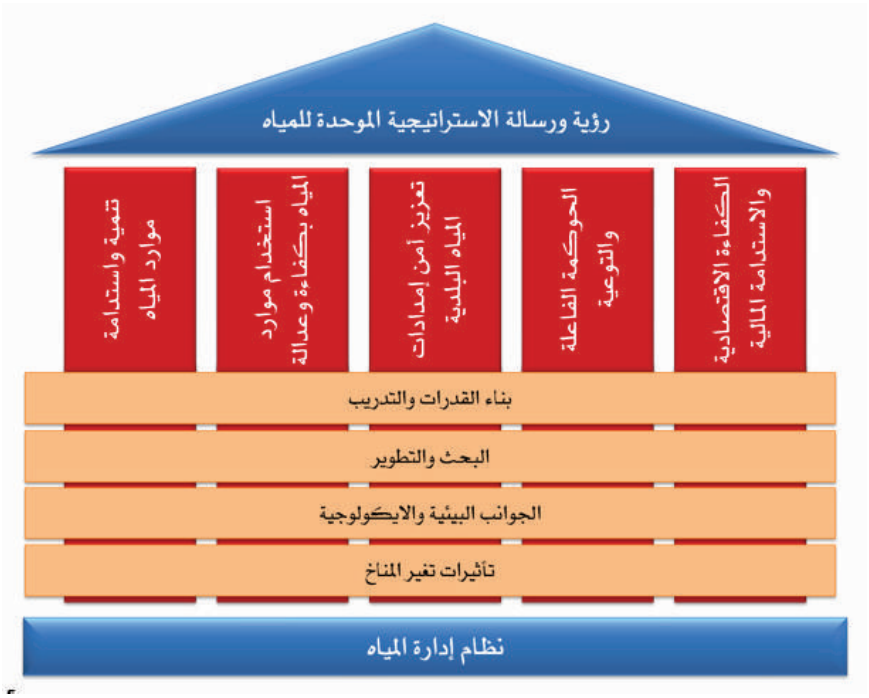

الإستراتيجية الموحدة للمياه لدول مجلس التعاون (2016)

ترتكز الإستراتيجية الموحدة للمياه لدول مجلس التعاون على خمسة مجالات أساسية تشكل دعامات الإدارة المتكاملة للمياه في دول المجلس هي: تنمية واستدامة موارد المياه، استخدام موارد المياه بكفاءة وعدالة، تعزيز أمن إمدادات المياه البلدية، الحوكمة الفاعلة والتوعية، الكفاءة الاقتصادية والاستدامة المالية. وتتقاطع مع أربع مجالات أخرى هي بناء القدرات والتدريب، والبحث العلمي والتطوير، والجوانب البيئية والأيكولوجية، وتأثيرات التغير المناخي.

وبالنظر للأهمية القصوى للبيانات والإحصاءات المائية، فقد قامت هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية بجهود كبيرة لإنشاء وتطوير قاعدة احصاءات مائية وطنية شاملة لمملكة البحرين تلبي الاحتياجات الاقليمية والوطنية للبيانات المائية. تضم القاعدة حوالي 440 متغيرا أو موضوعا إحصائيا. منها ما يتعلق بنوعية

المياه ومستويات المياه الجوفية وكفاءة استخدام المياه وإدارة الطلب على المياه. وأخرى متعلقة بالبيانات والمؤشرات المناخية والطبيعية والديمغرافية والاقتصادية ذات الصلة بالمياه، مما يسمح بإنتاج مؤشرات ومعايير كمية متماسكة بشأن موارد المياه والتنمية المستدامة. وينظر إلى قاعدة الاحصاءات المائية الوطنية على أنها مشروع وطني مستمر، وقد يصار إلى ربطها بأنظمة المعلومات الجغرافية المكانية والتطبيقات الخاصة بالنمذجة لتسهيل عمليات معالجة وتحليل البيانات وإعداد واستخراج التقارير الفنية والإحصائية اللازمة لدعم عملية صنع القرار في تخطيط وإدارة الموارد المائية.

وتشير البيانات المتاحة عن أوضاع الخزانات الجوفية الضحلة في البحرين المرتبطة بالمؤشر 6 - 6 - 1 والمؤشر 6 - 3 - 2 والمتعلقين بالتغير في مساحات النظم الإيكولوجية، ونوعية المياه في هذه النظم على التوالي ، إلى ظهور نتائج ايجابية في مناسيب المياه الجوفية ونوعيتها بفعل خفض السحب من الخزان الجوفي إلى حدود السحب الآمن منه والبالغ 112مليون متر مكعب سنوياً.

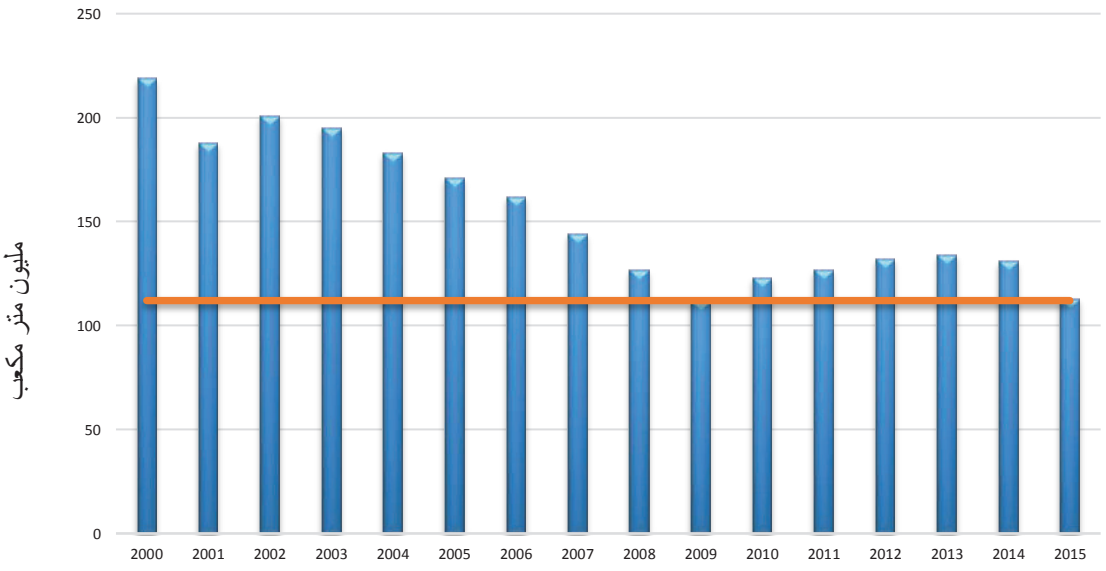

التغير في السحب من طبقات المياه الجوفية مقارنة مع الحد الآمن للسحب من المياه الجوفية 112 مليون متر مكعب/سنة

الدعم وتسعير خدمات المياه

تم إجراء مراجعات سعرية لتعرفة مياه الشرب والاستخدامات البلدية والتجارية والصناعية، بحيث تعكس التعرفة المعدلة الكلفة الحقيقية للمياه التي يتم استيفاءها تدريجياً في إطار مبدأ استرداد التكاليف وإيجاد حوافز اقتصادية لترشيد استهلاك المياه ورفع كفاءة استخدامها، إلى جانب توفير الموازنات اللازمة لتحسين مستوى وكفاءة الخدمات التي يقدمها قطاع مياه الشرب وتأمينها. كما يجري حالياً تنفيذ برنامج متكامل لكشف التسربات في شبكة التوزيع وتحديد كمية المياه غير المقاسة، فضلاً عن تنظيم حملات وبرامج مخصصة لترشيد استهلاك مياه الشرب.

وفي إطار الاستراتيجية الوطنية للصرف الصحي، يجري العمل على تنفيذ حزمة من المشاريع أبرزها مشروع توسعة وإعادة تأهيل محطة توبلي المركزية لمعالجة مياه المجاري، ومشاريع تقليل نسبة التسربات في شبكات تجميع ونقل وتوزيع مياه الصرف الصحي. وإعادة النظر في النظام المركزي للصرف الصحي المعمول به حالياً في البحرين ودراسة إمكانية إستبداله بنظام لا مركزي يتضمن إنشاء محطات جديدة في مناطق المحرق والمدينة الجنوبية، والمدينة الشمالية، وتأهيل بعض محطات المعالجة الفرعية. كذلك زيادة إمكانات المعالجة الثلاثية ورفع حصة إعادة الاستخدام منها من جانب، فضلاً عن الحد من التأثيرات البيئية السلبية على البيئة الساحلية من جانب آخر.

كذلك يتم دراسة فرض رسوم لإستعادة كلفة بعض الخدمات التي يتم توفيرها، كالتوصيل بشبكات الصرف الصحي، والمعالجة وإعادة الإستخدام وتخفيف العبء المالي لقطاع الصرف الصحي على الموازنة العامة، وتحسين مستوى الخدمات التي يقدمها هذا القطاع. كما يتم دراسة إعادة شحن/ تغذية الطبقات المائية الجوفية بالفائض من مياه الصرف الصحي المعالجة ثلاثياً لزيادة مخزون المياه الجوفية.

قصة نجاح: إعادة تدوير وإعادة استخدام المياه في شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات

تأسست شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات في عام 1979 كمشروع خليجي مشترك تسهم فيه كل من مملكة البحرين ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية. وتعتبر المياه عامل ومدخل أساسي في الإنتاج إذ تستعمل في تبريد المبادلات الحرارية وإنتاج بخار الماء عالي الضغط اللازم لعمليات تشغيل التوربينات. وتقدر الاحتياجات المائية للشركة في المتوسط بنحو 341 مليون متر مكعب في السنة (حوالي 933,000 متر مكعب/اليوم)، يتم تأمينها بالكامل من خلال مياه البحر. ويقوم المفهوم التصميمي (Design concept) على أساس إعادة تدوير 66 في المائة تقريباً من مجموع مياه العمليات، فيما يتم سد باقي الاحتياجات المائية للمشروع عن طريق وحدة تحلية المياه. ويستند مبدأ إعادة تدوير المياه على أن المياه المحلاة المنتجة تستهلك أساساً في صورة بخار ويعاد توليدها أيضاً كجزء من العملية الإنتاجية، ومن ثم تجميعها ومعالجتها مع المياه المنتجة من عمليات التفاعل في المصانع وفق تقنيات خاصة قبل إعادة تدويرها. والتطوير، والجوانب البيئية والأيكولوجية، وتأثيرات التغير المناخي.

5. 4. خدمات طاقة حديثة موثوقة ومستدامة وميسرة للجميع

ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

تلعب الطاقة دوراً حاسماً في بلوغ جميع أهداف التنمية المستدامة، ابتداءً من دورها في القضاء على الفقر مروراً بتحقيق التقدم في مجالات الصحة والتعليم وإمدادات المياه والتصنيع وغيرها، وانتهاءً بالتصدي لتغير المناخ. وقد اعتمدت مملكة البحرين استراتيجية قائمة على توفير خدمات الكهرباء بأعلى درجة من الموثوقية والجودة من محطات تعمل بالتوربينات الغازية والبخارية. إذ يتم نقل الكهرباء المنتج عبر محطات نقل رئيسية إلى جميع محافظات المملكة ومن ثم توزيعها عبر الشبكة على جميع المشتركين.

أدت الزيادة السكانية المطردة في مملكة البحرين والتي صاحبت التنمية الأقتصادية وبخاصة الصناعية منها بسبب الطفرة النفطية منذ سبعينيات القرن الماضي إلى زيادة الاستهلاك السنوي للكهرباء، وزادت معها القدرة الإنتاجية من 1447 ميغاوات في عام 1999م إلى 3934 ميغاوات في عام 2016م، كما زاد عدد

محطات نقل الكهرباء الرئيس من 68 محطة في عام 1999م إلى 179 محطة في عام 2016م، فيما وصل عدد المحطات الفرعية إلى 7888 محطة عام 2016م لضمان تغطية جميع المناطق.

تصل نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات الكهرباء والتي تدار بطريقه مأمونة وبالاعتماد على الغاز الطبيعي والتكنولوجيا النظيفة 100% (المؤشر 7.1.2)، وبكفاءة عالية وبأقل قدر من الانقطاعات حتى في وقت الذروة وخلال فترة الصيف حيث يصل الطلب على الكهرباء ذروته.

تشكل قسوة الطقس إحدى العوامل المؤثرة في زيادة الطلب على الكهرباء وبالتالي إرتفاع استهلاك الفرد منها. جيث ترتفع درجة الحرارة والرطوبة خلال معظم أشهر السنة وتصل ذروتها في فصل الصيف مما يزيد من استهلاك الفرد من الطاقة والمياه. وقد أرتفع معدل استهلاك الفرد السنوي من الكهرباء من 11,348 كيلووات/ الساعة في العام 2014 ليصل إلى 12,719 كيلووات/ ساعة في عام 2015م.

وتعمل المملكة جاهدة لتغطية الطلب المتزايد على الكهرباء عن طريق بناء محطات إنتاج جديدة، حيث تم في العام 2012 إفتتاح المرحلة الأولى من مشروع محطة الدور لإنتاج كهرباء بقدرة انتاجية بلغت 1,234 ميغاوات. وتعمل هذه المحطة بطريقة الدورة المركبة للحصول على اعتمادية وكفاءة عالية من أجل تقنين استخدام الوقود وتخفيض الانبعاثات. كما تعمل المملكة أيضاً على تحسين إدارة الطلب على الكهرباء عن طريق حملات التوعية للترشيد في الاستهلاك وأيضا عبر الحد من استيراد وتداول الأجهزة الكهربائية متدنية الكفاءة ومراجعة التعرفة بشكل تدريجي للمشتركين، حيث قامت بإعادة هيكلة الدعم وتحديد هيكل لتعرفة جديدة لمختلف القطاعات والشرائح بدءاً من مارس 2016، علماً بأن نسبة الدعم تصل إلى 40% من كلفة الكهرباء وفق أنظمة معينة.

مصادر بديلة

بهدف استدامة الطاقة قامت حكومة مملكة البحرين من خلال مشروع وحدة الطاقة المستدامة وهو مشروع مشترك بين حكومة البحرين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بجهودٍ ملموسة لتنويع مزيج الطاقة (المقصد 7.2) والاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة لتلبية احتياجات الطلب المتزايد على الطاقة ومواكبة عجلة النمو الاقتصادي المطرد في المملكة.

في سياق ذلك قامت حكومة مملكة البحرين في ديسمبر 2016 بإعتماد الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة (NEEAP)، والخطة الوطنية للطاقة المتجددة (NREAP) والمبادرات المقترحة فيهما، وفي يناير 2017 تم اعتماد النسب الوطنية المقترحة لزيادة نصيب الطاقة المتجددة في المزيج الوطني بواقع 5% بحلول 2025 و10% بحلول 2035 وزيادة كفاءة الطاقة بواقع 6% بحلول 2025.

وتم اعتماد سياسة صافي القياس التي تشكل تحولاً في مجال إنتاج الطاقة في المملكة مغيرة الأدوار التقليدية للمنتج والمستهلك فلم يعد انتاج الطاقة مقتصراً على الحكومة وأصبح بإمكان كل مستخدم أن يكون منتجاً فور تركيبه للألواح الشمسية وربطهِ بنظام الطاقة المتجددة في منزلهِ بالشبكة الوطنية.

كما تم اعتماد مشروع بناء محطة طاقة شمسية بقدرة انتاجية تبلغ 100 ميغاوات، من المؤمل تشغيلها نهاية عام 2019م. كما الإنتهاء من المرحلة الإنشائية لمحطة الدور لتوليد الطاقة الكهربائية بإستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بطاقة اجمالية تبلغ 5 ميغاوات، والعمل جارٍ حالياً لإتمام ما تبقى من أعمال مساندة لبدء التشغيل الفعلي للمحطة وربطها بالشبكة بحلول نهاية العام الجاري.

وفي سياق الإنجازات التي أسفرت عنها جهود تشجيع الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة واستخداماتها، تم في يناير 2017م افتتاح أول مصنع لإنتاج ألواح توليد الطاقة الشمسية في المملكة.

5. 5. البحرين: بحر وبر

حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وادارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الاراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

تتميز البيئة البحرية والساحلية (الهدف 14) لمملكة البحرين بتنوع حيوي غني يضم ما لا يقل عن1455 نوعاً من الكائنات الحية المنتمية إلى مختلف المجموعات التصنيفية والموائل الهامة التي تكتسب، التي تكتسب أهمية بيئية واقتصادية واجتماعية، وثقافية وتراثية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. أهمها بيئات ما يسمى بالكربون الأزرق (بيئة الشعاب المرجانية، ومهاد الحشائش البحرية، والمسطحات الطينية، وبيئة نبات القرم)، إضافة إلى مهاد محار اللؤلؤ، والشواطئ الصخرية والرملية، والمستنقعات الملحية.

ونظراً لمحدودية مساحة اليابسة في البحرين وتركز السكان والأنشطة التنموية على الشريط الساحلي تشكل النشاطات من اليابسة Land Base Activities ضغوطاً على خدمات النظم البيئية الساحلية وتؤثر في إستدامة المخزون السمكي والأمن الغذائي وما يتبعه من آثار إقتصادية وإجتماعية. ولعل أهم تلك الضغوط عمليات الدفن والردم، وتصريف مياه الصرف الصحي وإن كانت معالجة وكذلك تصريف محطات تحلية المياه وبعض المصانع الأخرى وغيرها ناهيك عن ما تتعرض له من ضغوط بحرية المصدر من اسطول

السفن التي تجوب مياه الخليج وما تطرحه من مياه توازن وبلاستيك وغيره. ولاستدامة هذا المورد المهم أعلنت المملكة عام 1996م القرار رقم (16) لسنة 1996م بإعتبار جزر حوار والبحر الإقليمي المحيط منطقة محمية حيث موطن أكبر مستعمرة لغراب البحر السوقطري Phalacrocorax Nigrogularis في العالم، ويجوب مياهها الإقليمية جزءٌ من ثاني أكبر قطيع من بقر البحر Dugong في العالم. وبعد اعلان الهيرات "نجوة بولثامة" وهير "بولثامة" وهير "شتية" وهير "بوعمامة" مناطق محميات بحرية، فقد زادت مساحة المناطق البحرية المحمية إلى1,603 كم^2 عام 2017 أي ما يزيد على 21% من المساحة الكلية للمياه الإقليمية لمملكة للبحرين متجاوزة "أهداف أيشي للتنوع الحيوي" الرامية إلى حفظ (10%) على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية بحلول عام 2020.

البحرين تحتضن اكبر تجمع لغراب البحر السقطرى في العالم

البحرين تضم ثاني أكبر قطيع من بقر البحر في العالم بعد استراليا بنحو ١٥٠٠ بقرة بحر

تعد البحرين الأولى على مستوى منطقة الخليج العربي في تبني إدارة بعض مناطقها الساحلية وفق نهج النظم الإيكولوجية لتعزيز حفظ التنوع الحيوي واستخدامه المستدام بصورة عادلة ممثلاً في محمية الهيرات (هير بولثامة وهير شتية وهير بوعمامة ونجوة بولثامة) اللاتي تم تسجيلها في قائمة مواقع التراث العالمي عام 2013م وذلك بهدف الحفاظ على الشعاب المرجانية ومراقد محار اللؤلؤ من جانب، والحفاظ على الموروث الثقافي لصناعة وتجارة استخراج اللؤلؤ عبر تنشيط السياحة البيئية وتوفير فرص عمل جديدة. كما تم إعادة تأهيل الموائل المتدهورة كمهاد الحشائش البحرية والشعاب المرجانية عن طريق استزراع المرجان الحي، وإقامة شعاب صناعية واستزراع أشجار القرم لزيادة المخزون السمكي وبما يضمن إستدامة مصادر الرزق لشريحة الصيادين المحليين. كما قامت المملكة بتنظيم صيد واستغلال وحماية الثروة البحرين وآخرها قرار 27 لعام 2017 الخاص بحظر صيد الروبيان في المياه الإقليمية للمملكة أو تداوله أو بيعه لمدة ستة شهور عوضاً عن أربعة شهور حفاظاً على المخزون.

من جانب آخر تم الانتهاء من تحديث استراتيجية التنوع الحيوي وخطة العمل الوطنية لمملكة البحرين (2016-2021) التي حوت تدابير إدارية وتشريعية وتنظيمية لمواجهة التهديدات التي يواجهها التنوع الحيوي في البيئة بشكل عام والبحرية بشكل خاص، وأهمها عمليات الجرف والردم وظهور الأنواع الغريبة الغازية وتنظيم الصيد البحري. ويشكل تحديد مناطق النمو الحضري مستقبلاً أمراً بالغ الأهمية لاستدامة التنمية في جزر البحرين والحفاظ على الموارد الطبيعية.

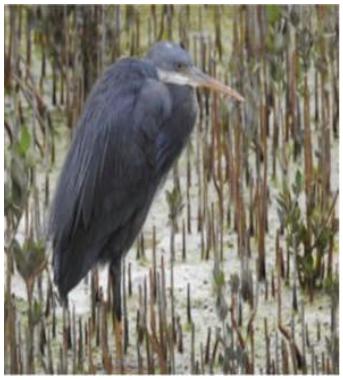
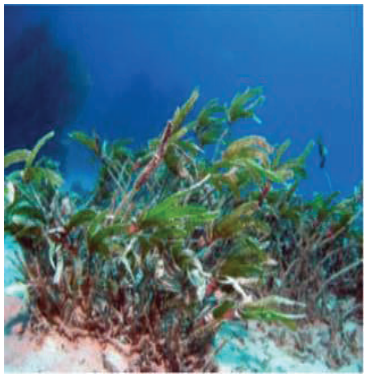

جزر صغيرة وموائل مهمة

على الرغم من أن محدودية موارد الأراضي في البحرين وطبيعتها الصحراوية، فإنها تحوي العديد من النظم الأيكولوجية المهمة كمواقع العيون (الينابيع) الطبيعية وبساتين النخيل ومستنقعات القصب والصحاري وغيرها. وبالنظر لتنامى الطلب على موارد الأراضي تتعرض تلك الموائل للتدهور بفعل الضغوط البشرية. فقد أدى تدهور المياه الجوفية إلى تحول بعض الأراضي الزراعية إلى مناطق سكنية. كما أصبح النمو الحضري نحو السواحل مصدر تهديد للأراضي الضحلة والرطبة المهمة كمناطق القرم والمسطحات الطينية ومهاد الحشائش البحرية ومهاد محار اللؤلؤ. وعلى الرغم من خلو أراضي المملكة من الغابات (المؤشر 1.1.15) المتعارف عليها وفقاً لتصنيف المنظمة الدولية للأغذية والزراعة "الفاو" إذ أن أشجار نبات القرم الأسود Avicennia marina تنمو بشكل كثيف في منطقة محددة بخليج توبلي "رأس سند" في محافظة العاصمة، مما حدا ببعض المنظمات الدولية كالاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية والاتفاقية الدولية للتنوع الحيوي باعتبارها ضمن الغابات. تبلغ مساحة القرم حوالي 437 هكتار، وهي مساحة دون المعايير الدولية الموضوعة من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة التي تشترط مساحة لا تقل عن 1000هكتار لتصنيف الغابات، إلا أن مملكة البحرين قد عمدت إلى حمايتها وأعلنتها عام 1997 موقعاً ضمن قائمة الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية (الموقع رقم 921) وأصدرت القانون رقم 53 لسنة 2006 الذي ينص باعتبار خليج توبلي منطقة محمية. كما قد بدأت منذ العام 2013 برنامجاً لاستزراع نبات القرم بالتعاون مع شركة نفط البحرين "بابكو". ويشكل تبني نهج النظم الأيكولوجية في

إدارة النظم البيئية الساحلية وسيلة للحفاظ على إستدامة تلك النظم وخدماتها وتعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز رفاه الانسان. ويشكل عدم الاكتفاء بتقييم الأثر البيئي للمشاريع منفردة وإنما لمجملها بإجراء تقييم الأثر البيئي الإستراتيجي (SEA) ضرورة للتعرف على الآثار ها التراكمية للمشاريع التنموية، وتجنبها أو تلافيها.

أما بالنسبة لحماية الأنواع المهدَّدة بالإنقراض وموائلها (المؤشر 15.5.1) مؤشر القائمة الحمراء فقد تم تقييم حالة مجموعة مختارة من 23 نوعاً من الأنواع المهددة بالانقراض في مملكة البحرين بالاستناد إلى فئات ومعايير القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN) لتحديد وضعها ودرجة خطورة التهديد بالانقراض التي تواجهها. وكانت نتيجة التقييم على المستوى الإقليمي هي وجود ستة أنواعٍ في البحرين "مهددة بالانقراض من الدرجة الأولى"، وخمسة "مهددة بالانقراض"، وخمسة "معرضة للانقراض"، وأربعة "تحت التهديد"، وواحدة "أقل تهديداً"، وثلاثة "غير قابل للتطبيق"، وواحد "غير مقيم". وقد عكست هذه الفئات الواقع المتمثل في ظروف ضاغطة تحيط بهذه الأنواع المتمثلة في الأنواع الغريبة الغازية، والصيد الجائر، والتوسع العمراني، واستنزاف المياه الجوفية، والتلوث، وأنشطة التجريف والردم وبالإضافة إلى تغير المناخ التي أدت إلى تدهور موائلها وتعرضها لخطر الانقراض وبخاصة على الجزر المأهولة وأهمها "جزيرة البحرين" إلا أن في الجزر الأخرى -التابعة لأرخبيل مملكة البحرين - غير المأهولة بالسكان أساساً ظلت محتفظة بتنوع حيوي غني ووفير ومتوازن، كما هو الحال في جزر حوار وغيرها.

مؤخراً، تم الانتهاء من تحديث الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية لمملكة البحرين (2016-2021) المتعلقة بالتنوع الحيوي، وهي قيد الاعتماد من قبل الحكومة، وقد حوت الاستراتيجية تدابير إدارية وتشريعية وتنظيمية من المؤمل أن تساهم في حشد الجهود في حماية التنوع الحيوي بالمملكة والتصدي للتهديدات التي يواجهها التنوع الحيوي في البيئة البحرية بشكل خاص. وقد أصدرت البحرين في عام 2011 قانون رقم (2) الذي نص على الموافقة على الانضمام إلى بروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة الإحيائية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع الاحيائي، وبروتوكول ناغويا للحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها حيث تحوي البحرين 81 نوعاً من النباتات الطبية التي من الممكن الوصول لها واستغلالها على نطاقٍ تجاري مربح، لايزال الطب الشعبي والأدوية الشعبية يلقيان رواجاً، يرافقهما موروثاً ثقافياً متفرد يستوجب الصون والحماية. وحالياً البروتوكول على أجندة برنامج عمل الحكومة للمصادقة عليه. كما تعمل المملكة أيضاً وفي ذات السياق مع باقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بناء القدرات المتعلقة بالوصول للمواد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عنها، وتفرض الاشتراطات على استيراد الأصول الوراثية لضمان حقوق الدول المصدرة وتتيح للدول الأخرى إمكانية

الوصول للموارد الجينية بما في ذلك المنتوجات الزراعية والثروات السمكية البحرية وتلك المستزرعة وفق ضوابط مسبقة. كما تراقب المملكة تجارة الاحياء المعرضة للانقراض تنفيذاً لإتفاقية سايتس التي صادقت عليها المملكة عام 2012.

أما بالنسبة للقطاع الزراعي فعلى الرغم من وقوع مملكة البحرين في حزام المناطق الجافة فقد عُرفت تاريخياً بجزيرة المليون نخلة بفضل وفرة المياه الجوفية العذبة التي تدفقت على مر العصور عبر العيون الطبيعية براً وبحراً. غير أنه ومنذ آواخر القرن الماضي وبفعل الزيادة السكانية والتنمية الاقتصادية وزيادة الطلب على المياه شهدت المياه الجوفية تدهوراً كماً ونوعاً، مما أثر على القطاع الزراعي في المملكة الذي بدوره يواجه العديد من التحديات منها المناخ الجاف، وصغر مساحة الأراضي الزراعية وتناقصها بفعل النمو العمراني، وتراجع نسبة المزارعين البحرينين إلى مجموع السكان نتيجة استقطابهم من قبل القطاعات الأخرى الأمر الذي أدى إلى تناقص العمالة الوطنية الزراعية وتقلص الأراضي الزراعية المنتجة. غير أن دستور مملكة البحرين أكد في مادته (9 – ز) على تعظيم الدولة لاستغلال الاراضي الصالحة للزراعة بصورة مثمرة والعمل على دعم صغار المزارعين (هدف 2)، فيما أكدت المادة (11) وعلى أن "الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك للدولة تقوم على حفظها وحسن استثمارها. وعلى الرغم من أن المزراعين البحرينين لا يشكلون سوى نسبة ضئيلة جداً من القوى العاملة في البحرين إلا ان المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي أولت أهمية كبرى للقطاع الزراعي رغبة في مضاعفة الإنتاجية الزراعية وبالتالي دخل صغار المزارعين ولا سيما النساء. حيث خصصت إحدى الحدائق العامة في البحرين لعرض منتجات المزارعين بسوق سمي "سوق المزارعين"، تطور ليصبح سوقاً دائماً في منطقة هورة عالي، كما عمدت الى تسهيل وصول المزارعين للأسواق وحصولهم على الفرص التسويقية (غاية 2.3 و2.4). كما تم تخفيض أو إلغاء لمعظم أشكال إعانات الصادرات الزراعية (مقصد ب.2)، وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق والاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها (مقصد ج.2) فيما تقوم تمكين بدعم مدخلات الانتاج والتوسع في الزراعات الحديثة وبخاصة الزراعة المحمية بدون تربة للحفاظ على البيئة ومواردها المحدودة، بجانب زيادة الأبحاث الزراعية (مقصد أ.2) والتركيز على الإبتكار، وزيادة الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي (الهدف 2)، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ (الهدف 14) ومواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث (مقصد 2.3 و2.4).

إطار: المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي

تم إطلاق المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي بدعم من صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد بالتعاون مع شئون الزراعة في البحرين. المبادرة غير ربحية تستهدف إعادة ازدهار القطاع الزراعي والحفاظ على مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتوسعة الرقعة الخضراء في مملكة البحرين وتذليل معوقات تنمية هذا القطاع والتوسع باستخدام التقنيات الزراعية الحديثة. تهدف المبادرة أيضاً إلى تدريب وتأهيل الكوادر البشرية وتشجيع القطاعين العام والخاص على الاستثمار الزراعي، واحياء الاسواق الزراعية التي تسوق منتجات المزارعين البحرينين. كما تنظم المبادرة سنويا معرض البحرين الدولي للحدائق لتبادل الخبرات واستعراض أحدث التقنيات الزراعية وإنشاء شراكات تجارية جديدة بين المؤسسات الزراعية المحلية والدولية (مقصد أ.2).

5. 6. ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

ضمان وجود انماط استهلاك وانتاج مستدامة.

اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي للتغير المناخي وآثاره.

تشكل مراجعة سياسات دعم الطاقة والمياه وغيرها، وإعادة تنظيمها وتوجيهها للفئات الأكثر إحتياجاً خطوة مهمة في مجال تحقيق أنماط أستهلاك مستدامة، ورفع كفاءة أستخدام الموارد، والحفاظ على الصحة والبيئة. ويتطلب النجاح في ذلك والتوسع فيه إستراتيجية للتوعية الجماهيرية وبرامج تربوية تحث على الإستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، وسياسات تركز على أنماط الإنتاج والإستهلاك المستدام.

ويسعى المجلس الأعلى للبيئة من خلال البرامج والأنشطة التي ينفّذها للحفاظ على البيئة وصيانة مواردها الطبيعية، إلى رفع مستوى الوعي البيئي ونشر الثقافة البيئية بين كل شرائح المجتمع مدركاً أهميّة الشراكة المجتمعية ودورها الفاعل في تحقيق التنمية المستدامة العادلة وتغيير أنماط السلوك والعادات السلبية في التعامل مع البيئة.

وتشكل المخلفات في الدول الجزرية الصغيرة النامية تحدياً كبيرا أمام الإدارات البلدية لما يتطلبه من إدارة سليمة ومستدامة خاصة مع إستمرارية الطمر. ويشكل نظام الإدارة المتكاملة للمخلفات مخرجاً يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، غير أنه يتطلب رفع الوعي المجتمعي بقضايا الترشيد والفرز من المصدر والتدوير، كذلك توفير البيئة المواتية تشريعياً ومؤسسياً، وتبني سياسات التدوير والتحفيز الاقتصادي، ووضع مواصفات صناعية تحكم جودة المنتجات المصنعة. ويتم حالياً تنفيذ برنامج رفع كفاءة استخدام الموارد والطاقة في المباني الحكومية. فيما ساعد تكييف الأسواق المركزية في الحد من تلف المواد الغذائية وبالتالي التقليل من الهدر الغذائي.

وتشمل الاجراءات السابقة البعد المتصل بنمط الاستهلاك المستدام، الذي تعمل مملكة البحرين على تبنيه ضمن برامجها الوطنية، حيث قام المجلس الأعلى للبيئة بوضع خارطة طريق عملية تبين كيفية تطبيق برامج الإطار العشري للإنتاج والإستهلاك المستدام والاستفادة من الفرص المتاحة فيه، ويعمل المجلس حالياً مع الجهات ذات العلاقة بالدولة على إطلاق المشروع الأول للإطار. (الهدف 12).

كما بدأت المملكة بتبني مفاهيم المباني والإنشاءات المستدامة[10] وتم إصدار "الدليل الاسترشادي لتقييم المباني الخضراء" الذي يحوي معايير كمرجعية استرشادية للمصممين والملاك والمكاتب الاستشارية بشأن تطبيق انظمة المباني الخضراء، رغبة في نشر الوعي باستخدام تقنيات البناء المستدام وضمان حياة بيئية وصحية أفضل للأجيال القادمة تستند إلى مبادئ الاستدامة والترشيد والارتقاء بالبيئة. وتم تطبيق مبادرة المباني الخضراء المستدامة كاستراتيجية عمل منذ عام 2010 في المباني الجديدة لمختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية التي تقوم وزارة الأشغال بتصميمها والاشراف على تنفيذها أو صيانتها. وبحسب الاحصائيات المعتمدة فإن المباني الخضراء حققت العديد من النتائج الإيجابية في خفض ما لا يقل عنه 30% في استهلاك الكهرباء والماء، و15% في تكاليف التشغيل والصيانة، وخفضاً قدره 35% في معدلات الانبعاثات الكربونية، وقللت بنسبة 50% إلى 75% من المخلفات الإنشائية.

تأثير المناخ على البحرين

وفق "تقرير البلاغ الوطني الثاني" لمملكة البحرين المقدم إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، فإن تغير المناخ يهدد البحرين بغمر حوالي 11% من يابستها جراء ارتفاع مستوى سطح البحر (البلاغ الوطني الثاني، 2012)[11] مع احتمال خسارة أراضيها الساحلية والمنخفضة ما سيعرض مدنها الساحلية ومنشآتها الحيوية المكلفة أصلاً على طول المناطق الساحلية للغمر. كما سيؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر أيضاً إلى حدوث ضغوط إضافية على موارد المياه الجوفية بسبب غزو مياه البحر لخزانات المياه الجوفية. كذلك يشكل تغير المناخ تهديداً محتملاً على الصحة العامة بفعل تكرار وشدة موجات الغبار المصاحبة لموجات الجفاف إثر تناقص الهطول المطري، وزيادة التعرض لدرجات الحرارة الشديدة، وإحتمالية تغير ديناميات ناقلات الأمراض، وزيادة حالات الإصابة بالأمراض المرتبطة بالغذاء والمياه والتي من المحتمل أن تصيب السكان وبخاصة كبار السن، والمرضى والأطفال. أضف إلى ما سبق قد يؤدي تغير المناخ إلى تدهور الأمن المائي والغذائي بما يحمله من آثار متوقعة على التنوع الحيوي والمخزون السمكي، ومزارع التمور وغيرها؛ فضلاً عن آثاره على الشعاب المرجانية، وأشجار القرم، والطيور المهاجرة. خاصة وأن هناك

[10] تعتبر المباني الخضراء مباني صديقة للبيئة يتم الأخذ في الاعتبار عند تصميمها وتنفيذها وتشغيلها استخدام أفضل الحلول الهندسية والمواد والتقنيات الحديثة التي تحد من استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وتعمل على حماية البيئة الخارجية من التلوث كما تعمل على ضمان بيئة داخلية صحية نقية وآمنة من خلال تطبيق منظومة متكاملة من الإجراءات والحلول من شأنها تقليل استهلاك الطاقة والحد من الانبعاثات الملوثة للبيئة، واختيار مواد بناء صديقة للبيئة، مع الاعتماد على المصادر الطبيعية المحلية المتجددة دون الإضرار بالبيئة لتحسين جودة البيئة الداخلية للمبنى وزيادة العمر الافتراضي له لرفع الإنتاجية ودعم الاقتصاد الوطني.

[11] http://www.sce.gov.bh/Media/Downloads/reports/pdf/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20%D8%AD%D9%88%D9%84%20%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%91%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%B3%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D9%8A%20%D9%81%D9%8A%20%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86.pdf

ستة عشر موئلاً بحرياً ست منها تعتبر نظماً ذات أولوية لأي إجراءات لاحقة تتعلق بالتكيف مع تغير المناخ، هي مناطق الطحالب، والشعاب المرجانية، والمحار، والأعشاب البحرية، والقرم، والمناطق الطينية، والمستنقعات المالحة والكثبان الساحلية.

ويمثل توفير التمويل اللازم لبرنامج التصدي لتغيرات المناخ عنصرًا حاسمًا في التصدي للتخفيف من الآثار السلبية لهذه الظاهره على البحرين لتمكينها من خفض الانبعاثات في القطاعات الأكثر أنبعاثاً من الغازات الدفيئة وفقًا لمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة بحسب قدرات كل دولة والمنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ. حيث يتعين على البلدان المتقدمة توفير موارد مالية لمساعدة البلدان النامية (منها البحرين) بموجب قرار CP.161 المتعلق بإنشاء صندوق المناخ (GCF) والمادة 11 الخاصة بدعم المشاريع والبرامج والسياسات وغيرها من الأنشطة في البلدان النامية الأعضاء في الاتفاقية.

وعلى الرغم من انخفاض انبعاثات البحرين من الغازات الدفيئة أو غازات الاحتباس الحراري والتي بلغت 22,374 جيجا جراماً من ثاني أكسيد الكربون المكافىء في عام 2000 وتشكل أقل 0.1% من مجمل الانبعاثات العالمية من غازات الدفيئة، فإنها كانت من الدول السباقة التي قد وقعت على إتفاق باريس بشأن المناخ في 2016، وقدمت إلتزاماتها الوطنية NDCs في تقرير المساهمات الوطنية المحددة في مجالي التكييف والتخفيف؛ وتقوم حالياً بإعداد بلاغها الوطني الثالث. هذا وقد تم إدخال قضية تغير المناخ في السياسات الوطنية لجميع القطاعات وبما يمكنها من رفع قدراتها لمواجهة تغير المناخ تكيفاً وتخفيفاً. ويشمل ذلك مراعاة أن تكون السواحل وما عليها من منشآت وقطاعات تنموية أكثر أمناً وصموداً إتجاه تهديد إرتفاع مستوى سطح البحر، فضلاً عن رفع كفاءة الطاقة وزيادة نسبة الطاقة المتجددة في ميزان الطاقة وغيرها.

6. الخاتمة

استعرض التقرير الوطني الطوعي الأول لمملكة البحرين إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 وأبرز الإنجازات المتحققة والتحديات في مجال التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في كل مجال من المجالات التي تناولها لاستخلاص الدروس والعبر وتسليط الضوء على قصص النجاح لتكرارها أو التوسع فيها وطنياً وإقليمياً وعالمياً. البحرين بدأت ومنذ عقود في تنفيذ جهودها التنموية ما مكنها من قطف ثمارها، ووضع المملكة على الطريق الصحيح مستفيدة من تحديد أدوار الأجهزة، والترتيبات المؤسسية السليمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ساعدت عملية إعداد التقرير الوطني في تعزيز الشراكات بين مختلف القطاعات العامة والخاصة، ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية؛ والتعريف بأهداف التنمية المستدامة 2030، ومقاصدها. كما سهل التنظيم المؤسسي من وجود اللجنة الوطنية للمعلومات في توطين الأهداف في جميع القطاعات، والبدء بجمع وتبويب المؤشرات الخاصة بها استعداداً لإطلاق البوابة الشبكية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة كأداة للمتابعة والتخطيط والابلاغ مترافقة بتقارير للاستدامة مؤسسةً بذلك نظاماً للرصد والإبلاغ عن تلك المؤشرات، وتبادل المعلومات المتعلقة بالتنمية بين الشركاء كافة.

تبين من خلال عملية إعداد هذا الاستعراض أن رفع الوعي بأهداف التنمية المستدامة أمرُ ضروري وهام ويتطلب النجاح به العمل على عدة محاور أهمها قطاع التربية والتعليم عبر إدراجها في المناهج الدراسية بمراحلها ومستوياتها. والآخر عبر قنوات الأعلام وبالتعاون مع مركز الاتصال الوطني والذي أنيط به مهمة نشر الوعي بأهداف التنمية المستدامة 2030، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة وبرامجها العاملة في البحرين وخارجها. المحور الهام الآخر يشمل أصحاب المصلحة من منظمات المجتمع المدني والبرلمانيين والمجالس المحلية والمرأة والشباب لرفع الوعي بأهداف التنمية المستدامة وخلق الملكية لدى جميع فئات المجتمع ودون استثناء لضمان أن لا يتخلف أحد خلف ركب التنمية.

يؤكد التقرير على أن تغير المناخ يمثل تحدٍ كبير يواجه مملكة البحرين ويهدد قطاعات عدة فيها، فمواردها المائية والزراعية وتنوعها الحيوي، ومنشآتها الساحلية التي يتركز فيها نحو 98% من سكان البحرين، وبنيتها التحتية المكلفة أصلاً ستتأثر سلباً بتغير المناخ؛ الأمر الذي سيؤثر على الأمن المائي والغذائي ويشكل تهديداً للصحة ومسعى المملكة لتحقيق التنمية المستدامة. والمملكة ملتزمة باتفاق باريس 2015، وتؤكد على مخرجات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة 2016 بشأن" تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من جني ثمار خطة عام 2030، وتعبئة الموارد من جميع المصادر من أجل تنفيذ مسار ساموا تنفيذاً فعالاً، ومعالجة مواطن ضعفها، الذي يدعو إلى تعزيز هذا التعاون، وجدول أعمال أديس أبابا الذي يهدف إلى تأمين مصادر تمويل لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

من جانب آخر يشكل النمو السكاني تحدٍ وفرصة للبحرين. فالضغوط التي يولدها على الموارد والبيئة والمجتمع، يقابلها فرص لرفد سوق العمل بالكفاءات الوطنية وبما يحافظ على مستوى معيشي مرتفع وتحسينه بشكل مضطرد. ويشكل الاستقرار والسلم وتقبل التباين المجتمعي أهمية كبرى في تعزيز مسار العمل الديموقراطي وجذب الاستثمارات الخارجية وتطوير محركات اقتصادية جديدة، وتوفير فرص عمل مجزية للمواطنين، ومواجهة آثار الركود الاقتصادي العالمي والإقليمي وانخفاض اسعار النفط على الاقتصاد والمجتمع.

رغم ذلك فقد واصلت الحكومة اهتمامها بتنفيذ مشاريع استراتيجية داعمة في عدد من القطاعات منها النفط والغاز حيث تم خلال الفترة السابقة البدء في توسعة مصفاة شركة بابكو، ومشروع مرفأ البحرين للغاز الطبيعي والمسال. وتستمر الحكومة في مواصلة جهودها لتنفيذ الأمر الملكي السامي بتوفير 40 ألف وحدة سكنية من خلال تنفيذ جملة من المشاريع والخدمات الاسكانية، وإعادة رسم دور وزارة الصحة من المقدم إلى المنظم للخدمات الصحية، واعتماد برنامج الضمان الصحي، وانشاء عدد من المستشفيات والمراكز الصحية العامة والمتخصصة منها مستشفى الشيخ محمد بن خليفة للقلب، والمركز التخصصي لغسيل الكلي. كذلك تحسين جودة الكوادر القيادية والتعليمية بالمؤسسات التعليمية وتطوير المناهج الوطنية، وانشاء عدد من المدارس الجديدة. فضلاً عن توفير الدعم لأكثر فئات المجتمع حاجة للضمان والتكافل. وسيتواصل العمل على انهاء توسعة مطار مملكة البحرين الدولي ومضاعفة طاقته الاستيعابية، وتنفيذ عدد من مشاريع الطرق الاستراتيجية، وتطوير شبكة نقل الكهرباء والصرف الصحي، واستكمال استراتيجية الإدارة المتكاملة للمياه التي تراعي الترابط بين الأمن المائي وأمن الطاقة والأمن الغذائي.

إن عملية التنمية منظمة ومستمرة في البحرين تبني على ما سبقها وتتعلم من تجاربها وتجارب الآخرين. وتنتهج الحكومة نهجاً إستباقياً وتحوطياً في التخطيط لبرامجها. فالاستعدادات لبرنامج عمل الحكومة القادم (2019 -2022) بدأت ومنذ آواخر عام 2017 بعقد سلسلة من ورش العمل لوضع الآليات وتحديد الأولويات وفق رؤية البحرين الاقتصادية 2030 كمرتكزات للتنمية، تم فيها التأكيد على أهمية زيادة النمو الاقتصادي، وتطوير التشريعات لاستدامة التنمية، وتنويع مصادر تمويل المشاريع، ورفع كفاءة وفاعلية القطاع الحكومي، والخدمات خاصة في مجالات التعليم والصحة والإسكان وحماية البيئة. تناولت الورش خمس محاور هي المحور الاقتصادي والمالي، والبنية التحتية والمحور التشريعي، والاداء الحكومي، والمحور البيئي والخدمات، وافضت هذه الورش إلى صياغة 29 سياسة و106 مبادرة.

يطمح برنامج عمل الحكومة القادم إلى رسم دور القطاع العام مستقبلاً من محرك رئيس للاقتصاد إلى المنظم والشريك للقطاع الخاص في تنفيذ المشاريع، ومواصلة دعم الابتكار والتفوق، والاستثمار في المواطن للارتقاء بمستواه المعيشي، وتحسين جودة الخدمات والإجراءات الحكومية، وتطوير الأطر

التشريعية والتنظيمية. يبني برنامج 2019-2021 على ما انجز في برنامج عمل الحكومة الحالي الذي وصلت نسبة الإنجاز فيه حتى تاريخه 83% وسيستكمل بأذن الله تنفيذ ما بدأته الحكومة من جهود تصب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

هذا، وجاءت الاكتشافات البترولية الجديدة عام 2018 ممثلة بحقل خليج البحرين لتبشر بطفرةً تنمويةً أخرى تحقق للبحرين رؤيتها في مضاعفة دخل الفرد مستقبلاً، وتغطية الدين العام الحالي للمملكة، ومواصلة الخطى لتنفيذ المبادرات المنبثقة عن برنامج عمل الحكومة للسنوات الأربع القادمة وما يليها، والدفع قدماً نحو تنفيذ اجندة 2030. غير أن ما شهدته أسعار البترول من تذبذب منذ عام 2014 يشير إلى ضرورة استمرار البحرين بنهجها التحوطي من حيث تنويع اقتصادها والاستمرار في برامج الاصلاح الاقتصادي لتحقيق النمو والتطور على نحو مستدام.

والبحرين إذ تشدد على أن استدامة مسيرتها التنموية ورفاه مواطنيها والمقيمين على أرضها يتطلب توفير الدعم وتوسيع الشراكات العالمية في مجال التمويل فللتنمية كلفة، تزيدها الرغبة بتحقيق الاستدامة والتي تعد تحدٍ للدول ذات الموارد الطبيعية المحدودة. ويشكل التمويل وبناء القدرات، وتوطين وتوفير التكنولوجيا الحديثة أملاً للبحرين في تحقيق الاستدامة خاصة في القضايا ذات الأولوية على المستوى الوطني ولعل أهمها التقنيات الخضراء كتقنيات الطاقة المتجددة، وتقنيات تحلية مياه البحر بالطاقة الشمسية، وتدوير النفايات، والنقل المستدام وغيرها. كما إن استدامة التنمية تستدعي ترسية الأمن أولاً وهو ما سعت له الحكومة دوماً كي تبقى البحرين بر أمان وواحة للتعايش السلمي والحوار بين مختلف الأعراق والثقافات والأديان على مر العصور.

المنتدى السياسي رفيع المستوى لأهداف التنمية المستدامة ٢٠١٨
نيويورك – يوليو ٢٠١٨

للمزيد من المعلومات حول محتوى التقرير أو متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البحرين

SDGs@iga.gov.bh